

النفط والصراع السياسي في السودان

تأليف
عادل أحمد إبراهيم تـاج الســر عثمان

مكتبة جزيرة الورد

النفط والصراع السياسي في السودان

عادل أحمد إبراهيم

تـاج السـر عثمان



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد
اسم الكتاب : النفط والصراع السياسي فى السودان
المــــــــؤلف : عادل احمد ابراهيم

مكتبة جزيرة الورد
ميدان حليم ــ خلف بنك فيصل الرئيسي ــ شارع 26 يوليو من ميدان الأوبرا .
ت: 02/27877574
محمول : 0100104115 - 0100004046

الطبعة الثانية 2017

الإهداء

إلى روح المرحوم إسكندر فهمي الذي أسهم في نشر المعرفة والثقافة في بلادنا ، لقد كانت مكتبة مروي التي أسسها المرحوم مركزا للإشعاع الثقافي في السودان وظل يرعاها كشجرة وارقة الظلال حتى فارق دنيانا .

تقديم

يتوقع أن يكون لاستخراج النفط بالسودان أثره الكبير إذا ما أحسن استقلاله في تنشيط حركة دفع وإنماء الاقتصاد القومى . ذلك أن السودان صاحب موارد طبيعية متسعة ومتنوعة وهى البلد العريض الخصب المتمدد في بضع مئات الملايين من الأفدنة الزراعية يتوسطها ويرعاها نهر النيل العظيم وفروعه الرئيسية الخمسة . وهو الغابة والصحراء وهو ما بين الغابة والصحراء من اختلاف في الأجواء والتربة الخضرة والمرعى والحيوان . وتتنوع معادنه تنوع ثقافات ومعارف وخبرات أهله .

ومتى ما حسن استثمار عائدات البترول يصبح البترول الإضافة الكبيرة في إجمالي الناتج القومى المحلى ويتقدم صادرات البلاد، ويدعم ميزان المدفوعات واحتياطى البلاد من النقد الأجنبي وتقوى وتتميز العملة المحلية خاصة إذا ما صاحب تلك الاستثمارات ببرامج اقتصادية تحتويها وتستوضح مسارها وأهدافها ومراميها . هذا وقد ورد ذكر استثمار عائد البترول في مشروعات الاقتصاد القومى في أكثر من موقع من ملاحق هذا الكتاب وما لها من آثار سلبية وإيجابية على مسيرة الإنماء الاقتصادي في البلاد .

لم يكن ظهور البترول في بلاد السودان غير متوقع فقد ظل الكثيرون يتحدثون عن ظهور البترول بالسودان، ويبشرون به معتمدين على مؤشرات علمية يعرفونها ، وبالفعل ظهر البترول وله احتياطى كبير . وهذا الكتاب الذى بين أيدينا ذكر في شيء من التفصيل الجهود المقدرة التى بذلت نحو استكشاف البترول والصراع المحموم بين شركات البترول المختلفة لاحتواء أكبر قدر منه .

والبترول ليس بالسلعة العادية كغيره من السلع ، إنه سلعة ذات طابع سياسى يميزه عن بقية السلع نسبة لأهمية دوره كطاقة إنتاجية فاعلة وهامة وهو معروف

سلعة زائلة – طال الزمن أم قصر – ولكنه ذو عائد هام ومؤثر وفعال في عالم الاستثمارات المالية والاقتصادية ، والسودان في حاجة إليه لا لاقتناء السلع الاستهلاكية والكماليات كما فعلت بعض الدول البترولية الأفريقية فخسرت المعركة حتى ضاق بها الحال والديون ، ولكنا في حاجة إليه في تطوير وإنماء حقولنا الزراعية في عالم الحبوب الزيتية والقطن والذرة والصمغ العربي وغيرها في إقامة الصناعات الزراعية كالغزل والنسيج وصناعة الزيوت والصمغ واللحوم والجلود واستخراج المعادن كالذهب والمايكا واليورانيوم والحديد والمنجنيز وغيرها ، ثم إعدادها للتصدير . وهذه مسائل وموضوعات لابد أن تخضع أولا للدراسات العلمية والتحليلية الدقيقة ثم تقر في برامج اقتصادية عملية للتنفيذ .

لقد بذل كل من الأخ عادل أحمد إبراهيم والأخ تاج السر عثمان في هذا الكتاب القيم المفيد جهدا كبيراً في جمع كل تلك المعلومات الهامة المتعلقة باستخراج البترول في السودان وبدء نشأته وإدارة مؤسساته وتنشيط تجارته ، وهذه المعلومات ستظل درعا هاما في سجل تاريخ البترول في السودان وقد يكون أسلوب أداء اليوم مقبولا ولكن المستقبل ذو شأن آخر . فإن كنا اليوم في أول عهدنا باستخراج البترول وتجربة تجارته فقد تأتينا الأيام المقبلة بأوضاع مختلفة تغير الفكر ونهج الأداء فلكل زمان ظروفه الخاصة وتحكمه وحكمه عليها .

ونشكر للأخوين عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان جهودهما المقدرة في التنقيب في هذا المجال الجديد غير المعروف من قبل وإلهام في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية وتمهيدهما الطريق للآخرين لإجراء المزيد من البحث والدراسة والتنقيب في هذا المجال حتى نتعرف عليه جيدا ونلم بجوانبه المختلفة سعيا وراء المنفعة العامة للبلاد

إبراهيم إلياس

يوليو 2005م

مقدمة

شهد المجتمع السوداني خلال الأعوام: 1989م – 2005م، متغيرات عميقة وحراك اجتماعي بسبب الحروب والمجاعات والفقر وتدهور الإنتاج الزراعي والحيواني، وجرت مياه كثيرة تحت الجسور، حتى أصبحنا أمام واقع جديد،، لابد أن نسبر غوره ونفهمه حتى نستطيع أن نغيره ونتحكم في توجيه مجراه الأساسي، على أن أهم المتغيرات التي حدثت في السودان هو استخراج النفط الذي أصبح رافداً جديداً من روافد الاقتصاد الوطني، وأصبح حقيقة ساطعة كالشمس، ويشكل 80% من الصادرات، بعد أن تراجع القطن الذي أصبح يشكل 3% (تقرير بنك السودان 2003م) من الصادرات، وبذا انطوت حقبة استمرت أكثر من 80 عاما كان القطن فيها يشكل 60 % من الصادرات، ودخلنا حقبة جديدة حل فيها الذهب الأسود محل الذهب الأبيض .

الهدف من هذه الدراسة إلقاء الضوء الكاشف على قصة النفط في السودان وآثاره علي الصراع السياسي في السودان والصراع الإقليمي والدولي، كما يركز الكتاب على ضرورة التنويع الاقتصادي وعلى ضرورة أن يكون النفط قوة دافعة للإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي في البلاد، إضافة إلى دعم خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه..إلخ، حتى يسهم البترول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدلاً من زيادة حدة الاستقطاب الطبقي ببروز فئات رأسمالية من عائدات النفط تسهم في زيادة حدة الصراع السياسي في السودان، وتزايد معدلات الفقر والدمار الاقتصادي والاجتماعي، كما حدث في بعض البلدان مثل نيجيريا.

كما يدق الكتاب ناقوس الخطر من الاعتماد فقط علي ثروة البترول الناضبة، ويشير إلى ضرورة مواجهتها بالاعتماد على ثروة البلاد المتجددة مثل الزراعة والثروة الحيوانية والإنتاج الصناعي، إضافة لحماية البيئة والتنوع الحيوي في السودان.

كما يسلط الكتاب الضوء على المتغيرات التي حدثت في تركيبة الاقتصاد السوداني وتراجع الإنتاج الزراعي والحيواني، والمتغيرات في تركيب القوى العاملة في السودان وظهور مدن وأسواق جديدة في بعض مناطق القطاع التقليدي (المعيشي)، وما يحدث ذلك من أثر على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية في مناطق البترول، وما يزيد من لهيب الصراع حول عائدات الثروة النفطية، وما يرتبط ذلك من دخول لخدمات الكهرباء والمياه والتعليم والمستشفيات والمطارات، وارتفاع قيمة الأرض، واستقرار الرحل ودخول الاقتصاد النقدي السلعي في تلك المناطق وما يخلقه من واقع جديد.

- تناول الكتاب المواضيع الآتية:

تاريخ اكتشاف النفط وإرهاصات الصراع حوله، آثار النفط على الصراع الإقليمي والدولي، الشركات متعددة الجنسيات وصراع المصالح، عائدات النفط، قسمة عائدات النفط في اتفاقيات نيفاشا، آثار النفط على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية، وأثر البترول على اتفاقية السلام.

- كما أرفقنا ملاحق عبارة عن وثائق بعض الأحزاب عن النفط، وجداول وإحصاءات وخريطة لتوزيع النفط في السودان ومقالات نشرت في الصحف عن النفط.

- كما أشرنا للمصادر والمراجع في نهاية الكتاب.

- وأخيرا لا يفوتنا أن نشكر كل الذين ساعدوا في توفير المعلومات والوثائق من وزارة الطاقة وبنك السودان، ومركز دانا كوم والذين لولا مساعداتهم لما رأى

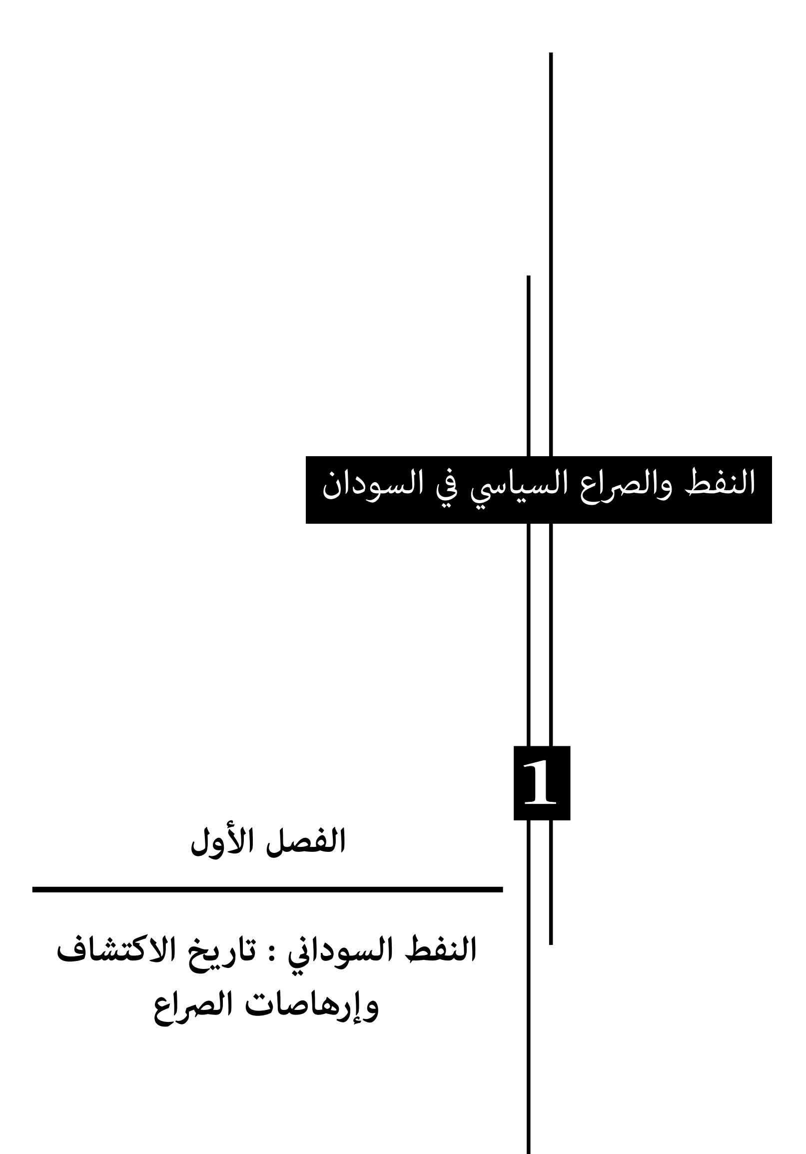
هذا الكتاب النور.

ونأمل أن يثير هذا الكتاب نقاشاً مثمراً وسط الرأي العام السوداني، ويسهم في معركة تحويل عائدات النفط لدعم التنمية في البلاد.

مع تقديرنا وشكرنا

عادل أحمد إبراهيم - تاج السر عثمان

الخرطوم: 2005/7/12م



1

الفصل الأول

النفط السوداني : تاريخ الاكتشاف وإرهاصات الصراع

يشير المؤرخون إلى أن العالم الحديث مرّ بثلاث ثورات من حيث استخدام الطاقة هي :

1- الثورة الصناعية الأولى: وهي الثورة الصناعية المعروفة التي حدثت منذ حوالي أكثر من 300 عام، والتي تميزت بالميكنة والإنتاج والاستهلاك الواسعين واستندت إلى أسلوب حياة قاعدته المصنع، وتم استخدام البخار والفحم في صناعات مثل: النسيج والحديد والصناعات الحديدية التي لا تتطلب تركيباً عضوياً مرتفعاً لرأس المال، وظهرت قطارات السكك الحديدية التي تسير بالبخار وكذلك السفن البخارية التي ربطت بلدان العالم.

2- الثورة الصناعية الثانية: وهي التي ارتبطت باكتشاف الكهرباء والنفط في نهاية القرن التاسع عشر، والتي أدت لصناعة الطائرات والسيارات والصناعات الاستهلاكية الكهربائية...إلخ.

3- الثورة الصناعية الثالثة: وهي التي ارتبطت بالطاقة الذرية، واعتمدت صناعتها على الذرة، الإلكترونيك، الكمبيوتر، الأتمتة العصرية، ثورة الاتصالات والمعلومات، الهندسة الوراثية.

وقد بدأت هذه الثورة وتطورت منذ نهاية الحرب العالية الثانية، والتي جعلت العالم قرية صغيرة من خلال ثورة المعلومات والاتصالات: الإنترنت، الموبايل،.. إلخ.

لقد كان اكتشاف النفط نقطة تحول حرجة في التطور الصناعي الحديث، ومازال يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي، وسيظل يلعب دوراً هاماً في الصراع العالمي والإقليمي والمحلي من أجل السيطرة على موارد الطاقة والنفط، وفي صراع الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى من أجل تأمين إمدادات النفط وتقليل أسعاره وفي مقدمة هذه الدول أمريكا.

البترول في السودان:

منذ إعادة احتلال السودان عام 1898م ، وبداية الحكم الثنـائي الإنجليـزي – المـصري، شـهد السودان تحولات اقتصادية هامة مثل: قيام السكك الحديديـة، والمـشاريع الزراعيـة (الجزيـرة، القاش، طوكر، جبال النوبة، ...إلخ) لزراعة القطن الذي كان يشكل المحـصول النقـدي الرئيـسي، كما قامت مشاريع الزراعة الآلية ومشاريع الطلمبات والإعاشة، كما شهد الـسودان قيـام خـزان سنار عام 1925م، وميناء بورتسودان، وقامت المناطق الصناعية في مدن السودان الأساسية مثل. الخرطوم، عطبرة، بورتسودان، مدني، كوسـتي، ...إلـخ لـصيانة القطـارات والعربـات والـشاحنات وطلمبات الري...إلخ.

وتشير الإحصائيات المسجلة أن اللواري والشاحنات عـام 1939 بلـغ عـددها حـوالي 2.099 ، وارتفعت عام 1945 إلى حوالي 2.718 ثم إلى 10.798 في عام 1956 (تـيم نبلـوك: صراع الـسلطة والثروة في السودان ، ص 51).

وكان من نتائج ذلك أن بدأت الصناعة البترولية بـصورة تجاريـة في عـام 1928م بواسـطة شركة شل الهولندية البريطانية وذلك باستيراد وتوزيـع المنتجـات البتروليـة الرئيـسية وزيـوت الشحوم والتزييت، وقد شملت المنتجات الرئيسية بنزين السيارات وكيروسين الإضاءة والجـاز أويل والديزل والفيرنس (أمـين عبـد الـرحيم أوشى: قطـاع البـترول: تـاريخ ورؤيـا مـستقبلية، مخطوط غير منشور، ص 6)، وظهر عمال لتقديم الخدمات في هـذا الجانـب. وفي عـام 1933 بدأت شركة ميتشل كوتس وهي شركة تجارية في تسويق منتجات شركة موبيل، والتي كانـت تعرف سابقا باسم سكوني- فاكوم، أما الشركة نفسها، فقـد دخلـت الـسودان في عـام 1953م، وفي العام التـالي 1954 دخلـت شركـة توتـال الفرنـسية والتـي كانـت تـسوق منتجـات شركـة كــالتكس حتــى عــام 1964م، وفي عــام 1956 بــدأ تــسويق بنــزين وغــاز الطــائرات

(أمين : ص 6).

هكذا ولج السودان عالم النفط مستورداً للذهب الأسود والذي زاد استيراده له مع اتساع تطوره الاقتصادي. ولم يكتف السودان فقط باستيراد النفط الذي كان يشكل نسبة كبيرة من دخل البلاد، وبُذلت محاولات لعمليات الاستكشاف بحثاً عن النفط يمكن تلخيصها في الآتي:

-**منذ الحرب العالمية الأولى**، كان الحديث يدور حول احتمال وجود بترول في السودان، وفي العقدين الأول والثاني والثالث من القرن العشرين كانت شركات البترول تتقاسم منطقة الشرق الأوسط واحتكار التنقيب فيها، وفي العشرينيات من القرن الماضي أكدت تقارير إحدى الشركات الإنجليزية ضيق احتمال وجود البترول في السودان، ولم تبذل الإدارة البريطانية جهداً في اكتشاف البترول، لأنها كانت تركز على الاستثمار في زراعة القطن أو الذهب الأبيض بدلاً من الذهب الأسود.

- خلال سنوات الحكم العسكري الأول (58 – 1964م)، وبالتحديد عام 1959م قامت شركة أجب الإيطالية بعمليات لاكتشاف النفط في مناطق البحر الأحمر (محمد قول شمالاً ودلتا طوكر جنوباً)، كما تم إنشاء أول مصفاة في السودان (مصفاة بورتسودان) وكانت مشاركة بين حكومة السودان وشركة شل للبترول.

-في الفترة (1964م – 1969م): حصلت شركة دقنة، عام 1967م وهي شركة سودانية – كويتية – أمريكية على حق الامتياز للتنقيب عن النفط في البحر الأحمر.

وفي عام 1968م حصلت شركة كونتنتال الأمريكية للبترول على تراخيص لعمل مسوح جوية في الصحراء الشمالية الغربية، وبدأت في العمل عام 1968م في مساحة 40 ألف ميل مربع بين خطي عرض 22/17 وخطي طول 28/24.

- وفي الفترة (1969م – 1985م)، وهي فترة حكم الرئيس النميري صدر

قانون الثروة البترولية لعام 1972م، وبصدور هذا القانون دخل السودان مرحلة النشاط الملموس في مناطق جنوب دارفور وكردفان وأعالي النيل والبحر الأحمر (التقرير الاستراتيجي 1999م/2000 م، مركز الدراسات السودانية)

- وفي عام 1974 نالت شركة شيفرون الأمريكية حق الامتياز لاكتشاف واستخراج النفط السوداني في الجنوب الغربي من السودان في منطقة أبوجابرة.

- كما تم في عام 1976م إنشاء خط أنابيب الوارد (بورتسودان – الخرطوم)، قبل اكتشاف البترول.

- وفي عام 1979م، قامت شركة شيفرون الأمريكية بتوسيع رقعتها الاستكشافية والتي شملت مناطق النيل الأزرق.

- كما دخلت شركة توتال الفرنسية في مجال التنقيب عام 1980م والتي حصلت على حق الامتياز في هضاب البحر الأحمر، (المستشار: سيف الدين حسن صالح: البترول السوداني – قصة كفاح أمة، 2004، ص 141 – 142).

- وفي عام 1981م نالت شركة فيلبس حق الامتياز للتنقيب عن البترول في منطقة دنقلا – أم درمان.

- كما حصلت شركة صن أويل الأمريكية عام 1982م على حق الامتياز في المنطقة الممتدة بين الجزيرة وعطبرة.

- وفي تلك الفترة أشارت الإحصائيات إلى أن المخزون في الآبار المكتشفة بين عام: 1979 – 1984 حوالي 1.5 بليون برميل (البرنامج الرباعي).

- والواقع أنه بعد توجه نظام نميري نحو الغرب بعد انقلاب يوليو 1971، ومصادرة نشاط الحزب الشيوعي، وبعد عام 1973، الذي شهد ارتفاعاً في أسعار النفط (حرب أكتوبر 1973م) حدثت مضاعفة من اهتمام شركات التنقيب

بالبحث عن مصادر إضافية للنفط، ونتيجة لهذا فقد منحت الامتيازات لعدد من الشركات مثل بول وكولينز (فبراير 1974) لمساحة قدرها 1360 كلم2 في البحر الأحمر، باسفيك الدولية لمساحة قدرها 2.400 كلم2، استبانك للتنقيب لمساحة قدرها 14.400 كلم2، وشيفرون وهي فرع من شركة ستاندر أويل بكاليفورنيا، وقد منحت 59 ترخيصا تغطي مساحة قدرها 28.301 كلم2 في البحر الأحمر (أكتوبر 1974)، بالإضافة إلى مساحة أخرى قدرها 516.000 كلم2 في الجنوب الأوسط (نوفمبر 1974م) (د. منصور خالد: السودان والنفق المظلم، ص 136).

- ثم بعد ذلك توالت مسيرة البحث عن البترول كما أوضحنا سابقاً

- تمت المسوحات «الجيولوجية» و«الجيوفيزيائية» في مناطق مختلفة في البلاد وبناء على تلك المسوحات تم حفر 95 بئراً استكشافية منها 36 منتجة و 49 جافة حيث أدى ذلك إلى اكتشاف حقول: سواكن – أبو جابرة – شارف – الوحدة – طلح – هجليج الأكبر – عداريل وحقل كايكانق غير أن هذه الاستكشافات لم يتبعها أي نشاط إنتاجي (التقرير الإستراتيجي 2000/1999م).

وفي عام 1983م، انفجرت الحرب الأهلية من جديد في الجنوب، وكان انفجارها نتاجاً منطقياً لسياسة ديكتاتورية نميري وحكم الفرد والأخطاء التي ارتكبها النظام العسكري في حق الجنوب ثم بشكل أوسع في انفجار الحرب الأهلية في يناير 1983م. وكانت أخطاء نظام النميري المباشرة التي أدت لذلك تتلخص في الآتي:

(أ) التدهور والمصاعب الاقتصادية في الجنوب.

(ب) الخلافات حول تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم بحجة تقليل سيطرة قبيلة الدينكا في السياسة في الجنوب.

وجاءت قوانين سبتمبر 1983م لتصب الزيت في النار وتزيدها اشتعالاً. في هذا

الإطار اندلعت الحرب الأهلية من جديد، ففي يناير 1984م، هاجم منشقون مدينة في مديرية بحر الغزال ولقي اثنى عشر تاجراً شمالياً مصرعهم وهرب نحو ألف جندي وضابط إلى الغابة حاملين أسلحتهم معهم، وخلال ذلك الصيف وقعت أحداث أخرى فقد تأسست الحركة الشعبية لتحرير السودان في أغسطس 1983م وأكسبت المقاومة في الجنوب شكلاً رسمياً.

كما تدخلت عوامل أخرى في الصراع السياسي مثل: اكتشاف البترول الذي قوى الدعوة إلى حق اقتسام العائد بصورة تحفظ للإقليم مكانة مميزة والشعور بإمكانية الاعتماد على الذات مستقبلاً، هذا إضافة للصراع حول مصفاة كوستي (1981)، هل تكون في بانتيو أم كوستي؟. والصراع حول الحدود بين الإقليم الشمالي والجنوبي، وكانت المناطق المتنازع عليها ثلاث هي:

أ. منطقة حفرة النحاس ب. منطقة بانتيو ج. منطقة شالي والكرمك، وكلها مناطق ذات إمكانيات اقتصادية، ربما يكون بعضها مؤثراً في مستقبل التنمية في السودان.

يقول د. عبد الغفار محمد أحمد : فمنطقة حفرة النحاس كانت من زمن مجال استكشاف لمعدن النحاس، وإن لم يكن هناك تحديد دقيق لكميات وإمكانية استغلاله تجارياً، وهي المنطقة التي حاول الاستعمار أن يجعل منها حاجزاً خالياً من السكان بين الشمال والجنوب لوقف امتداد الثقافة العربية الإسلامية جنوباً (د. عبد الغفار محمد أحمد: السودان في الوحدة في التنوع، ص 89).

أما بانتيو فهي المركز الأساسي لحقل البترول وهو مجاور لكردفان، أما شالي وكرمك فيمكن أن يكونا مصدراً للذهب إضافة إلى أنها من ناحية ثقافية وانطلاقاً من الانتماءات العرقية لسكانها تكون أكثر اتصالاً بمناطق الإقليم الجنوبي منها للأوسط الذي يقع فيه الآن (د. عبد الغفار: ص 89).

وبحلول منتصف 1984م بدأ وكما لو أن أغلب المساحة شرق النيل الأبيض في الجنوب تحت سيطرة الحركة أو عرضه لهجماتها.

كما أدت هجمات رجال العصابات على موظفي الشركة الفرنسية في ديسمبر 1983م إلى وقف العمل في قناة جونقلي، وأدت هجمات مماثلة على العاملين في شركة شيفرون للتنقيب عن النفط إلى وقف أعمال التنقيب (تيم نبلوك).

وهكذا عادت الحرب الأهلية في جنوب السودان بعد أن توقفت لمدة عشرة أعوام، وكانت من أسباب تصدع وسقوط نظام النميري في انتفاضة مارس - أبريل 1985م. وهكذا توقفت مسيرة أعمال التنقيب عن البترول وبدأت نذر الصراع السياسي حول البترول واقتسام عائداته، بعد الهجوم على مراكز شركة شيفرون، واعتقل بعض الفنيين التابعين للشركة، كما طلب إلى الشركة إيقاف التنقيب، إذ أن المجموعات المهاجمة ترى أن البترول ملك للإقليم الجنوبي وليس للحكومة المركزية.

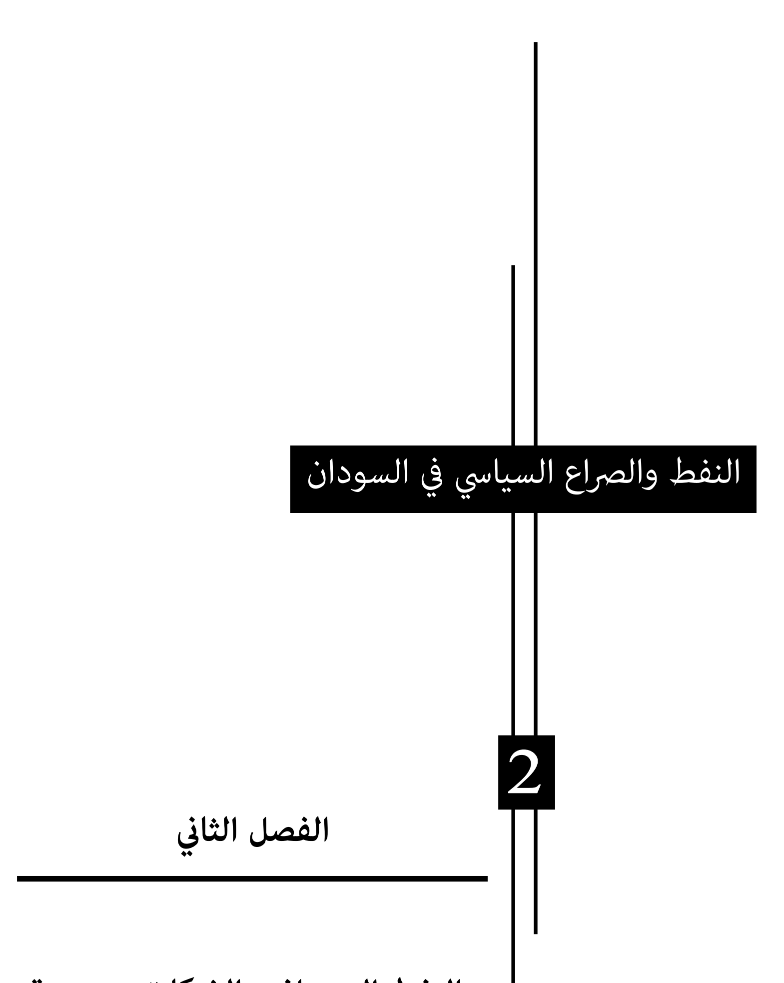
وكانت تقديرات شيفرون أن يبدأ الإنتاج والتصدير عام 1986، ولكنها اضطرت لإيقاف نشاطها عام 1985م بعد هجمات الجيش الشعبي على منشآتها (الحزب الشيوعي السوداني: البترول قطاع جديد في الاقتصاد الوطني، قضايا سودانية، العدد 25، مارس 2001م)، ولم تخسر شيفرون بعد تجميد نشاطها وانسحابها حيث عوضتها الحكومة الأمريكية مايقدر بمليار دولار خصماً على التزاماتها الضريبية شأن الشركات الأمريكية الكبرى التي تتعرض استثماراتها لخسائر في مناطق النزاعات الخطرة (المرجع السابق).

ومعلوم أن شركة شيفرون كانت قد تحصلت على امتياز لاكتشاف واستخراج واستغلال وتصدير النفط في عام 1974م. ومعلوم أيضاً أن شركة شيفرون من أكبر الشركات لاستغلال واستخراج البترول بإمكانياتها المادية الهائلة بالإضافة

للكادر الفني المؤهل والأدوات والتقنيات المتقدمة، وكانت شركة شيفرون عام 1984م قد أصدرت كشف حساب بالمصروفات عن عمليات التنقيب وأشارت إلى أنها بلغت مليار دولار أمريكي (سيف الدين: ص 28)، وقد لعبت شيفرون دوراً هاماً في عمليات التنقيب واكتشاف النفط، وقد استخدمت التكنولوجيا المتقدمة في تكثيف حركة التنقيب خاصة في التحليلات والأبحاث الجيولوجية والاستعانة بالصور والخرائط التي كان يقوم بالتقاطها القمر الصناعي الأمريكي الذي ساعد على تحديد الأماكن التي بها النفط السوداني (سيف الدين ص:28).

وبعد هجوم التمرد على منشآت الشركة في عام 1985م توقفت عن نشاطها بموجب العقد الموقع بينها وبين الحكومة السودانية، وجمدت نشاطها في بعض المناطق التي تملك فيها حق الامتياز للتنقيب واستخراج النفط السوداني، ثم استغنت عن حقوق الامتياز الممنوحة لها بموجب الاتفاقات الموقعة معها، مقابل 18 مليون دولار تم دفعها نقداً للشركة، وبذلك انتهت أعمال شركة شيفرون الأمريكية في السودان. لتبدأ مرحلة جديدة في استخراج وتصدير النفط وصراع سياسي وإقليمي وعالمي حوله.





الفصل الثاني

النفط السوداني : الشركات متعددة الجنسية وصراع المصالح

بعد العام 1992م دخلت شركات صينية وماليزية وكندية ومن دول الخليج وسويسرية ونمساوية في مجال التنقيب عن البترول والإنتاج، وفي نهاية عام 1996م وبداية عام 1997م تجمع كونسورتيوم (GNPOC) وأعطى الامتياز ليغطي القطع 2، 1، 4 حسب النسبة المبينة أمام كل شركة

1- شركة أستيت (قبل بيع الأسهم شركة تلسمان الكندية) 25%.

2- الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC ‏40%.

3- بتروناس الماليزية 30%.

4- سودابت (حكومة السودان) 5%.

كما تجمع كونسورتيوم لتطوير القطعة 5 أ في منطقة السدود في جنوب السودان بجوار حقل الوحدة ووقعت الاتفاقية مع حكومة السودان في فبراير 1997م، وكانت الشركات المساهمة هي :

- شركة لوندين السويدية . 40.37%.

- الشركة النمساوية (OMV) . ‏26.13%.

- بتروناس الماليزية . 28.50%.

- سودابت (حكومة السودان) . 5%.

ومن أهم النقاط في اتفاقيات النفط أنه عندما تصل الشركة إلى مرحلة الإنتاج تبدأ في استعادة مصاريفها ماعدا مصاريف الخدمات الاجتماعية التي صرفت خلال مرحلة الاستكشاف بنسبة من الإنتاج الكلي السنوي من النفط والغاز تتراوح بين 30 – 40% وقد تزيد وتنقص هذه النسبة وتسمى بـ (التكلفة)، أما النفط المتبقي من الإنتاج الكلي، بعد ما تأخذ الشركة زيت التكلفة يقسم بين الحكومة بمتوسط 70% للسودان و 30% للشركة قابلة للزيادة أو النقصان، وبزيادة الإنتاج ومرور

الزمن تزيد نسبة الحكومة منه وتقل نسبة الشركة تدريجياً حتى تصل إلى مرحلة يملك السودان الإنتاج بنسبة 100% وتحدد الفترة (التقرير الإستراتيجي 2000/1999).

وقبل توقيع اتفاقية السلام كانت الحكومة الأمريكية تنتقد الحكومة السودانية والشركات العاملة في التنقيب عن البترول، بحجة أن عائد البترول يذهب للمجهود الحربي للحكومة على سبيل المثال ورد في صحيفة «الرأي العام» بتاريخ السبت: 2003/4/26م، استعراضا للأستاذ/ السر سيد أحمد لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية الذي تناول الشأن النفطي في السودان، أشار التقرير إلى أن الإنتاج النفطي في تصاعد مستمر، وأنه في المتوسط بلغ خلال العام الماضي 240.436 برميلاً في العام ليرتفع إلى (244.604) برميلا في الربع الأخير من العام الماضي وذلك بسبب إضراب عمال النفط في فنزويلا والوضع في العراق وأنه بإضافة إنتاج كميات صغيرة من مربع (3)، (6) فإن الإنتاج ربما يكون قد وصل إلى 250 ألف برميل يومياً وشهد السعر ارتفاعاً عاكساً لحالة الاضطراب التي عاشتها السوق النفطية. وبلغ سعر البرميل من مزيج النيل خلال العام الماضي 29.50 دولاراً، ويقدر التقرير أنه بسبب زيادة الإنتاج وارتفاع الأسعار متزامناً مع تقلص تكلفة تطوير الحقول، فإن الخزينة الحكومية يمكن أن تكون قد حصلت على 800 مليون دولار في فترة الأشهر الستة المنتهية في مارس الماضي، وينقل التقرير عن الحكومة قولها أنها تضع العائدات تحت إشراف بنك السودان، ومضيفاً أن عائدات النفط أصبحت تحتل مكانة متعاظمة في جانب الإيرادات، كما أن الزيادات في العائدات صحبها زيادة في الإنفاق العسكري يعبر عنه ظهور طائرات هيلوكبتر عسكرية لم تكن موجودة من قبل على الساحة، وأسهمت هذه الأسلحة الجديدة في تغيير بعض التكتيكات، إذا توقف القصف الجوي للمدينة عبر الطائرات ذات الأجنحة الثابتة، كما كان يحدث في السابق، وأصبحت طائرات الهيلوكبتر تقدم

المعاونة اللازمة في العمليات العسكرية.

« ومثال آخر للصراع جاء في صحيفة الأيام بتاريخ: 2002/11/10م» في فينا (النمسا) هاجم القس الأب جوزيف أبا قابيت فاس المسئول عن أبرشية طمبرة / يامبيو في غرب الاستوائية الذي عقد مؤتمراً صحفياً بالآتي:

- مناشدة شركات البترول العالمية العاملة في السودان مغادرته فوراً، وعدم العودة إليه إلا بعد أن يتم التوصل إلى اتفاقية سلام لأن عائدات البترول تستغل في شن الحرب ضد الجنوبيين.

- أموال البترول تذهب لتمويل شراء الطائرات الحربية التي تقصف مناطق المدنيين المسيحيين مضيفاً أن السودان يبني الآن خطاً حديدياً لنقل النفط ليرفع طاقته إلى 400 ألف برميل في اليوم، مما يعنى أنه سيضاعف دخله، وبالتالي تضاعف الأموال المتاحة للحكومة لشراء الأسلحة لضرب المسيحيين في الجنوب وتشريدهم».

وكان من نتائج هذه الضغوط أن انسحبت شركة أراكس الكندية من السودان ، وحلت محلها شركة تلسمان الكندية، أما شركة تلسمان فقد وجهت لها اتهامات من منظمات حقوق الإنسان بأنها: سمحت للطائرات الحربية للجيش السوداني باستخدام مطاراتها في حقول البترول، كما أنه نقلت (عبر طرف ثالث) شاحنات وقطع غيار لحكومة السودان من السوق الأسود في بلغاريا، وكان من نتائج هذه الضغوط على شركة تلسمان أن انسحبت من الاستثمار في النفط السوداني، وقامت شركة البترول والغاز الطبيعي الهندية بشراء حصة تلسمان من مشروع البترول السوداني والبالغ 25% وبصفقة بلغت 750 مليون دولار (الأيام: 2002/11/13م).

ومن الأمثلة للصراع بين الشركات: ما جاء في صحيفة الأيام بتاريخ 2002/11/6م وتحت عنوان (البرلمان يفتح ملف البترول) أشار جار النبي إلى

الآتي:

- العقود التي وقعتها الوزارة مع الشركات فيها قصور يلحق إجحافاً بحق السودان.

- الوزارة (وزارة الطاقة) لا تتعامل بالشفافية والشورى والديمقراطية ولاتهتم بآراء الآخرين لتستفيد منها في هذا المجال.

-الوزارة تتحامل على الشركات الوطنية فكيف تريد أن تقيم صناعة إستراتيجية حساسة دون إعطاء الشركات الوطنية الخاصة فرصتها وقال : إن مصفاته (كونكورب) لاتمدها الوزارة باحتياجاتها بينما تعطي الخام للشركات الأخرى.

- الشركات الأجنبية تبالغ في أسعار المعدات وتحصل على أموال لاتستحقها.

- إن مصفاة الجيلي مستعملة وأسعارها مبالغ فيها.

والجدير بالذكر أن محمد عبد الله جار النبي هو مدير شركة كونكورب للبترول وبائع أسهم شركة شيفرون لصالح حكومة السودان، كما اتهم جار النبي وزارة الطاقة وقال أنها تحولت لشبه قبيلة معينة ومعاكسة الشركات الوطنية.

أما د. عوض الجاز فقد نفى ذلك وأشار إلى الآتي:

- 25 شركة وطنية تعمل في مجال البترول.

- العمالة السودانية في البترول 75%.

- حجم المنتج من البترول حاليا بين 235 – 250 ألف برميل. كما جاء في الأيام بتاريخ الأحد 2002/11/10م، المعلومات الآتية عن البترول:

- عدد حقول البترول التي يستمر العمل فيها في الوقت الحاضر (6)، ولكن الحقل المنتج حالياً واحد هو حقل (هجليج) ، وأن حقل الفولة الذي منح للشركة الصينية سينضم إليه كحقل منتج في العام القادم، إضافة لذلك، فإن المسوحات

الجيولوجية أثبتت أن هناك أربعة حقولاً بترولية في مختلف ولايات السودان ولم يتم التعامل معها بعد.

- مايتم تكريره يومياً يبلغ واحد وستين ألف برميل يتم تكريرها في ثلاثة مصافٍ كما يلي:-

- خمسين ألف برميل بمصفاة الجيلي.
- عشرة ألف بمصفاة الأبيض.
- ألف برميل بمصفاة أبو جابرة.
- عائدات الدولة من البترول 40% من إيرادات الميزانية.
- عدد الشركات الأجنبية العاملة في حقول البترول تسعى وهي من جنسيات مختلفة، وأن الشركات الوطنية العاملة ثلاثة.

ومن الأمثلة على الصراع بين الشركات ما جاء في الأنباء «أصدرت بورصة لندن قراراً بوقف تداول أسهم شركة وايت نايل للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر وذلك بعد أن فشلت الشركة في تقديم ما يثبت تعاقد بينها وبين حكومة جنوب السودان، يذكر أن شركة وايت نايل تتنازع مع شركة توتال على حقول التنقيب في البلوك (B) (الأيام: 2005/5/30)».

ومعلوم أن شركة توتال الفرنسية بدأت أنشطتها منذ العام 1980م ويشير مدير شركات توتال جين فرنسوا : إلى أنه فيما يتعلق ببلوك (ب)، تتولى شركة توتال إدارة عمل شركة مشتركة تضم شركات نفطية من أوروبا والولايات المتحدة عبر شركة مارتوان والشرق الأوسط من خلال الشركة الكويتية للتنقيب عن النفط، في الخارج الكويتية ومن أفريقيا بمساهمة شركة سودابت، مما يجعل من هذا الاستثمار في بلوك (ب) استثماراً دولياً متعدد الأطراف، وستعمل هذه الشركات معاً».

وحول الصراع مع شركة وايت نايل يقول فرنسوا «لم توقع شركة وايت نايل أي

عقد على الإطلاق، ولوقت طويل لم تكن شركة وايت نايل قادرة على تقديم أي وثيقة تثبت واقعية حقوقها» (الأيام: 2005/5/30م)، والجدير بالذكر أن الحركة الشعبية كانت قد وقعت اتفاقاً مع شركة النيل الأبيض البريطانية للتنقيب عن النفط في الجنوب ببلوك (ب) وهي منطقة امتياز لشركة توتال الفرنسية. الصراع بين الحكومة والحركة الشعبية حول هذه القضية ربما يؤدي إلى فشل اتفاقية السلام .

وفي صراع المصالح بين الشركات متعددة الجنسية نشير إلى أن دول الاتحاد الأوروبي وكندا تبحث عن أسواق لتنشيط صادراتها واستثماراتها، فضلاً عن أنها ترى أحقيتها بالسوق السوداني أكثر من الصين ودول جنوب شرق آسيا ورأس المال الإسلامي العالمي (دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، أغسطس 2001م) كما ترى أمريكا أحقيتها على البترول السوداني الذي تم اكتشافه على يد شركة شيفرون الأمريكية.

وبعد توقيع اتفاقية السلام في نيفاشا في 2005/1/9م من المتوقع أن تتدفق شركات البترول للاستثمار في السودان، على سبيل المثال جاء في صحيفة الأيام بتاريخ 2005/5/29م ما يلي «أجرى وزير الطاقة د. عوض أحمد الجاز مباحثات أمس مع مجموعة شركات (SKM) العالمية العاملة في مجال صناعة البترول والصناعات الأخرى التي أبدت رغبة قوية للاستثمار النفطي في البلاد، وضمت مباحثات حول إمكانية ولوج الشركة مجال الاستثمار النفطي في السودان خاصة في مجال الاستكشاف وخدمات البترول المختلفة، وقال عضو الوفد ومدير شركة الفوزين كيكابي العالمية المحدودة، الدكتور راشد على أن نسبة الشعور بالأمان والاطمئنان في الخرطوم تعتبر أعلى بكثير من العديد من العواصم الأخرى وهو الأمر الذي دفعنا إلى التعجل بفتح مكتب لنا في الخرطوم، يذكر أن مجموعة شركات SKM لها مكاتب في كل من الولايات المتحدة، عمان، كندا والهند».

الشاهد مما سبق عرضه أن هناك شركات متعددة الجنسيات تعمل في الاستثمار

النفطي في السودان، ومن المهم أن يعمل السودان على استغلال موارده الطبيعية مثل البترول بما يلبي احتياجات شعبه في التعليم والصحة والخدمات وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي والحيواني، وهذا يتطلب شروطا أفضل في التعاقد مع الشركات العاملة في النفط في السودان و بما يحافظ على التوازن البيئي والسيادة الوطنية.

ويجب وقف تدمير الغابات وإبادتها كما هو جارٍ الآن في مناطق البترول (راجع على سبيل المثال التحقيق الصحفي الذي أعده الأستاذ/ هارون محمد آدم حول مجازر الغابات بولايات الوحدة وكردفان والنيل الأبيض والذي نشر بصحيفة الرأي العام على ثلاث حلقات بدأت في 2005/5/22م، وانتهت في 2005/6/2م).

كما أنه من المهم الشفافية في عقودات البترول بحيث يستفيد السودان من تنافس شركات البترول من أجل الحصول على عقود وشروط مجزية تتمشى مع الطريقة العالمية لاتفاقية قسمة الإنتاج بدلاً من الوضع الحالي كما أشار الأستاذ/ موسى السيد أحمد في صحيفة الأيام بتاريخ 2005/5/28م في مقال تحت عنوان «دعوة لمراجعة اتفاقيات البترول وتعديلها»، حيث أنه في الوضع الحالي أوفى طريقة قسمة الإنتاج المتبعة في السودان« تم تحديد نسبة ثابتة من الإنتاج وهي 60% توزع بنسبة 28% للشركات الأجنبية و 72% للحكومة، تم تخصيص الـ 40% المتبقية من الإنتاج لتعويض الشركات الأجنبية عن تكاليف واسترداد الاستثمارات السنوية، وإذا كان هناك فائض من الـ 40% يضاف إلى نصيب الحكومة»، ويقترح الأستاذ/ موسى اتباع الطريقة العالمية التي تزيد من نصيب الحكومة من الإنتاج وتحفز الشركات لخفض التكلفة، ذلك أنه في الطريقة العالمية، فإن النسبة المئوية للحكومة من الإنتاج بعد خصم التكاليف تتدرج على أعلى مع الزيادة في الإنتاج والنسبة المئوية لنصيب الشركات الأجنبية تنقص بنفس القدر، يتراوح نصيب الحكومة حسب الاتفاقيات العالمية من 85% إلى 89% من إجمالي الإنتاج بعد خصم التكاليف).

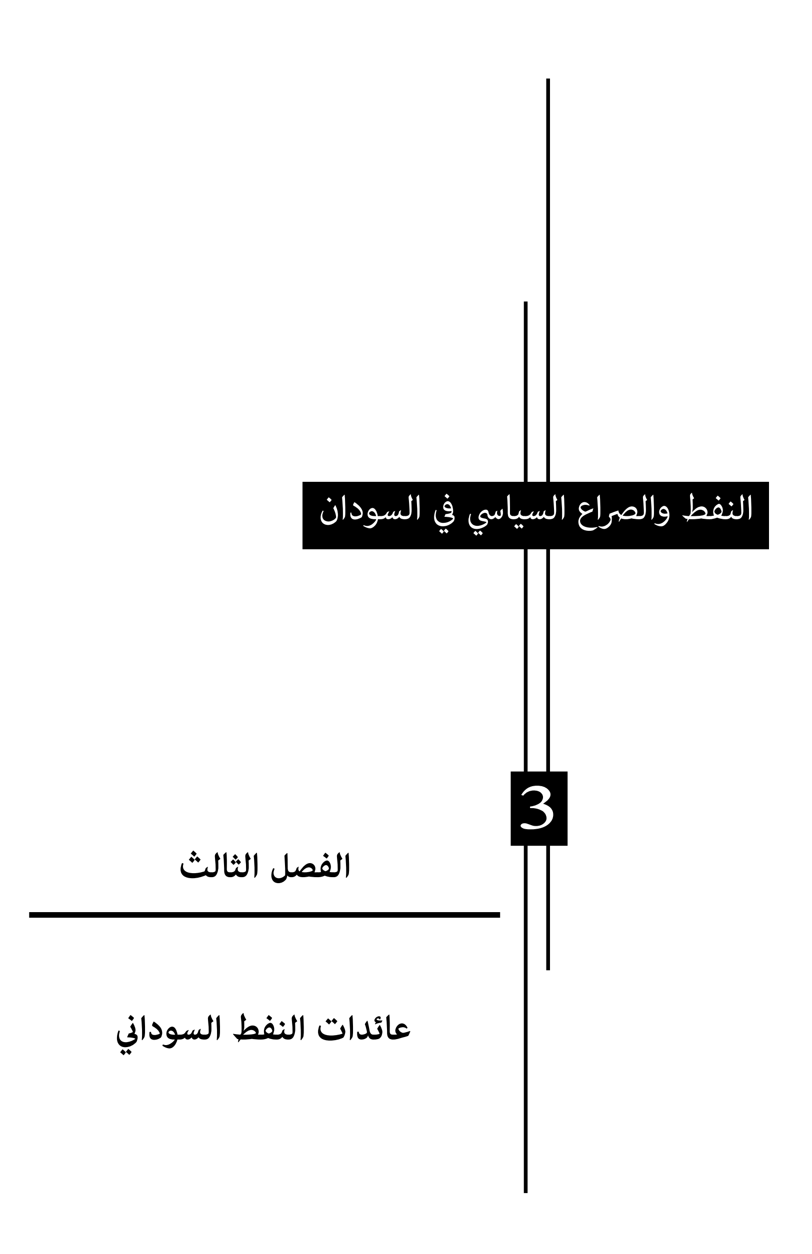
كما تساعد الاستثمارات في النفط في توفير فرض للعمالة السودانية، ومهم في

التعاقد أن تشير إلى أهمية تدريب كادر سوداني فني للعمل في ميدان البترول، وتقليـل العمالـة الأجنبية إلى أقصى حد، على سبيل المثـال الـصين تـستفيد مـن الاسـتثمار في الـنفط الـسوداني في تخفيض فائض العمالة في سـوقها الـداخلي باسـتخدام آلاف الأيـدي العاملـة الـصينية في مجـال استثماراتها النفطية وغير النفطية، يقدر عدد العمال الصينيين في السودان بسبعة آلاف، في حين أن في السودان قوى كبيرة عاملة عن العمل يمكن توظيفها في استثمارات البترول.

ومن مميزات الشفافية في العقود أنها تقلل من الفساد سواء كان فساد الشركات أو الحكام، وعلى سبيل المثال تجربة نيجيريا، رغم إيرادات نيجيريا من البترول التي وصـلت إلى حـوالي 300 مليار دولار، إلا أن معظمها ذهبت لجيوب الحكام وعملاء النظام، مما جعل المـشروع الأمـريكي الجديد يشترط على الـشركات الالتـزام بالـشفافية في الإعـلان عـن إيـرادات البـترول والـضرائب والرسوم والعمولات التي تم دفعها للأفراد والحكومات.

وفي الاتفاق مع الشركات يمكن أن يكون هناك تعاقدات لإنشاء صـناعات مـشتقات البـترول وقيام معاهد وكليات لتدريب كـادر سـوداني فنـي وإداري لتقلـيص دور الـشركات الأجنبيـة في المستقبل، بالإضافة للتأكد من جودة المعدات والآليات التي تستوردها الشركات للعمل في مجال النفط.

وحتى نتخلص من لعنة النفط والموارد علينا أن نهتم بالقطاع الزراعي والحيواني في السودان لأنه المصدر الأساسي للفائض الاقتصادي اللازم للتنمية، كما يجب الاستفادة من تجربـة الزراعـة الآلية في سنوات حكم النميري التي تم فيها إبادة الملايين من الأشجار مما أدى إلى تدمير البيئـة والجفاف والتصحر، ونعمل على وقف إبادة الغابات في مناطق البترول والتفاوض مـع الـشركات على ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي. هذا إضافة إلى ضرورة تحقيق شروط مجزية في تسويق البترول.



الفصل الثالث

عائدات النفط السوداني

بدأ الإنتاج التجاري للنفط في السودان عام 1999م في حدود 150 ألف برميل/ اليوم، ويتوقع أن يصل متوسط الإنتاج بنهاية عام 2005م إلى 500 ألف برميل/ اليوم (مجلة النفط والغاز: سبتمبر 2004م)، وكان عائد الصادرات من البترول في ذلك العام 275.9 مليون دينار، استبشر الناس خيراً بأن عائدات البترول سوف تسهم في تحسين حياتهم بدعم التعليم والصحة والزراعة والصناعة والخدمات، ولكن فرحة الناس لم تدم طويلاً، بل أصيبوا بالدهشة عندما أعلنت الحكومة زيادة أسعار السكر والبترول عام 2003م، علماً بان الصادر من البترول عام 2003م كان 280.000 برميل/ اليوم، وكان من المتوقع أن تخفض الحكومة أسعار المواد البترولية للاستهلاك المحلي، ولكن حدث العكس، فبدل من تحسين حياة المواطن السوداني تم إفقاره بزيادات في الأسعار، وبدأنا نتأمل في تجربة نيجيريا التي باعت نفطاً يقدر بالبلايين من البراميل إلى شركات نفطية غربية، وأصبحت أكثر فقراً بدلاً من أن تتحول إلى دولة أكثر غنىً، كما استخدمت عائدات البترول في إذكاء نار الحروب الأهلية وتدمير البيئة وانتشار الأمراض الخطيرة كالإيدز (مجلة النفط والغاز، سبتمبر 2004م).

ولكن إذا عُرف السبب بطل العجب، على سبيل المثال، بلغت عائدات البترول في عام 2000: 520 مليون دولار بينما بلغت جملة العائدات حوالي 1.3 مليار دولار ذهبت منها 780 مليون دولار للشركات المستثمرة في مجال البترول في السودان (60% للشركات، 40% للحكومة)، بالإضافة لمبلغ الـ 120 مليون دولار التي تذهب لسداد القروض الخارجية، فإن الحكومة تلتزم بدفع 60 مليون دولار سنوياً (لمدة خمس سنوات) لسداد قرض مصفاة الجيلي، كما تبتلع الاحتياجات الأمنية نسبة كبيرة من عائدات البترول، إضافة للتكلفة العالية للإنتاج، على سبيل المثال كان سعر برميل البترول 21 دولارًا عام 2000م بينما كانت تكلفة الإنتاج 19 دولارًا (الأيام: 2001/11/12م)، وفي ذلك العام كان سعر الخروق 75 دولارًا بينما يكلف بضعة دولارات كما لاحظ الأستاذ/ السر سيد أحمد.

على أن عائدات النفط التي تتكون من بيع النفط ومشتقاته قد أسـهمت في أن يـتخلص الـسودان من عبء فاتورة البترول المستورد الذي كان يكلف الخزينة العامة للدولة من بين: 350 – 400 مليـون دولار سنوياً والتي كانت تساوي 80% من عائدات الصادر.

كما قامت منشآت أو بنيات تحتية للبترول، وهي كما وردت في مجلة النفط والغاز (الأعداد من 1 – 6)، وكما وردت أيضا في كتاب المستشار سيف الدين حـسن صـالح: البـترول الـسوداني: قصة كفاح أمه على النحو التالي:

1- من أهم الاستثمارات إنشاء خط أنابيب الصادر (النفط السوداني بمشتقاته) الذي بلـغ طوله: 1610 كيلو مترات وقطره 28 بوصة، وسعته حوالي 5 ملايين برميل، وبلغت تكلفة الإنشاء 1.2 مليار دولار، أما الشركات التي ساهمت في تنفيذ خـط الأنابيـب هـي (CPECC) الـصينية، (CNPC) الـصينية، تكنيـت الأرجنتينيـة، (CPTDC) الـصينية، ماتيـسان الألمانيـة (OGP) الماليزية، كـما سـاهمت شركـات سـودانية في تنفيـذ خـط الأنابيـب مثـل: شركـة دال، هجلـيلج لخدمات البترول، دانفوديو، النورس... إلخ.

2- أما مصافي البترول التي قامت في السودان فهي:

- مصفاة بورتسودان وطاقتها الإنتاجية 25 ألف برميل / اليوم.
- أبو جابرة وطاقتها الإنتاجية 20 ألف برميل /اليوم.
- الأبيض وطاقتها الإنتاجية 15 ألف برميل /اليوم.
- الخرطوم وطاقتها الإنتاجية 50 ألف برميل / اليوم.

كما أنه من المتوقـع إنـشاء خـط أنابيـب الـصادر الجديـد بـالجيلي الـذي يبلـغ طولـه 800 كيلومتر، وقطره 12 بوصة، وبتمويل وتنفيذ شركة (ONGC) الهندسية، وبتكلفة تقـدر بـــ 194 مليون دولار، ومتوقع أيضا إنشاء مصفاة بورتسودان الجديد الذي تبلـغ طاقتـه التكريريـة 100 ألف برميل/ اليوم، وبتكلفة 700 مليون دولار.

3- كما أنجزت شركة النيل الكبرى (GNPOC) ميناء بشائر، وقد امتدت الأنابيب داخل البحر الأحمر بطول 1820 متراً وذلك لشحن السفن بخام النفط السوداني والضخ للناقلات البحرية العملاقة التي تبلغ أكثر من مليوني برميل في خلال 24 ساعة.

- ويتم الآن استخراج 300 ألف برميل/ اليوم من حقلي هجليج والوحدة، فمن هذا الحقل يخرج أطول خط أنابيب عرفته بلادنا لنقل هذه الكميات حتى ميناء التصدير (بشائر)، ويتم حالياً العمل في حقل سارجان (Tharjath & Mala) الذي يقع في ولاية الوحدة مربع (5أ)، وهو منطقة امتياز شركة النيل الكبرى لعمليات البترول، ويقدر احتياطي الخام بهذا الحقل بحوالي 250 مليون برميل قابلة للاستخراج، وتقوم بالاستثمار في هذا المربع شركة (WNPOC) وهي عبارة عن كونسورتيوم يضم عدداً من الشركات النفطية حيث تمتلك شركة بتروناس الماليزية 68.875% من الأسهم، وشركة (ONGC) الهندية 24.120%، كما أن شركة سودابت السودانية تمتلك 7%) وبتنفيذ هذا المشروع سوف يمكن زيادة إنتاجنا من خام النفط إلى أكثر من 500.000 برميل في العام 2006 (مجلة النفط والغاز: مارس 2005م).

- كما يقدر احتياطي السودان من النفط بحوالي 2 مليار برميل ومن المتوقع زيادتها إلى 4 مليارات برميل عام 2010، كل هذا يزيد من حدة الصراع السياسي في السودان، ويرفع من وتائر التدخل الدولي من أجل هذه الموارد، وكما أشارت صحيفة الجارديان البريطانية الواسعة الانتشار إلى أن النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسية في أي غزو عسكري خارجي للسودان، وخلصت إلى أن التدخل العسكري المحتمل في السودان سيوفر خزاناً نفطياً ضخماً وغير مستغل في جنوب السودان وفي جنوب إقليم دارفور، إضافة لاهتمام الولايات المتحدة بإمكانية نقل النفط السوداني عبر تشاد الذي يتم نقلة حالياً عبر خط طوله 1610 كلم إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر (مجلة النفط والغاز: مارس 2005م).

كما تقوم دول غرب أفريقيا حالياً بإمداد الولايات المتحدة بحوالي 15% من الاحتياجات البترولية، إلا أن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي قدر ارتفاع هذه النسبة إلى 25% بحلول عام 2005م (مجلة النفط والغاز : سبتمبر 2004م).

كما أنه من القوة الدافعة للصراع المحلي والعالمي في دارفور، فإن أهداف أمريكا هي الثروة التي تكمن في السودان، ودارفور تحاذي بحيرة النفط الممتدة من إقليم بحر الغزال مروراً بتشاد والكاميرون، وهي من الأسباب التي جعلت أمريكا تهتم بتلك المنطقة، إضافة لثروة دارفور المعدنية مثل النحاس واليورانيوم والثروة الزراعية والحيوانية.

كما نلاحظ تكوين مجموعة شراكة كونسورتيوم في مربع (2) الذي يقع في ولاية جنوب دار فور وجزء من ولاية شمال بحر الغزال، ويتكون كونسورتيوم من: شركة كليفدين بتروليم السويسرية التي تملك 27% وشركة هاي تك (Hi-Teach) وتملك 28%، وشركة سودابت وتلك 17%، وولاية الخرطوم وتملك 10%، وشركة هجليج وتملك 8%، وتم حفر بئر استكشافية بتكلفة 18 مليون دولار (مجلة النفط والغاز: سبتمبر 2004م) هذا بالإضافة للاستثمار في حقول جديدة بالجزيرة (منطقة أبوجن التي تعمل فيها شركة ظافر الباكستانية) والشمالية ونهر النيل.

ومعلوم أن أحواض البترول في السودان كما رشح حتى الآن 6 هي حوض النيل الأزرق، حوض ملوط، حوض المجلد، وحوض البحر الأحمر وحوض المردي، وحوض جبل أبيض.

كما أنه من المعلوم أن خام النفط السوداني من الخامات الخفيفة التي تنخفض فيها نسبة الكبريت الملوث للبيئة، كما أن النفط الخام يتم تحويله إلى مشتقاته المعلومة مثل: الجازولين، البنزين العادي، النافتا، الكيروسين، البوتاجاز، الفيرنس، والبتروكيميائيات التي تستخدم في الصناعات البلاستيكية.

الشاهد من المعلومات السابقة، أنه ظهر رافد جديد في الاقتصاد الوطني، وهو

قطاع البترول، ولكن كما أشار وزير التجارة عبد الحميد موسى كاشا إلى ارتفاع حصيلة الصادرات الكلية بما فيها البترول عام 2003م إلى 2 مليار و 354 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 21% مقارنة. بحصيلة الصادرات عام 2002م، وعزا الوزير ذلك إلى ارتفاع عائدات البترول ومنتجاته والتي بلغت مليار و 860 ألف و 94 دولار، أي بما يعادل 79% من إجمالي الصادرات، وأوضح الوزير أن نسبة مساهمات المنتجات الزراعية حوالي 11% من إجمالي الصادرات بفوائد قدرها 255 مليون و 683 ألف دولار، فيما بلغت نسبة مساهمات المنتجات الحيوانية الحية حوالي 4.1% من إجمالي الصادرات بعائد قدره 97.679 مليون دولار، بينما الحيوانات المذبوحة حوالي 1% من إجمالي الصادرات بعائد قدره 36.826 مليون دولار (الأيام بتاريخ 2004/5/11م).

ويتضح من أعلاه الخلل في تراجع القطاع الزراعي الذي بلغت مساهمته في الصادرات 11%، في حين كان من المفترض أن يسهم البترول في رفع عائدات الصادرات الزراعية، فالقطاع الزراعي والحيواني سيظل المصدر للفائض الاقتصادي اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما احتلت عائدات البترول 79% من الصادرات، وهذا خلل أساسي يحتاج إلى إصلاح ويعيدنا إلى مربع الاعتماد على سلعة واحدة، في السابق كان القطن يشكل نسبة 60% من الصادر الآن البترول بشكل 79% من الصادر، فالبترول ومشتقاته يمكن أن يكون قوة دافعة أساسية لتطوير القطاع الزراعي والحيواني والصناعي في البلاد، إضافة لاقتطاع جزء من عائده لدعم التعليم باعتباره استثمار هام، ولدعم الصحة التي لاغنى عنها لرفع إنتاجية المواطن ولتطوير الإنتاج، إضافة لاقتطاع جزء من عائد البترول لدعم الخدمات مثل (الكهرباء، المياه،...إلخ) وبدلاً من أن يتم ذلك زادت الأعباء على المواطن بزيادات في أسعار الطاقة (البترول، الكهرباء، الماء...إلخ) جديدة، حتى بعد توقيع اتفاقية السلام في نيفاشا في 2005/1/9م، وأصبح المواطن يدفع فاتورة السلام بعد أن كان يدفع فاتورة الحرب، وفاتورة السلام أشد مضاضة وعبئاً من

فاتورة الحرب، وهذا يذكرنا بسلطنة درافور في سنواتها الأخيرة بعد أن فقدت عوائد كبيرة كانت تصلها من إقليم بحر الغزال وبعد سقوطه في يد الزبير باشا، تم تعويض تلك العوائد بزيادة أعباء الضرائب على المواطنين، ويذكرنا أيضا بسلطنة سنار في سنواتها الأخيرة عندما فقدت عوائد كبيرة من الممالك التي تمردت عليها مثل: الشايقية... إلخ فزادت أعباء الضرائب على المواطنين وأصبح النظام أكثر قهراً للمواطنين، وكان هذا من أسباب سقوط سلطنتي دار فور وسنار، هذا ومن المتوقع أن تفقد الحكومة 50% من عائدات البترول بعد تنفيذ اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية، وبالتالي ستعوض ذلك بزيادة الأعباء الضرائبية على المواطنين، ومن المحتمل أيضاً أن تصل الحكومة إلى اتفاقات مع حركتى دار فور وحركات الشرق وستفقد الحكومة المركزية المزيد من العوائد بقسمة الثروة، وبالتالي سوف يصبح النظام أكثر قهراً اقتصادياً، كما أصبح البترول يشكل 40% من موارد الدولة المالية، هذا وكانت تقديرات إنتاج النفط للأعوام : 2001، 2002، 2003، 2004م على التوالي : 230 ألف / 245 ألف، 280 ألف، 300 ألف برميل / اليوم، وبلغت عائدات النفط: في الأعوام 1999، 2000، 2001، 2002م على التوالي: 275.9، 1297.8 ، 1268، 1396.5 مليون دولار. (مجلة النفط والغاز ، مارس 2005) .

ورغم ارتفاع الإنتاج والعائد إلا أن أسعار الطاقة زادت بدلاً من أن تنخفض، وهذا يعود كما أشرنا سابقاً، إلى القروض وفوائدها التي تسدد من عائدات البترول، إضافة للتكلفة العالية لنقل الخام أو تكريره، وهذا يبلغ حوالي 60% من صادر البترول العائد للحكومة، إضافة لعدم الشفافية وما ينتج عنها من فساد، مما يتطلب كما أشرنا سابقاً مراجعة اتفاقيات النفط بما يضمن سيادة الدولة على ثرواتها والشفافية في العائد السنوي للثروة النفطية وتحويل عائدات تلك الثروة للتنمية وتوفير احتياجات المواطن السوداني الأساسية.



4

الفصل الرابع

النفط السوداني : وآثاره على الصراع الإقليمي والدولي

بتوقيع اتفاقات السلام في نيفاشا في 2005/1/9م دخلت البلاد فترة جديدة مشحونة بصراع معقد داخلي وخارجي، وإذا كان القطن قد شكل محور السياسة الاستعمارية بعد احتلال السودان وتوقيع اتفاقية يناير 1899م، فإن البترول ضمن عوامل أخرى سوف يشكل القوة الدافعة للسياسة الأمريكية في السودان في الفترة القادمة، وهذا ما نلمسه فيما ورد في التقرير الإستراتيجي الثاني لمركز الدراسات الإستراتيجية بواشنطن (يناير 2004م)، أشار التقرير بعنوان «إستراتيجية عمل لما بعد النزاع في السودان» إلى البترول ودوره في توقيع اتفاقية السلام في مشاكوس وإلى آثاره على الصراع السياسي والإقليمي والدولي، أشار التقرير إلى أنه بالنظر إلى الجهود الضخمة الحالية في أفغانستان والعراق، على المرء أن يقدر لماذا تلتزم الولايات المتحدة أيضاً بتحقيق السلام في السودان؟

أولاً: الاهتمام الجاد وسط الدوائر الأمريكية المختلفة بمصير جنوب السودان، مما نجم عنه تقديم مساعدات إنسانية ضخمة للسودان تقارب ملياري دولار منذ العام 1983، كما أن الرغبة في وجود سودان مستقر ومسالم بعد الحرب سيساعد في الاستثمارات الأمريكية.

ثانياً: إن السودان يشكل بلداً رئيسياً في الحرب الأمريكية ضد الدول الفاشلة والنزاعات المتصلة والإرهاب في القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر، وإذا قدر للولايات المتحدة أن تفشل في اتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع السودان من الانزلاق في إطار الدول الفاشلة، فإن عدم الاستقرار في الأقاليم سوف يواصل تهديد المصالح الأمريكية في هذه المنطقة المهمة في أفريقيا، وبما أن لدى السودان ثروة نفطية، هنالك احتمال بفشل تجربته في السلام والتحول الديمقراطي، وهذا الأمر أيضا يحتم على الولايات المتحدة الاهتمام بأن تعالج المسائل النفطية بشفافية وحكمة.

ثالثاً: يعتبر السودان قطراً مهماً لتطبيق دعوة الرئيس بوش لإدخال الديمقراطية

و الانفتاح في الشرق الأوسط وبين المجتمعات المسلمة.

يواصـل التقريـر ويـشير إلى ضرورة تطـوير آليـات إشراف ذات شـفافية للـثروة النفطيـة والعائدات القومية والإقليمية، يقول التقرير:

توصل الطرفان (الحكومة والحركة الشعبية) في الآونـة الأخـيرة لاتفـاق مبـدئي حـول ترتيبـات قسمة الثروة، لكن المتوقع أن تبدأ الحركة الشعبية في اسـتلام مئـات الملايـين مـن الـدولارات مـن العائدات النفطية سـنوياً بعـد توقيـع الاتفاقيـة، ومعلـوم أن الـسودان ينـتج حـوالي: 250.000 – 300.000 برميل من النفط يومياً، ومنـذ العـام 2002م كانـت عائـدات الحكومـة الـسودانية مـن النفط حوالي بليون دولار سنوياً، وسيضاف لهذا العائد مئات الملايين من الدولارات في شكل دعـم منح خارجية سوف تنساب لكـل مـن حكومـة الوحـدة الوطنيـة والحكومـة الإقليميـة الجنوبيـة. ثروات السودان مع سوء الإدارة قد تدخله في دائرة لعنة الموارد، والانفصال يجب أن يعنى وجـود دولتين تعيشان في سلام، إن كل مـن الحكومـة الـسودانية والحركـة الـشعبية تعـوذهما القـدرات الإدارية والبني التحتية المؤسسة لإدارة الأموال الضخمة، والحكومة الـسودانية لهـا تـاريخ تعـوذه الـشفافية في اسـتغلال وتخـصيص المـوارد، بمـا في ذلـك الـصرف خـارج الميزانيـة الـذي لا يخـضع للمحاسبة العلنية فيما يتعلق بعائدات النفط، إن معالجة هـذا الخلـل وسـوء اسـتغلال أو إهـدار عائدات النفط والعائدات الأخرى تتطلب المـساعدة في بنـاء قـدرات إداريـة في الجنـوب وتطـوير آليات لضمان شفافية إدارة وتخصيص الموارد في كلا الشمال والجنوب، بمـا في ذلـك إدخـال طـرف ثالث من المراقبين، فالمـانحون قـرروا تقـديم الأمـوال عـلى الأقـل جزئيـا – عـبر البنـك الـدولي أو صناديق المراقبة من قبل الأمـم المتحـدة، وعلـيهم أيـضا أن يركـزوا مبـاشرة عـلى بنـاء المؤسـسات والقدرات في الجنوب التي يمكـن أن تـدير مـصادر العائـدات وتحاسـب عليهـا، ومبـدأ الـشفافية مطلوب بالأخص في التعامـل مـع قطـاع الـنفط، واضـعين في الاعتبـار تعلـل الحكومـة الـسودانية

بالجهد الحربي في استغلال أموال النفط، وهناك خطر كامن في أن السودان سيتعرض لما يسمي «بلعنة الموارد»، فثروته الطبيعية ستزيد من احتمالات الصراع الضعيف والنمو الاقتصادي المتدني ومؤشرات التنمية البشرية الضعيفة وسوء الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان. ولتجنب ذلك، على المانحين التركيز على إنشاء آليات ذات شفافية للإشراف على قطاع النفط السوداني وتشجيع السودان على إنشاء صندوق موارد طبيعية مثل تلك التي توجد في السكا، النرويج، تشاد وشيلي، ويجب على المانحين أن يركزوا بالأخص على شفافية قنوات العائدات النفطية باعتبار ذلك شرطاً للمساعدات، ويجب أن تضم آليات الرقابة طرفاً ثالثاً محايداً، وتكوين هيئة استشارية للنفط بعضوية يتفق عليها الطرفان ومجموعة المانحين من شأنها أن تعين الجنوبيين بالمساعدات الفنية المطلوبة. حول قضايا مثل تسعيرة الإنتاج، إدارة قطاع الحياة النهرية، تسويق النفط ووضع الاستراتيجيات فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي لطرق النقل الجديدة (مثل خط أنابيب إلى كينيا والذي توافق عليه الحركة الشعبية).

يواصل التقرير ويقول: «والسودانيون أيضاً في حاجة لنصح معقول وإشراف دولي حول كيفية صرف ثروتهم النفطية، وللمساعدة على تجنب أساليب الانقسام والمشاريع المموهة وأساليب الفساد، ويمكن للمانحين أن يشترطوا تقديم المساعدات مقابل الإصلاح على فحص المشاريع المحتملة التي ستصرف عليها عائدات النفط»

وإذا كتب لصندوق الموارد الطبيعية النجاح، فإنه يمكن أن يساعد على إقرار سياسة مالية في السودان، ولن يمثل رابطاً سياسياً من الأجهزة الشمالية والجنوبية على الشفافية حيال العائدات النفطية والصرف المالي. ونسبة لنقص رأس المال في السودان، يمكن لمثل هذا الصندوق أن يعمل كصندوق ائتمان لكل الثروة النفطية قبل توزيعها على الميزانية القومية وميزانية الحكومات الجنوبية أو للجهات الأخرى،

ويمكن أن يشرف على الصندوق ممثلون للحكومات القومية والإقليمية والولائية إضافة لأعضاء دوليين.

ويمكن أن يراقب الدخل والمنصرفات، ويقدم المشورة في هذا الصندوق أن يرغم الكيانات الحكومية على أن تكون أكثر استجابة للمواطنين، ويشرك المواطنين والمجتمع المدني في إعادة البناء والأوليات القومية والإقليمية والمحلية الأخرى، كما سيساعد على توحيد مواطني الشمال والجنوب على هدف مشترك، وبرغم أن النموذج المستعمل لخط أنابيب النفط الرابط بين تشاد والكاميرون غير قابل للاستعمال في السودان مباشرة، إلا أن ربط لجان المجتمع المدني بمراقبة واستغلال الأموال وتوجيه الموارد والاستراتيجيات للحد من الفقر أمر تحت دراسته، وربما يمكن إعادة تشكيله بما يلائم السودان بهدف إشراك السودانيين مباشرة في تخصيص ومراقبة عائدات نفطهم، وعلى كل السودانيين أن يفهموا أن العائدات المتحصلة من النفط خاضعة تماماً للمحاسبة، وبالتالي، فإن الثروة المقسمة بين القادة الشماليين والجنوبيين لابد أن تقابل الاحتياجات القومية والإقليمية والمحلية ذات الأولوية) (التقرير الاستراتيجي الصحافة: 13/ فبراير/ 2004م).

- وكان النفط من ضمن القضايا التي وردت في تقرير مبعوث السلام الأمريكي السانتور دانفورث (2001م) والذي أشار إلى الآتي:
  - التوزيع العادل للنفط هو المدخل لحل الأزمة.
  - السودان يملك احتياطياً نفطياً يقدر بمليار برميل مع احتمال أربعة مليارات أخرى.
  - إقبال الشركات النفطية العالمية والمستثمرين الأجانب إذا ما توفر السلام.
  - كما وصى التقرير بضرورة الاستعانة بخبراء في توزيع العائد من النفط.
- أما الخبير الاقتصادي بصندوق النقد الدولي الدكتور / التجاني الطيب

إبراهيم فقد أشار على أن الحزام السوداني الممتد من غينيا إلى أنجولا من البترول في القارة الأفريقية يمثل 15% من إيرادات أمريكا البترولية، كما أشار إلى أن اهتمام أمريكا بالبترول السوداني والتشادي والليبي ركن أساسي في الاستراتيجية الأمريكية في حالة عدم استقرار الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وكشف أن القطاع الأمريكي الخاص يستثمر حوالي 3.7 بلايين دولار من البترول التشادي حفاظاً على أسواق جديدة يمكن الاستفادة منها في حالة الوصول إلي مرحلة الذروة في تناقص العرض والطلب بعد عشرين عاماً (الأيام الثلاثاء :2004/8/24م).

- أما د. الصادق عوض بشير فقد أشار في صحيفة الأيام بتاريخ 2003/3/25م وتحت عنوان «بترول أفريقيا وموقع السودان من ذلك»، أشار إلى الآتي:

- أصبحت منطقة خليج غينيا (نيجيريا، غينيا الاستوائية، تشاد، الكاميرون، الجالون، أنجولا) منطقة اهتمام حيوي لأمريكا حيث يقدر إنتاج البترول بهذه المنطقة بأنه يتعدى 4.5 ملايين برميل يومياً.

- يقدر ما تستورده أمريكا حالياً من بترول أفريقيا جنوب الصحراء بحوالي 16% من جملة وارداتها، وهي كمية مساوية للكمية التي تستوردها أمريكا حالياً من السعودية، وطبقاً للتقديرات المقدمة من مجلس الأمن القومي الأمريكي فسوف تصل تلك النسبة إلى 25% مع عام 2015م. أي أكثر من واردات الولايات المتحدة البترولية من كافة دول الخليج العربية.

وعن خطط وزارة الطاقة الأمريكية استثمار 10 بلايين دولار في صناعة البترول الأفريقية عام 2003م (يدخل ضمن هذا الرقم استثمارهم في السودان).

- الشركات العاملة على الساحل الأفريقي المطل على الأطلنطي (من جنوب الصحراء إلى جنوب أفريقيا) هي: شركات البترول الأمريكية العملاقة مثل:

أكسون،موبيل، وشيفرون، تكساكو تقوم بالأعمال الفنية اللازمة لتحديد المناطق التي يجري فيه التنقيب عن البترول.

- أما أكبر المشروعات التي يجري تمويلها حالياً في أفريقيا فهو خط أنابيب يضخ البترول مابين تشاد والكاميرون والذي أنفق عليه 3700 مليون دولار بالفعل الآن.

- كما أشار الكاتب إلى أن منطقة السدود بجنوب السودان التي تجلس على بحيرة ضخمة من البترول (هل هذا يفسر تكالب أمريكا على بترول السودان؟).

- من المعلومات السابقة يتضح لنا أهمية البترول كعامل جديد في الصراع السياسي والإقليمي والدولي حول موارد السودان في ظل العولمة (أو الرأسمالية المعاصرة)، فالسودان بالإضافة إلى ثروته النفطية يزخر بثروات زراعية وحيوانية ومعدنية، إضافة لموقعه الهام مما جعله هدفاً للتدخل الأمريكي في شؤونه والصراع للسيطرة على هذه الثروات في إطار مشروعها حول الشرق الأوسط الكبير.

عندما تم إعادة احتلال السودان عام 1898م، كان العالم قد شهد بداية الثورة الصناعية الثانية التي ارتبطت باكتشاف النفط والكهرباء والتي أدت إلى صناعة السيارات والطائرات والصناعات الاستهلاكية الكهربائية...إلخ.

وفي الوقت نفسه كان النظام الرأسمالي العالمي قد دخل مرحلة الاحتكار (الإمبريالية) واشتد الصراع بين الدول الرأسمالية الكبرى حول اقتسام الموارد والمواد الخام ونهب شعوب المستعمرات، وكان من ضمن ذلك الصراع أن تم الاحتلال البريطاني للسودان، وتم إلغاء نظام الرق وتمهيد الأرض لتحويل السودان إلى مزرعة قطن كبيرة، وقام خزان سنار عام 1925م، ومشروع الجزيرة ومشاريع القطن الأخرى (القاش، طوكر، جبال النوبا، مشاريع النيل الأبيض،...إلخ)، وقامت السكك الحديدية وميناء بورتسودان ومؤسسات التعليم

المدني الحديث، وهكذا ارتبط السودان بالنظام الرأسمالي العـالمي بعلاقـة تبـادل غـير متكافئـة مستورداً للـسلع الرأسـمالية، ومـصدراً للمـواد الخـام والتـي كـان أهمهـا القطـن، كـما تطـورت الحركات السياسية والاجتماعية وتطور الصراع ضد الاستعمار حتـى تـم توقيـع اتفاقيـة 1953م والتي مهدت للتحول الديمقراطي الـذي كرسـه دسـتور 1953م الانتقـالي والـذي كفـل الحقـوق والحريات الأساسية، وثم إعلان استقلال السودان عام 1956م.

وبعد خمسين عاماً من الاستقلال والفشل في إنجـاز مهـام النهـضة الوطنيـة الديمقراطيـة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يستدير الزمان دورته ونواجه بوضع جديد ومتغيرات عالمية دخل فيها النظام الرأسمالي مرحلة العولمة والتي اشـتدت فيهـا ضراوة الـصراع من أجل اقتسام الموارد والسيطرة الاقتصادية والعسكرية على العالم بواسطة أمريكا.

هذه الأوضاع الجديدة تتطلب أوسع تحالف من أجل التحول الديمقراطي، والصراع من أجل تحويل عائدات النفط للتنمية الزراعية والصناعية والتعليم والصحة والخدمات وتحـسين حيـاة المواطنين المعيشية وتوفير فرص العمل للعاملين، وتحقيـق الديمقراطيـة الـسياسية والاقتـصادية والاجتماعية والثقافية، اعتبار ذلك هو الـشرط لتوحيـد الـبلاد عـلى أسـس طوعيـة وديمقراطيـة والشرط للسيادة الوطنية، إضافة لتحقيق الحكم الذاتي والتنمية المتوازنـة بـين أقـاليم الـسودان المختلفة.

وكما أشرنا سابقاً أصبح النفط يشكل عاملاً هاماً في الصراع الـدولي والإقليمـي، فعـلى سـبيل المثال عندما احتل صدام حسين الكويت في أغسطس 1990م، شكل ذلك الاحتلال تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية لأمريكا وحلفائها الأطلسيين واليابان، ولعل أصدق التعبير عن تلك المصالح مـا ورد في مقـال كاسـبر واينبرغـر في صـحيفة الـشرق الأوسـط الـسعودية الـصادرة بتـاريخ الأحـد: 1990/8/12م عن الاحتلال العراقي للكويت ورد الفعل الأمـريكي والـذي عـبر فيـه عـن الأفكـار الآتية:

- احتلال العراق للكويت يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية لأمريكا.

- أمريكا تستورد أكثر من 50% مما تستهلكه من النفط.

- تمتلك كل من العراق والكويت والسعودية حوالي 40% من الاحتياطي النفطي العالمي.

- احتفاظ صدام حسين بالكويت يعنى أنه سيتحكم بحوالي 20% من الاحتياطي النفطي العالمي، وبالتالي، فإن أمريكا لن تقبل هذا الوضع، وسوف تسعى بكل السبل لإخراج العراق من الكويت. وقد عبر مسؤول أمريكي آخر عن المصالح والأهداف الأمريكية حين قال:

«إن احتلال العراق للكويت لا يشكل بحد ذاته تهديداً للمصالح الأمريكية، فالتهديد الحقيقي يكمن فيما سيحصل عليه العراق الذي يمتلك 20% من الموارد النفطية في العالم، من قدرة حين سيسيطر على منظمة الدول المصدرة للنفط وعلى الشرق الأوسط مهدداً إسرائيل وساعياً للحصول على القنبلة الذرية».

هذه هي المصالح والدوافع للتحرك الأمريكي السريع، وقبل ذلك بسنوات، كان الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ولم تتحرك أمريكا بالسرعة اللازمة، هذا إضافة لانتهاك أمريكا نفسها قبل شهور من احتلال صدام للكويت شرعية دولة أخرى وهي بنما حينما تدخلت عسكرياً فيها، هذا فضلاً أن الكويت أغنى دولة في العالم بفضل النفط ويصل ناتجها الخام إلى 20 مليار دولار.

هذه هي الدوافع الأساسية لحركة أمريكا، رغم استنكار المجتمع الدولي لاحتلال صدام للكويت باعتباره ضد الشرعية الدولية.

ومثال آخر، بعد الهجوم على مركز التجارة في سبتمبر 2001م، أشار الرئيس بوش في خطابه الموجه إلى الأمة في 2001/9/20م إلى «أن الولايات المتحدة ستشن حملة طويلة تختلف عن كل ما رأيناه تنطوي على ضربات عسكرية دراماتيكية

ونشاطات سرية، وسيجري استخدام قوات برية ولابد من وقوع خسائر في الأرواح وستستخدم الولايات المتحدة« كل أسلحة الحرب الممكنة» لم يستبعد الخطاب استخدام « الأسلحة النووية» ضد هؤلاء الأعداء».

أوضح بوش وإدارته دون لبس أو غموض أن حرباً سيتم خوضها، وأنها ستجري في بلدان عديدة مختلفة، وتطال أمماً بأسرها، ستكون أهدافاً أفضل من الإرهابيين الذين يصعب العثور عليهم».

أيد الكونغرس هذه السياسة (عدا صوت عضوه مجلس النواب عن كاليفورنيا باربرالي).

والواقع كان هدف أمريكا من تلك السياسة هو السيطرة على اقتصاد العالم ككل الذي يحتل النفط فيه موقعاً هاماً.

وبدأت أمريكا حربها ضد أفغانستان وأسقطت نظام طالبان، وكان الهدف الرئيسي لتلك الحرب هو التركيز على مصادر بترولية أخرى بسبب عدم الاستقرار في منطقة الخليج الفارسي العربي، وبالتحديد في منطقة بحر قزوين والتي يقدر الخبراء قيمة البترول المتوفر فيها بنحو أربعة تريليونات دولار (التريليون يساوى 1000 مليار).

ولكن بترول منطقة قزوين المحصور براً بين روسيا وإيران وجمهوريات سوفيتية سابقة يشكل تحديات هائلة بالنسبة لعملية النقل، وتحتل أفغانستان موقعاً استراتيجياً بالغرب من بحر قزوين.

بعد أفغانستان وأصلت أمريكا تهديداتها لنظام صدام حسين الذي كانت ترى فيه أنه على رأس أكثر الأنظمة الاستبدادية في التاريخ الحديث، وقد سعى خلال 25 عاماً إلى اكتساب أسلحة كيماوية وبيولوجية ونووية، وقد نجح في مسعاه في عدة حالات موثقة ، كما سمم بالغازات 60.000 نسمة من شعبه عام 1986م

وشن حربين مأساويتين مضحياً بنحو مليون عراقي ومودياً بحياة أكثر من مليون إيراني أو أصابهم بجراح، فضلاً عن ذلك ضرب عرض الحائط بـ 16 قراراً صادراً عن الأمم المتحدة على مر السنوات الـ 12 ماضية.

وقبل ذلك كانت واشنطن بعد 11 سبتمبر 2001م قد أعلنت أنها ستزيد نحو 50 مليار دولار إلى موازنة الدفاع، وواصلت أمريكا تهديداتها لنظام صدام حسين وضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل، حتى تم احتلال العراق. بالشكل المأساوي الذي نتابعه الآن.

والواقع كان هدف أمريكا الرئيسي هو السيطرة على نفط العراق الذي يبلغ حجم الاحتياطي المكتشف منه نحو 112 مليار برميل، ويمتلك العراق أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية.

كما بدأت أمريكا تهتم بأفريقيا وثروتها النفطية، وكما أشرنا سابقاً، تقوم دول غرب أفريقيا حالياً بإمداد الولايات المتحدة بحوالي 15% من الاحتياجات البترولية الأمريكية، إلا أن مجلس الاستخبارات القومي قدر بإمكانية ارتفاع هذه النسبة إلى 25% بحلول عام 2015م (مجلة النفط والغاز، سبتمبر 2004م). هذا إضافة لعمل الشركات الأمريكية في حقول النفط التشادي.

ومن المتوقع أن تبلغ حصيلة الصادرات النفطية التشادية – عبر خط أنبوب شاد – الكاميرون خلال العشرة أعوام القادمة حوالي 3.5 مليار دولار أمريكي (مجلة النفط والغاز، مارس 2005م)، والجدير بالذكر أن البنك الدولي قام بتمويل خط أنبوب تشاد – الكاميرون والذي يقدر عمره الفني بحوالي 25 إلى 30 عاماً ولحصول البنك الدولي على ضمانات لإنشاء هذا الخط، ومن ثم جعل تصدير البترول التشادي ممكناً، كان لابد للحكومة التشادية من أن توافق على تخصيص 80% من عائدات الحكومة النفطية لمحاربة الفقر، وهذا يتضمن تحسين هياكل البنية

التحتية والخدمات الصحية فضلا عن المحافظة على البيئة وخدمات اجتماعية أخرى، ورغم ذلك استمر الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنزاع العرقي الذي وقف عائقاً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية (مجلة النفط والغاز، مارس 2005م).

كما أشرنا سابقاً، أن ثروات السودان النفطية هي وراء اهتمام أمريكا بالاستقرار في السودان، وبعد اكتشاف البترول بدأت أمريكا تولى اهتماماً كبيراً بالسودان بغرض السيطرة على الموارد النفطية والتي ترى أحقيتها فيه لأن شركة شيفرون الأمريكية هي التي اكتشفته، ومارست أمريكا ضغوطاً على حكومة الخرطوم لإبرام اتفاق السلام مع الحركة الشعبية، وتسعى أمريكا إلى التدخل في السودان كما تم في العراق ولكن من غير حرب ولا احتلال عسكري سافر (مجلة النفط والغاز: مارس 2005م)، إضافة للبترول هنالك موارد السودان الأخرى مثل المساحات الصالحة للزراعة، والثروة الحيوانية التي تشكل 40% من مساهمات القطاع الزراعي و 20% من حجم الإنتاج المحلي الإجمالي، وكما أشرنا سابقاً فإن ثروات السودان النفطية والمعدنية والزراعية والحيوانية هي السبب وراء تدخلات أمريكا في شؤون السودان، فهي ببساطة تريد السيطرة على هذه الثروات، في إطار مشروعها حول الشرق الأوسط الكبير.



قانون مشروع الجزيرة والبترول:

جاء في الأنباء أن مجلس الوزراء برئاسة المشير عمر البشير أمس (الأحد) أجاز مشروع قانون الجزيرة بعد إدخال تعديل عليه بتمليك الأراضي للمزارعين ملكية منفعة طويلة مدتها 99 عاماً ، (الأيام: الإثنين 20/يونيو/2005م).

وقبل ذلك، كان قد رشح في الأخبار عن التنقيب عن النفط بشمال ولاية الجزيرة، على سبيل المثال جاء في الأضواء بتاريخ الأحد: 2005/6/19م ما يلي:

«أعلن الفريق الأول ركن عبد الرحمن سر الختم والى ولاية الجزيرة عن بداية التنقيب عن البترول بشمال الولاية خلال شهر يوليو المقبل، وقال لمركز الخدمات الصحفية : أن الحفار الخاص بالشركة المنفذة قد وصل منطقة كتير العوامره تمهيداً لبداية التنقيب عن البترول بولاية الجزيرة، مشيراً إلى أن الاختبارات الجيوفيزيائية قد اكتملت بكل من مناطق الكاملين، الحصاحيصا والمناقل، وقال : إن عمليات الحفر ستبدأ وفق برامج الدراسات الموضوعة. وأكد الوالي أنه لن يتم تهجير أي قرية تقع بمناطق التنقيب، وقال : أن التعويضات ستخصص فقط للمواطنين الذين تقع أراضيهم بمنطقة البئر شمال الجزيرة».

وفي صحيفة الأيام بتاريخ الإثنين 2005/6/20م جاء «حول مشروع قانون جديد لمشروع الجزيرة» في مقال للأستاذ/ معتصم محمد عثمان في إجابته على السؤال: ما الداعي لهذه العجلة غير المبررة حول مشروع القانون؟

أشار الكاتب إلى أن السودان يقعد على بحيرة من النفط...الجزيرة خير دليل... نتائج التنقيب في منطقة أبوجن ليست مكان اختلاف، التفكير في ترحيل المواطنين في منطقة : الحلاويين ،الحصاحيصا، أبو عشر غرباً حتى أبوجن شاملة طابت والمناقل مشروع ووارد، التعويض للملاك حق، وعدم اشتراك وزارة الطاقة في الأمر الآن ومركز دراسات المستقبل تقصير، أو ربما لم يرد على البال، ولكن تبقى

الحقيقة بأن تعويض شركة البترول رقم يختلف تماماً عن تعويضات سد مروى لأنها زراعة).

والجدير بالذكر «أن شركة سوداباك المكونة من ظافر الباكستانية وسودابت في القطاع (9) الممتد من ولاية نهر النيل مروراً بالخرطوم وحتى وسط الجزيرة، شهد هذا القطاع نشاطاً مكثفاً خلال العام 2004م، حيث تم مسح 700 كيلومتراً مسحاً زلزالياً ثنائي الأبعاد، وسيتم مسح ما لايقل عن 500 كيلومتر أخرى خلال شهر يونيو القادم، المعلومات المتوفرة تشير إلى أن النظام البترولي موجود في منطقة الجزيرة (مجلة النفط والغاز: مارس 2005م).

وهذا يفسر العجلة في إجازة قانون مشروع الجزيرة بعد تعديله في مجلس الوزراء، كما أشرنا سابقاً.

وتشير المعلومات التي رشحت حتى الآن أن السودان يسبح في بحر لابحيرة من النفط، فبالإضافة لمناطق إنتاج البترول الحالية في حقول هجليج والوحدة في القطاع 4، 2،1 ومنطقة الفولة في القطاع (6)، كما تم توقيع اتفاق مع شركة ظافر الباكستانية للتنقيب في مربع (أ) كما تم تجديد الاتفاق مع شركة توتال الفرنسية للعمل في القطاع (ب)، كما تعمل شركة صحاري في إجراء المسوح الزلزالية في القطاع (ج) التابع للشركة المتقدمة للبترول.

أما في القطاع (8) الواقع جنوب النيل الأزرق لتعمل فيه شركة النيل الأبيض المكونة من اتحاد بتروناس وسودابت كما نفذت شركة وسترن جيكو عمليات المسح الزلزالي نيابة عن شركة النيل الأبيض.

أما في القطاع (14) بالولاية الشمالية فقد تم توقيع اتفاقية بين الحكومة من جانب وكل من شركة الزيت الوطنية الجنوب أفريقية وسودابت من جانب آخر لإجراء دراسات جذبية ومغناطيسية.

هذا إضافة لمواقع محتملة أخرى للبترول مثـل مربـع (15) في البحـر الأحمـر، والقطـا (10) الواقع في منطقة القضارف، والقطاع (12) الواقـع في دارفـور وشـمال غـرب الـسودان، والقطـاع (13) على البحر الأحمر (للمزيد من التفاصيل راجع مجلة النفط والغاز: مارس 2005م).

هكذا، وكما أشرنا سابقاً، أن السودان سيكون منطقة جذب للـشركات المـستثمرة في الـنفط، وسيكون من بؤر الصراع الدولي والإقليمي حول الصراع على الموارد والنفط، كما سـيؤدي الـنفط إلى تغييرات كبيرة داخلية وفي تركيبة السودان الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة، وهـذا يحتـاج إلى المزيد من الدراسة وتسليط الأضواء.





5

الفصل الخامس

قسمة عائدات النفط في اتفاقات نيفاشا

أشارت المبادئ الموجهة لإدارة وتنمية قطاع البترول في اتفاقات نيفاشا التي تم التوقيع عليها في 2005/1/9م، إلى الآتي:

- يتفق الطرفان على أن أساس الإطار المحكم، المتفق عليه لتنمية قطاع البترول خلال الفترة الانتقالية يتضمن استغلالاً مستداماً للبترول كمصدر طبيعي غير متجدد متفقاً مع:

(أ) المصلحة القومية والصالح العام.

(ب) مصلحة الولايات / الأقاليم المتأثرة.

(ج) مصالح السكان المحليين في المناطق المتأثرة.

(د) السياسات القومية للبيئة وأسس المحافظة على التنوع الحيوي ومبادئ حماية التراث الثقافي (3 – 1 – 1، أ، ب، ج، د).

كما أشارت إلى أيلا الاهتمام اللازم لتهيئة المناخ المناسب لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقليص المخاطر، المتصلة بعدم التثبت من نتائج الاستفتاء لتقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية (3 – 1 - 3).

كما أشارت إلى تهيئة مناخ اقتصاد كلي مستقر يعزز على استقرار قطاع البترول (3 – 1 – 4).

كما اتفق الطرفان على إنشاء مفوضية قومية مستقلة للبترول خلال الفترة قبل الانتقالية وتتخذ قراراتها بتوافق الآراء. (3- 2).

كما حددت الاتفاقية أسس تكوين المفوضية ومهامها (3- 3 – 4 - 1). كما أشارت الاتفاقات إلى عقودات البترول الراهنة وتم الاتفاق على الآتي:

(4-1): تعين الحركة الشعبية لتحرير السودان عدداً محدوداً من الممثلين لبحث كل عقود البترول الراهنة وللممثلين الحق في الاستعانة بخبراء فنيين، ويوقع كل

أولئك الذين يحق لهم الاطلاع على العقود اتفاقات بالتزام السرية.

(2-4): لا تخضع العقود لإعادة التفاوض.

(3-4): إذا رئي أن العقود تتمثل على ما يتسبب في مضار بيئية واجتماعية أساسية تتخذ حكومة السودان الإجراءات العلاجية اللازمة.

(4-4): يتفق الطرفان على أن عبارة «العقود الراهنة» تعنى العقود التي تم التوقيع عليها قبل تاريخ توقيع اتفاقية السلام الشامل.

(5-4): الأشخاص الذين تنتهك عقود البترول حقوق ملكيتهم للأرض، يحق لهم التعويض، وعند إثبات بموجب إجراء قانوني صحيح يكون أطراف العقد ملزمين بتعويض الأشخاص المعنيين بقدر حجم الضرر الواقع عليهم.

(5-5): يتفق الطرفان على تخصيص نسبة لاتقل عن 2% من إيرادات البترول للولايات/ الأقاليم المنتجة للنفط حسب الكمية المنتجة في تلك الولايات/ الأقاليم.

(6-5): بعد الدفع لحساب تثبيت إيرادات البترول للولايات/ الأقاليم المنتجة للنفط تخصص الخمسون في المائة المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان.

كما أشارت الاتفاقية إلى الآتي:

(7-5): ينشأ صندوق لأجيال المستقبل عندما يصل الإنتاج القومي للنفط إلى مليوني برميل يومياً (2 مليون)، ويجوز أن يخفض هذا المعيار الإنتاجي إلى مليون برميل يومياً كجزء من الإجراءات العادية في موازنة الحكومة القومية.

(8-5): يتفق الطرفان على أن تكون الصناديق والحسابات الخاصة المشار إليها في هذه الاتفاقية والحسابات المستقبلية في إطار عمليات الموازنة.

- الشاهد من أعلاه أنه أصبحت قسمة عائدات البترول بين الجنوب والشمال مناصفة بعد خصم نصيب الولايات المنتجة (2%) ومعلوم أن حكومة السودان قبل ذلك كانت قد وقعت اتفاقية السلام بينها والفصائل المقاتلة في جنوب السودان (أبريل 1997)، وكانت قسمة عائدات النفط كالآتي:

75% للجنوب، و 25% للحكومة الاتحادية، ولكن الاتفاقية ذهبت ريحها، ولم يتم ذلك التقسيم.

أشار د. منصور خالد في صحيفة الرأي العام بتاريخ: 2004/8/15م وتحت عنوان «بروتوكولات نيفاشا..البدايات والمآلات، المقال الثامن (1-2) إلى الآتي» إن من بين القضايا التي أشارت جدلاً كبيراً تخصيص 50% من صافي إيرادات النفط للجنوب، هذا النص يتعلق أولاً بالبترول المنتج في الجنوب، وكان من رأي الحركة أن يتوصل الطرفان لاتفاق يتم توزيع نسب معينة من صافي إيرادات البترول الذي ينتج في الشمال والجنوب معاً على كل ولايات القطر وإقليمه حسب احتياجاتها الخدمية والتنموية مع الإبقاء على نسبة معينة للحكومة القومية لمجابهة واجباتها الإدارية والأعباء التنموية والخدمية الموكل لها عبر القطر، هذا الاقتراح لم يجد قبولاً من جانب الطرف الحكومي المفاوض».

يواصل د. منصور ويقول:«أن بروتوكولات نيفاشا ليس هو الاتفاق الأول الذي تعهدت فيه الحكومة باقتسام بترول الجنوب مع طرف جنوبي، ففي اتفاقية الخرطوم: 1997/4/21م (اتفاقية السلام من الداخل)، وافقت الحكومة على تخصيص 75% من عائدات بترول الجنوب للجنوب، ونذكر أن تلك النسبة 75% هي النسبة التي اقترحتها ابتداءً الحركة كنصيب للجنوب، ومن الواضح أن ذلك الرقم لم يجئ من فراغ، ثمة احتمالان، إما أن الذين يدقون الطبول اليوم من بين أنصار النظام ضد من وصفوهم بـ «المتنازلين» لا يستذكرون ما جاء في اتفاقية

الخرطوم، ولهذا من حقهم علينا أن نذكرهم به، وإما أنهم يعرفون أن اتفاق السلام من الداخل كان وعداً كاذباً، أي أنه كان إعادة تدوير لكل وعود الشماليين للجنوب منذ ديسمبر 1955م).

كما أشار د. منصور إلى «أن الهدف من نسبة الـ 50% الارتقاء بمستوى الجنوب للمستوى الذي عليه ولايات الشمال، كما أن الـ 50% للفترة الانتقالية».

_ أما الأستاذ/ محمد على جادين فقد أشار في صحيفة الأيام بتاريخ 2004/3/4م، وتحت عنوان «اتفاقية قسمة الثروة بين الحكومة والحركة الشعبية» إلى «أن التقسيم بالمناصفة سيدفع الجنوب للمطالبة بعائدات بترولية كاملة وسيغذى الاتجاهات الانفصالية في وسطه وداخل الحركة الشعبية نفسها».

- أما باقان أموم القيادي بالحركة الشعبية فقد أشار في صحيفة «الرأي العام» بتاريخ 2004/1/10م إلى «أن تقسيم عائدات النفط بين الحكومة والحركة الشعبية سيدفع الأقاليم للمطالبة بثرواتها، وقد يمتد ذلك إلى المطالبة بنصيبها في المشروعات القومية غير البترولية مثل مشروع الجزيرة، القائمة في مناطقها، حيث ظلت عائداتها تذهب للخزينة العامة وتستفيد منها كل أقاليم البلاد طوال العقود السابقة».

- كما أشار التجمع الوطني الديمقراطي في بيانه حول اتفاقات السلام المنشور في صحيفة الأيام بتاريخ الثلاثاء: 2004/8/10م، العدد 7967، حول قسمة الثروة إلى الآتي:

«اتفاقية قسمة الثروة تلتزم معايير جغرافية وإقليمية في إعادة تقسيم الثروة (خاصة عائدات النفط) بين الشمال والجنوب، لكنها جاءت في شكل الحساب التجاري والمصلحى، وفي الوقت نفسه تتجاهل ضرورة التخطيط الاقتصادي الاجتماعي ودور الدولة والقطاع العام في أحداث تنمية شاملة ومتوازنة في كل

أقاليم البلاد، والاتفاقية تنطلق من البرنامج الاقتصادي الحكومي الجاري لتنفيذه الآن لتركز ضمنياً على اقتصاد السوق ودور القطاع الخاص والعلاقة مع مؤسسات التمويل الدولية، ومثل هذا النهج لن يساعد في تنمية الجنوب والمناطق المهمشة الأخرى، وإنما سيعمل على توسيع أوضاع التهميش في كافة الأقاليم لمصلحة مراكزها الحضرية وفئاتها الطفيلية والبيروقراطية، ومن المهم هنا ربط إعادة الأعمار والبناء بخطة اقتصادية اجتماعية عامة يضعها مؤتمر اقتصادي قومي، خطة تراعي تنمية قدرات الاقتصاد الوطني بشكل عام والاستجابة لمتطلبات المناطق المتأثرة بالحرب، والأقل نمواً بشكل خاص، وذلك بالاستفادة من كافة الخبرات الوطنية في هذا المجال، ومن دروس تجاربنا في المراحل السابقة بدلاً من ترك هذه المهام للخبرات الأجنبية ومؤسسات التمويل الدولية».

- أما د. التجاني الطيب إبراهيم الخبير بصندوق النقد الدولي فيشير في صحيفة الأيام بتاريخ الإثنين: 2003/10/27م وتحت عنوان «قسمة عائدات البترول بين الاقتصاد والسياسة» إلى أهمية مركزة عائدات البترول للاعتبارات الآتية:

- الحكومة المركزية تستطيع التحكم بقدر أحسن في تقلبات وضبابية أسعاره لأن لها في العادة قاعدة ضريبية أوسع أقل ارتباطا بأسعار النفط من السلطات الولائية أو الإقليمية.

- بإمكان الحكومة المركزية أن تساهم في العدالة الأفقية بإعادة توزيع البترول بين المناطق غنية وفقيرة الموارد، وكمورد غير دائم، فالبترول لايمكن الاعتماد عليه كمصدر عائدات أساسي في المدى الطويل بالنسبة للحكومات الإقليمية، إذ أن تجارب الدول البترولية قد دلت على أن العائدات البترولية أكثر تقلباً من العائدات الكلية، هذا فضلاً عن أنه في معظم الأحيان يكون تقسيم العائدات النفطية نتاج

محاولات الحكومة المركزية إرضاء توجهات انفصالية.

كما أشار الكاتب إلى أضرار قسمة العائد النفطي وما تثيره من جدل وخلل بـإدارة الاقتـصاد الكلي والانضباط المالي، وأشـار إلى أن البـديل هـو إعطـاء عوائـد محـددة كرسـوم الإنتـاج مـثلا للحكومات الإقليمية، الرسوم المحددة والمرتبطة بالإنتاج بدلاً مـن الأسـعار، قـد تكـون مـستقرة نسبياً، وهي حتماً أجدى وأنفع لمحاربة الأضرار البيئية، وخير مثال لذلك الولايات المتحدة وكندا.

ويخلص الكاتب على ضرورة أن يستمر السودان في مركزة عائدات النفط بشكل كامل، لكن لابد من اتباع هذه المركزة بإجراءين مهمين:

(1) تحديد عائـد معقـول يـضمن لـلإدارة الإقليميـة سـيطرة عـلى بعـض نـسب الـضرائب الرئيسية بعد التأكد من وجود إدارة مالية قوية ذات مصداقية وشفافية.

(2) وضع نظام تحويلي مالي محكم شـفافاً مبنـى عـلى أسـس متـساوية ويعطـي مـستوى مستقراً من موارد التمويل للخدمات العامة، بما في ذلك مشاريع البنيات التحتيـة – التـي تقـوم بها الحكومات الإقليمية وفق جدول يحدد أسبقيات كل إقليم وأولويات التنميـة المطلوبـة بـين الأقاليم .

- أما المستشار الاقتصادي: سيف الدين حسن صالح فيري في كتابه «البـترول الـسوداني.. قصة كفاح أمة» ضرورة «تقسيم الثروة على أساس قـومي ولـيس عـلى أسـاس جغـرافي ويقـترح إنشاء مجلس قومي للبترول السوداني» (رقابة وإدارة عائدات الـنفط الـسوداني» (الأيـام الأحـد: 2003/10/5م).

- ويبدو من ما أورده د. منصور خالد في المقال المـشار إليـه أعـلاه أن الحركـة اتخذت موقفاً سليماً ينطلق من أرضية قومية عندما اقترحت في التفاوض، ضرورة أن يتوصل الطرفان لاتفاق يـتم فيـه توزيـع نـسب معينـة مـن صـافي إيـرادات البـترول السوداني الذي ينتج في الشمال والجنوب معاً على كل ولايات القطر وأقاليمه حسب

احتياجاتها الخدمية والتنموية مع الإبقاء على نسبة معينة للحكومة القومية لمجابهة واجباتها الإدارية والأعباء التنموية والخدمية الموكل لها عبر القطر، ولكن هذا الاقتراح لم يجد قبولاً من جانب الطرف الحكومي المفاوض، وهذا يعني أن الحركة استجابت لاقتراح الحكومة وبدأت بـ 75% من عائد البترول للجنوب حتى تم الوصول إلى نسبة الـ 50%.

إن خطورة الطريقة التي تمت بها قسمة عائدات النفط في الاتفاقية، قد تري فيها بعض الاتجاهات الانفصالية في الجنوب والحركة الشعبية قسمة ضيزى وتطالب بكل بترول الجنوب، وبالتالي تغذي النعرات الانفصالية ليس في الجنوب فحسب، بل في بقية أقاليم السودان، كما أن هناك خللاً في طريقة التوزيع بالمناصفة والتي قد لاتراعي الاحتياجات الفعلية للتنمية في الجنوب، كما أشار اليجا ملوك مدير بنك السودان في الجنوب في مقابلة معه في صحيفة الأيام بتاريخ 2005/5/9م إلى أن «الـ 50% من عائدات البترول تبدو بسيطة وغير كافية بالنسبة للجنوب، إذا وضعنا عملية التنمية وإعادة الإعمار في الحسبان وهي تشكل تحدياً كبيراً لحكومة الجنوب، والمواطنون في الجنوب بطبيعة الحال فقراء ومساكين». وهم يحتاجون لدعم كبير، ابتداءً من تشييد المدارس للتعليم، والمستشفيات للعلاج، وحفر آبار المياه، بالإضافة لتوفير القوت والغذاء والذي سيتم بجلب الذرة من القضارف وحتى أقاصي الجنوب».

عامل آخر لابد أن نضعه في الاعتبار وهو التقلبات في أسعار النفط، هذا إضافة على أن الاتفاقية لم تحدد نسبة من عائدات البترول للمحافظة على البيئة في الجنوب وطبيعته الخلابة وما تزخر بها من ثروات طبيعية وسياحية، ولقد أشارت الدكتورة آن تبتو أحد القيادات النسوية في الحركة الشعبية في مقابلة معها في صحيفة الأيام بتاريخ الاثنين 2005/5/23م، العدد 8201 إلى البترول والأخطار البيئية:

أشارت د. آن إلى استخراج البترول في الجنوب قد أفرز عدة مشاكل بسبب عدم دراسة الأثر البيئي على المنطقة باعتبار أن تسرب بعض الكميات من البترول يدمر البيئة ويـؤثر عـلى حيـاة الإنسان والحيوان، بالإضافة إلى الغاز الذي يحرق فيلوث الهواء، وقالت: تخوفي أن تكـون هنـاك حقول بترول بالغرب من النيل أو منطقة المستنقعات؛ لأن البترول سلعة نافدة، قـد تنفـذ بعـد (10) أو (15) سنة، بعد أن تدمر البيئة، لذلك يجب عمل معالجات سريعـة يـصرف عليهـا مـن عائدات البترول، بالإضافة إلى مسألة تأهيل البيئة ، وهذه في اعتقادي نقطـة هامـة أشـارت لهـا الدكتورة آن.

وهناك أيضاً مشكلة النازحين الذي هجروا مناطقهم بـسبب التنقيـب عـن البـترول وضرورة تعويضهم، أشار د. جون قرنق في لقاء معه نشر في صحيفة الأيـام بتـاريخ: 2005/5/25م العـدد 8203، إلى أنه أثناء الحرب حديث انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في إقليم أعالي النيـل حيـث أن شركات النفط مثل تلسمان الكندية مع الحكومة الـسودانية قامتـا بترحيـل أكـثر مـن مـائتي ألف مواطن من أعالي النيل قسرا، إلى جانب قتل المئات بغرض النفط، كما تمت حمايـة حقـول النفط بنصف الجيش الحكومي، وتسليح مجموعات كبيرة .

كما أشارت أيضا د. آن إلى أن النازحين الذي هجروا مناطقهم بسبب التنقيـب عـن البـترول سوف يتم تعويضهم عبر تمويل الزراعة وتربية الأبقار (الأيام: 2005/5/23م).

وصفوة القول إن قسمة عائدات النفط كما وردت في اتفاقات نيفاشا، قـد تـؤدي لمزيد من النزاع والتي قد يرى فيها بعض الجنوبيين قسمة ضيزى والمطالبـة الكاملـة بعائدات النفط وتكريس الانفصال، هذا فضلاً عن أنها لم تربط إعادة الإعمار بخطـة قومية تعطي الاعتبار للمناطق المتأثرة بالحرب والأقل نمواً ، هـذا فـضلا عـن ضرورة

محاربة الأضرار البيئية التي قد تنجم عـن الاسـتثمارات في الـنفط في المنطقـة، هـذا فـضلا عـن ضرورة تحويل عائدات الـنفط إلى التنميـة والاسـتقرار وإعـادة إعـمار الجنـوب ودعـم الزراعـة والتعليم والصحة والصناعة وعمل البنيات التحتية (طرق، سكك حديـد،...)، هـذا هـو الطريـق للتطور والذي يمنع إعادة إنتاج الأزمة والنزاع من جديد.

البترول والصراع حول قضية أبيى :

أشرنا سابقا إلى أن من لعنة البترول أنه يزيد نيران الصراعات الإقليميـة حـول عائداتـه ولقـد وضح ذلك جليا في الصراع الأخير الذي برز بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك حول خريطة مفوضـية الحدود التي أدخلت فيها كل مناطق آبار البترول مثل حقول هجلـيج ودفـرا والمـيرم وبحـيرة كيلـك ومنطقة ناما الزراعية كي تكون جزءا من بحر الغزال مما ألهب الصراع وعـارض المـسيرية مـا توصـل إليه التقرير .

والواقع أن قضية أبيى كانت حجرة عثرة في التوصل إلى اتفاق سلام بـين طـرفي التفـاوض في نيفاشا ، وعندها قدم السناتور دانفورث إلى طرفي التفاوض مقترحا بعنوان (مبادئ الاتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية بشأن أبيى بتاريخ 19 – 3 – 2004 م) ، قبل الطرفان إعلان المبـادئ أساسا لحل النزاع .

أشار إعلان المبادئ إلى أن أبيى هي جسر بين الـشمال والجنـوب يـربط شـعب الـسودان ، وعّرف المنطقة علي أنها منطقة مشيخات دينكا نقوك التسعة التي حولـت إلى كردفـان في عـام 1905 . كما احتفظ إعلان المبادئ للمسيرية وغيرها مـن القبائـل الرعويـة بحقـوقهم التقليديـة برعي ماشيتهم والتحرك عبر منطقة أبيى (1 – 1 – 1 ، 1 – 1 - 2 ، 1 – 1 - 3) .

كما أشار إعلان المبادئ تحت عنوان الفترة الانتقالية إلى أنه عند توقيع اتفاقية السلام تمـنح أبيى وضعا خاصا كما يلي :

1 – 2 – 1 : يكون سكان أبيى مواطنين لكل من غرب كردفان وبحر الغزال مع تمثيلهم في الأجهزة التشريعية لكلا الولايتين .

1 – 2 – 2 : تدار أبيى بوساطة مجلس تنفيذي محلي ينتخبه سكان أبيى ، وإلى انتخاب المجلس التنفيذي تعين الرئاسة أعضاء أول مجلس .

1- 2 – 3 : تقسم صافي عائدات البترول إلى ستة أقسام خلال الفترة الانتقالية : الحكومة القومية (50 %) ، حكومة جنوب السودان (42 %) ، بحر الغزال (2 %) ، غرب كردفان (2 %) ، محليا مع دينكا نقوك (2 %) ومحليا مع المسيرية (2 %) .

وفي نهاية الفترة الانتقالية ، وبالتزامن مع الاستفتاء في جنوب السودان يدلي أهالي أبيى بأصواتهم بصورة منفصلة ، ويعطي المقترح الذي يتم التصويت عليه بصورة منفصلة أهالي أبيى الخيارين التاليين بصرف النظر عن نتيجة استفتاء الجنوب :

أ – أن تحتفظ أبيى بوضعها الإداري الخاص في الشمال .

ب – أن تكون أبيى جزءا من بحر الغزال .

كما أشار إعلان المبادئ إلى أن الخط بين الشمال والجنوب الموروث منذ الأول من يناير 1956 غير قابل للتعديل إلا كما اتفق عليه أعلاه .

كما أشار إعلان المبادئ إلى الهيكل الإداري ، بأنه عند توقيع اتفاقية السلام تمنح المنطقة وضعا إداريا خاصا تحت رعاية رئاسة الجمهورية ، كما يدير منطقة أبيى مجلس تنفيذي محلى ينتخبه أهالي أبيى ، وإلى حين انتخاب المجلس التنفيذي تعين رئاسة الجمهورية أعضاء المجلس الأول .

وحول تحديد الحدود الجغرافية ، أشار إعلان المبادئ إلى أن رئاسة الجمهورية تنشئ مفوضية حدود أبيى لتحديد وترسيم منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع التي

حولت إلى كردفان سنة 1905م ، والمشار إليها هنا كمنطقة أبيى ، كما تحدد الرئاسة تكوين مفوضية حدود أبيى والإطار الزمني المتاح لها ، غير أن اللجنة ستضم ، من بين ما تضم خبراء وممثلين عن المجتمعات المحلية والإدارة المحلية ، تنهي اللجنة أعمالها خلال فترة السنتين الأوليين للفترة الانتقالية ، كما تقدم مفوضية أبيى تقريرها النهائي للرئاسة حال الفراغ منه ، وبعد عرض التقرير النهائي عليها تقوم الرئاسة باتخاذ الإجراءات اللازمة مباشرة لإدخال الوضع الإداري الخاص لمنطقة أبيى حيز التنفيذ (5 – 1 ، 5 – 2 ، 5 – 3) .

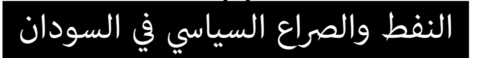
الشاهد مما سبق عرضه من إعلان المبادئ أن الإعلان احتفظ للمسيرية وغيرهم بحقوقهم التقليدية في حركة الرعي ولكن تدخل عامل آخر هو البترول الذي زاد من حدة الصراع حول الثروة في المنطقة . فبينما ترى الحكومة في الشمال أن منطقة هجليج جزء من الشمال ، تري الحركة الشعبية إنها جزء من الجنوب مما يترتب عليه صراعات حدودية ربما تعصف باتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية كما أشار تقرير مركز الأزمات رقم 96 ، بتاريخ 25 – 7 – 2005 . وبمعنى آخر إن الصراع حول مناطق البترول ربما يؤدي إلى فشل اتفاقية السلام وتندلع نيران الحرب مجددا . وبالتالي فإن الصراع حول أبيي سيكون نموذجا لما يمكن أن يؤدى لانهيار السلام إذا لم يُعالج بالحكمة واتساع الصدور . كما نتفق مع ما أشار إليه الأستاذ / محجوب محمد صالح في عموده (أصوات وأصداء) في صحيفة الأيام : بتاريخ : 25 – 7 – 2005 ، 26 – 7 – 2005 م ، عندما أشار إلى عامل البترول باعتباره لب الصراع بين المسيرية والدينكا والذي نشب بعد تقرير لجنة ترسيم الحدود يقول محجوب (لابد أن نعترف أن قضية أبيي لم تعد قضية نزاع بين المسيرية والدينكا فحسب ، فهذا نزاع هو الأسهل؛ لأن الاتفاقية اعترفت بحقوق الرعي للمسيرية في كل المنطقة وذلك بموافقة الطرفين ، لكن الإشكال الأكبر يأتي نتيجة لوجود البترول في المنطقة مما يحيل النزاع من نزاع قبلي محدود

للنزاع حول الثروة بين الشمال والجنوب ، وقد زادت النار اشتعالا عندما اعتبرت منطقة (هجليج) ضمن حدود منطقة الدينكا في أبيي في وقت اعترفت فيه بفشلها في معرفة حدود المنطقة التي ضمت كردفان عام 1905 م ، وهذا هو لب الموضوع) .

يواصل الأستاذ محجوب ويقول : (أما قضية النفط فلها أبعادها الكثيرة الداخلية والخارجية ، فعلي الصعيد الخارجي فهي مرشحة لإثارة منافسات في محيط الدول الكبرى خاصة وتلك الإستراتيجيات تتزاحم الآن في غرب أفريقيا ، وهنالك معالم تحالف فرنسي صيني يوشك أن يظهر في تشاد وأفريقيا الوسطي ، وستكون له انعكاساته المحلية ، أما علي الصعيد الداخلي فهناك أعمال استكشاف كثيرة تدور في المنطقة سواء في بحر الغزال أو دار فور أو كردفان ، وقد يشهد المستقبل القريب تفجر كميات من النفط في مناطق أخرى يجعل نفط أبيي قطرة في بحر) .

ويختتم محجوب بقوله : (لكل هذه الأسباب لانري سببا لاستعجال حسم قضية أبيي اليوم ، والاتفاقية نفسها لا تتوقع وصول تقرير المفوضية قبل عام 2007م، فلماذا العجلة في إثارة المشكلة ، ولماذا لايعاد التقرير للمفوضية ويطلب منها مواصلة السعي للحصول علي المزيد من الوثائق التي فشلت باعترافها في الوصول إليها الآن ؟ لماذا لاتعطي نفسها المزيد من الوقت لدراسة الأمر علي فترة الانتظار تساهم في خلق واقع جديد يكون أقدر علي الإسهام في حل الإشكالية ، وعلي الوصول لحل مقبول لكافة الأطراف في هذا النزاع المحدود ؟) .





6

الفصل السادس

آثار النفط على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية

لاجدال حول أن البترول سوف يحدث تغييراً في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السودان، فالمؤشرات تدل على أن السودان ينتج حالياً 320 ألف برميل / اليوم، وسيرتفع إلى 500 ألف برميل في نهاية هذا العام، إلى أن يصبح 600 ألف برميل / اليوم أوائل عام 2006م، ومن المتوقع أن ينتج السودان مليون برميل نفط يومياً عام 2007م (الأيام: 2005/6/12م).

هناك مشروع لإقامة مصفاة نفط جديدة بطاقة 100 ألف برميل يومياً بهدف استغلال الإنتاج المحلي.

كما ظهرت شركات عاملة في مجال البترول السوداني بهدف التنقيب والإنتاج والخدمات النفطية وتسويق المنتجات النفطية يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

الأولى: الشركات صاحبة الامتياز في التنقيب والإنتاج (الاستخراج) وقد تشمل التصدير مثل: (أ) شركة النيل الكبرى (GNPOC)، وتعمل في المربعات: 1-2-4 وهي عبارة عن شراكة تضم الآتي: الشركة الوطنية الصينية (CNPC)، الشركة الوطنية الماليزية (بتروناس)، الشركة الكندية تلسمان (انسحبت وحلت محلها شركة هندية)، الشركة الوطنية السودانية (سودابت).

- وقد دخل شركات (GNPOC) في شراكة مع بعض الشركات الأخرى كالتالي: (ب) شركة بترودار التي تعمل في المربعات 7، 3، وهي تعمل عن طريق الشراكة مع الشركات التالية: الشركة الوطنية الصينية، الشركة الوطنية الماليزية، الشركة الخليجية (آل ثانٍ)، مجموعة الخليج، الشركة الوطنية السودانية. (ج) الشركة الصينية: وهي في المربع 6 وقد تم توقيع الاتفاقية في 1995/9/23م، وتم سريان الاتفاقية في 2004/10/30م ليشمل دخول الشركة الوطنية السودانية سودابت كشريك في الامتياز معها. (د) شركة توتال الفرنسية: وتم تجديد العقد معها لتعمل في المربع (5-ب).

(هـ) شركة (IPC): وتعمل في المربع 5،أ وهي تعمل عن طريق الشراكة مع شركات : 1- شركة لوندين السويسرية 2- شركة بتروناس الماليزية 3- شركة OMV النمساوية 4- الشركة الوطنية السودانية (سودابت).

(و) شركة النيل الأبيض: وتعمل في مربع (5-ب) ، وهي تعمل عن طريق الشراكة أيضا مع الشركات التالية: الشركة الماليزية (بتروناس)، الشركة الوطنية السودانية، شركة لوندين السويسرية، شركة (OMV) (سيف الدين حسن صالح: البترول السوداني: قصة كفاح أمة).

ثانياً: أما الشركات العاملة في النفط السوداني (في مجال الخدمات النفطية) فتشمل التالي:

(أ) شركات عاملة في مجال المسح الجيوفيزيائي مثل : شركة (ZPEB) الصينية، شركة (BGP) الصينية.

(ب) شركات عاملة في مجال الحفر مثل: شركة سور الصين العظيم (GW)، شركة (Roun)
(ج) الشركات العاملة في مجال (Logging) مثل شركة (SCHAUMBURG)، شركة (CNLC)
(د) الشركات العاملة في مجال (MMDLOGGING) مثل شركة الـ (GEOSERVICES)
(هـ) الشركات العاملة في مجال (GEMEOT SERVICES) مثل شركة (SCRIVLMBURG)
(و) شركة الإنشاءات وبناء الطرق والنقل مثل: شركة هجليج، شركة كير، شركة (CICO)، شركة حسين موسى.

(ج) ثالثاُ: الشركات العاملة في مجال تسويق المنتجات النفطية بالسودان: بلغ عددها 23 شركة تقوم بتسويق مشتقات البترول أو جاز أويل والغاز (النيوجاز)، وغاز الطائرات، ومن المتوقع زيادة عدد الشركات العاملة في هذا المجال مستقبلا. ومنها شركات تعمل في مجال تسويق البنزين والجاز أويل مثل: موبيل أويل، ماثيو

للبترول، الوطنية للبترول، نبتة للبـترول، شركـة سـنابل، الـشركة الـصينية، شركـة الطريفـي، شـل سودان، شركة نوافل، شركة الميثاق، شركة البحار الدافئة، شركـة بـشائر، شركـة كونكـورب، شركـة نبتا.

وهناك الشركات التي تعمل في مجال تسويق الغاز (البوتوجاز) مثل: أبرسي غاز، إيران غـاز، سودا غاز، ..إلخ.

أما الشركات التي تعمل في مجـال تـسويق البنـزين أويـل والغـاز فهـي: أمـان غـاز، النحلـة للبترول، النيل للبترول، فابكو سودان.

هذا بالإضافة للشركات التي تعمل في مجال تسويق غاز الطائرات مثـل: شركـة نايـل بكـري، والشركة التي تعمل في مجال صادر الغاز مثل شركة جيكو.

وهناك الشركات العاملة في مجال الخدمات النفطيـة مثـل: بترونـاس، والـشركات العاملـة في مجالات مصافي البترول مثل: شركة مصفاة الأبيض وشركة مصفاة الخرطوم المحدودة (KRC).

هـذا فـضلاً عـن الـشركات العاملـة في مجـال الـصناعات البتروليـة مثـل: الـشركة الهندسـية للصناعات البترولية والكيماوية (إبني).

هذا ومن المتوقع أن يتزايد عدد الشركات العاملة في مجـالات الـنفط المختلفـة، مـع اتـساع عمليات التنقيب واكتشاف آبار جديدة.

- الشاهد مما سبق عرضه أن قطـاع البـترول بـدأ يكـون لـه تـأثيره في تركيـب الاقتـصاد السوداني، وعلى سبيل المثال في العام 2003م ساهم القطاع الزراعـي في النـاتج الإجـمالي المحـلي بنسبة 45%، كما ساهم قطاع الـثروة الحيوانيـة بـــ 20% كـما سـاهم قطـاع البـترول والتعـدين بنسبة 9% في الناتج المحلي الإجمالي، وسـاهمت عائـدات البـترول بحـوالي 40% مـن الإيـرادات العامة.(وزارة المالية والاقتصاد الوطني: البرنـامج الاقتـصادي متوسـط المـدى: 2004 – 2009م، أغسطس 2004م).

أمـا مـن حيـث الاسـتثمارات في مجـال الـنفط. كـما أشـار د. عـوض الجـاز (الـصحافة: 2005/6/23م)، فقد تجاوزت 9 مليارات دولار، وصل نصيب الـسودان منهـا إلى أكـثر مـن 70% بعد تغطية التكلفة، كما أشار د. عوض الجـاز إلى أن جميـع الأعـمال المدنيـة في صـناعة الـنفط تقوم بها الشركة الوطنية مؤكداً أن أكثر من 76% هم خبراء وكفـاءات سـودانية تـدير المنـشآت النفطية والتي اكتسبت المهارات والخبرات والتقنيات التي لم تكن موجودة من قبل .

- الاستثمارات في قطاع النفط أدت إلى تطور قوى عاملة جديدة (يدويين وذهنيـين)، في مجال النفط، والتي تتكون من عمال ومهندسين وموظفين ومحاسبين وفنيين، وجيولوجيين، كـما أدى إلى اتساع القوى العاملة في مجال الخدمات النفطية، ومن مميزات هذه القوى العاملة أنها موزعة في مواقع إنتاج النفط وتوزيع مشتقاته ومصافي تكريره في بقاع السودان المختلفة، وهذه القـوى تختلـف عـن التوزيـع التقليـدي للقـوى العاملـة التـي نـشأت بفـضل مـشاريع الإدارة الاستعمارية (سكك حديد، مشروع الجزيرة ومشاريع القطن الأخرى، مينـاء بورتـسودان، خـزان سنار...إلخ) في مناطق محددة مثل: مثلث الخرطوم – سنار – كوستى – أو عطبرة وبورتسودان.. إلخ. وهذه القوى سـوف تواصـل اتـساعها وتـصبح القـوى الرائـدة في حركـة العـاملين بـأجر في الـسودان مـع اتـساع الاسـتثمارات في قطـاع الـنفط الـذي أصبح يـشكل 79% مـن الـصادرات السودانية.

- من الآثار الاجتماعية للنفط أيضاً أنه سوف يكـون أحـد مـصادر الـتراكم الرأسـمالي في السودان أو لظهور فئات رأسمالية يكون دخلها مـن قطـاع الـنفط سـواء أكـان ذلـك في ميـدان التسويق أم المصافي أم جهاز الدولة...إلخ.

- من الجانب الآخر سوف يتصاعد نضال الحركة الجماهيرية من أجل تحويـل عائـدات الـنفط لـدعم التنميـة والزراعـة والـصناعة والتعلـيم والـصحة والخـدمات

(كهرباء، مياه...إلخ)، وهذا مطلب أساسى من مطالب الحركة الجماهيرية في البلاد، وهذا يتطلب الشفافية حول عائدات النفط.

- من الآثار الاجتماعية أيضا للنفط زيادة إعداد السيارات في البلاد وما يرتبط بها من زيادة في مواقع التسويق والخدمات، وورش الصيانة، وزيادة عدد السواقين والعاملين في الشاحنات ...إلخ :فعدد السيارات سوف يتناسب طرداً مع الوفرة في المحروقات، وهذا يتطلب توسيع وتطوير البنية التحتية في البلاد: طرق، كباري... إلخ، وبالتالي سوف يتزايد عدد الشركات العاملة في هذه المجالات.

- من الآثار الاجتماعية للبترول أيضاً قيام مدن جديدة وما يرتبط بها من خدمات التعليم، الصحة، المياه والكهرباء، المطارات، واستقرار الرحل، وارتفاع قيمة الأرض، وظهور أسواق جديدة، على سبيل المثال حدثت تغيرات وخدمات اجتماعية في ولاية غرب كردفان (عاصمتها الفولة) حيث شيدت شبكة لتوزيع الكهرباء في مدينة الفولة، وقامت مستشفى بالمدينة، كما تم إنشاء طريق بليلة / الفولة الذي ربط الفوله ببقية مدن الولاية: المجلد وهجليج والميرم والدبب، كما تم توسيع شبكة الكهرباء القديمة في مدينة النهود، وتم إعادة تأهيل المستشفى، كما قام مشروع الكهرباء في مدينة أبو زبد، وتم بناء خزان لتجميع مياه الآبار، أما في مدينة المجلد فقد قامت شبكة لتوزيع مياه، وشيدت مدرسة ثانوية للبنين ومدرسة البترول الأساسية للبنات، إضافة لخدمات المياه والتعليم والصحة في بقية مدن الولاية مثل: لقاوة، الدبب، الميرم، الستيب، صفع الجمل.

هذا إضافة للآثار البيئية التي أشرنا لها سابقا مثل: قطع الأشجار والآثار البيئية على مياه البحيرات وروافد الأنهار والمياه، وهذه تحتاج إلى معالجة حتى نحافظ على التوزان البيئي والتنوع الحيوي.

- كما أنه من الآثار ظهور عادات ثقافية جديدة ترتبط بالنفط والتي ربما

تكرس الكسل والكسب السهل، وتـؤدي إلى إهـمال تطـوير ثـروات الـبلاد الأخـرى في القطـاعين الزراعي والحيواني والقطاع الصناعي...إلخ.

- مع ارتفاع أسعار النفط الحالية حيث وصل سعر البرميـل إلى 60 دولارًا، سـوف تكـون هناك فوائض ضخمة من الأموال وخاصة في دول الخليج، ومـن المتوقـع أن تنهمـر الاسـتثمارات الخليجية للسودان، فكيف نتعامل مع هذا الظاهرة ونستفيد من تجربـة ارتفـاع أسـعار الـنفط بعد حرب أكتوبر 1973م، حيث تدفقت أموال ضخمة من دول الخليج للاسـتثمار في الـسودان، وبلغت القروض في مجملها 9 مليـارات دولار أسـهمت فيهـا دول الخلـيج بنـسبة كبـيرة، ولكـن ذهبت أغلبها في مشاريع تنمية فاشلة، وبدلاً من أن يتحول السودان إلى سلة غـذاء في سـنوات النميري اجتاحته مجاعة ، هذا إضافة للزيادة في عائدات البترول الـسوداني، فكيـف نوجـه هـذا العائد للتنمية والخدمات (تعليم، صحة...إلخ).

- من المهم أيضا الانتباه إلى ضرورة الاعتماد على ثرواتنا المتجددة مثـل الزراعـة والـثروة الحيوانية وضرورة التنويع الاقتصادي، على سبيل المثال عندما ظهـر الـنفط في المملكـة العربيـة السعودية أحدث تغييراً كبيراً فيها منـذ إنـشائها قبـل 80 عامـاً، وحولهـا مـن مملكـة صـحراوية منعزلة إلى أكبر اقتصاد في الشرق الأوسـط (مجلـة النيوزويـك:2005/6/28م)، ولكـن الـسعودية التفتت إلى ضرورة التنويع الاقتصادي باعتباره الضمان لمواجهة ثروة نافدة مثل البترول، وتقـوم السعودية الآن على سـبيل المثـال باسـتثمار مبلـغ 30 بليـون دولار بحلـول عـام 2010م لجعـل الـسعودية في صـدارة الـدول المنتجـة للبتروكيماويـات مثـل: البلاسـتيك والمطـاط، هـذا إضـافة للاستثمار الذي تم في الزراعة والمنشآت والبنيات التحتية...إلخ.

وإذا قارنا الـسعودية بالـسودان، نلاحـظ أن عـدد سـكان المملكـة الـسعودية 26 مليون نسمة، تعتمد على ستة ملايين من العاملين المغتربين مـن العـمال الفنيـين إلى

مهندسي الكمبيوتر، فالسودان به ثروات زراعية وحيوانية وتعليم حديث عمره أكثر من قرن، كل هذه الميزات مع وجود حكم وطني ديمقراطي من الممكن أن يجعل النفط قوة دافعة لنهضة السودان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما أنه من المهم تفادي الآثار السلبية للنفط في دول الخليج، على سبيل المثال: إن النفط في دول الخليج أدى إلى تعميق الفوارق في توزيع الثروة، على سبيل المثال تملك الشركات العائلية العربية 95% من ثروة المنطقة (مجلة النيوزويك: 2005/6/28م).



7

الفصل السابع

البترول بداية الأزمة... وأثره على توقيع اتفاقية السلام

يمثل البترول السوداني واحداً من أهم الصراعات لكل أطراف النـزاع في الـسودان، مـن أجـل السيطرة على الموارد الطبيعية وتقف عندها قصة جنوب السودان بكل أبعادهـا والحـرب التـي دارت هناك (كأطول حرب في القارة الأفريقية) كأداة هامة من أدوات هذا النزاع والذي محـور الصراع كله حول الثروة، والتي تعتبر واحدة من مثلث أضلاع اتفاق نيفاشا 2004م (انظر اتفاقية تقاسم الثروة 2004م) عندما أدركت حركة التمرد وقتئذ أن استخراج النفط في الجنوب وتحـت مسمى مشاريع التنمية يذهب عائدها إلى النخبة الـشمالية الحاكمـة، في تغيـير واضـح لأنمـاط النموذج الكلاسيكي حول الصراع على ثروات باطن الأرض من عرقي - ديني إلى تقاسم في الثروة والموارد بعدما جردت اتفاقية أديس أبابا 1972م حق الجنوبيين من الاستفادة من ثرواتهم.

وكانت حكومة مايو قد أسست لهذا الصراع والأزمة من أن تلتهب عنـدما ماطلـت في عودة منطقتي حفرة النحاس الغنيـة بمعـدن النحـاس وكايكـانجي الغنيـة بـاليورانيوم في ولايـة جنوب دارفور إلى بحر الغزال واللتين تصف عليهما اتفاقية أديس أبابا 1972م واستمر مسلـسل الأزمة عندما حاولت سلطة مايو أيضاً أن تنزع منطقة بـانتيو الغنيـة بـالنفط لـضمها في إقلـيم كردفان عندما تقدمت المشروعات بمجلس الشعب وقتئذ ولكن المشروع سقط بفـضل معارضـة الجنوبيين في عدم إجازته.

ووفقا لسيناريو آخر أعادت تقسيم الجنوب إلى وحدات إدارية بهدف مـشروعية الحكومة في استخراج النفط - مـن الجنـوب وكانـت أول بدايـة الانتفاضـة المـسلحة التي قادتهـا الحركـة الـشعبية لتحريـر الـسودان ضـد مواقـع عمـل شركـة شـيفرون الأمريكية في ملوط في 28 يناير، ثم الهجوم الذي أعقبه على رئاسـة الـشركة بربكونـا بالغرب من بانتيو مما أجبر الشركة على التوقف نهائياً عند تنقيـب الـنفط في فبرايـر

العام 1984م.

وبعد حوالي10 أعوام من توقف نشاط التنقيب عن البترول جاء أول إعلان فبراير 1993م عن تأسيس الشركة الوطنية للبترول من قبل حكومة الإنقاذ تحت سيطرة البنوك الإسلامية العاملة في السودان وبعض الشركات ورجال الأعمال ، وكان أن تبعتها محاولات متصلة من الحكومة للتعاون في الاستخراج والتنقيب عن البترول مع كل من جنوب أفريقيا وإيران في العام 1999م، ولكن كانت أولى المحاولات الناجمة تلك ذلك الإعلان عن تنازل شركة شيفرون الأمريكية لصالح شركة كونكورب / محمد جار النبي والتي تم الإعلان عنها عبر وسائط الإعلام المختلفة في يونيو 1992م.

ومن ثم تسليم ملفات شركة كونكورب إلى شركة كالقارى الكندية.

والتي أعقبها توقيع عقد تنفيذ خط أنابيب البترول من حقول هجليج من أعالي النيل إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر بطول 1610 كلم وإنشاء خط الأنابيب وإنشاءات الميناء (انظر ملحق رقم (8)) ترجمة لخطاب التقديم وطلب التأهيل لمشروع تطوير حوض المجلد مرفق ملحق أورنيك ضمان الغطاء 1997).

والذي يضم مستودعات تخزينية سعة مليون برميل اكتمل العمل فيه يناير 1999م وتم تدشين أول باخرة تحمل 600 ألف برميل من خام البترول تم شراؤها بواسطة شركة شل العالمية متوجهة سنغافورة محدثة قفزة في إيرادات الدولة آنذاك إلى نحو 20%.

وقد تم ربط هذا الإعلان مع عقد واحد (اتحاد مالي) كونسورتيوم مع الشركات الصينية والماليزية والكندية للقيام بأعمال الاستكشاف وتطوير الحقول القائمة وحفر آبار جديدة إلى جانب التأهيل للآبار القديمة مع وصل الآبار بشبكة لتجميع الخام وبناء أوعية التخزين ورفع الإنتاج وتشييد ميناء لتصدير البترول.

وباشرت الشركات العمل في ديسمبر 1996م تحت مسمى شركة النيل الكبرى للبترول في الامتياز البالغ مساحته 170 ألف كلم من 6 حقول في هجليج والوحدة وكانكانق ليبلغ الإنتاج نحو 170 ألف برميل يومياً. (بقدر احتياطي البترول السوداني حسب الإحصائيات الرسمية إلى نحو ملياري برميل).

وقد جرى أيضا استغلال حقول عداربيل بأعالي النيل بواسطة شركة الخليج للبترول في أغسطس 1995م وقدر الاحتياطي في هذه المنطقة بنحو 300 مليون برميل).

المشهد السوداني الحكومي للاستثمار في حقول البترول تخللته تقارير أمريكية وأوروبية تتحدث عن استغلال عائدات البترول في شراء السلاح لمسارح العمليات الدائرة في جنوب السودان والذي دعم تلك التقارير – وما صاحبتها من إفادات وتصريحات مسؤولين في الدولة على أن استخراج النفط سوق يقضى على التمرد نهائيا وما أعقبه من ردود أفعال قوية من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الكنسية عن استغلال الشركات وتحديداً الشركة الكندية «تاليسمان» بالشراكة مع الحكومة السودانية في مزاعم الإبادة الجماعية وانتهاكات وحقوق الإنسان وعن الإيرادات النفطية الملطخة بدماء الأبرياء وهو ما دفع البرلمان الكندي في المساءلة والتحقيق والتي قضت في نهاية الأمر عند تنازل أحدهم تاليسمان عن خروج تليسمان من الشراكة القائمة لصالح إحدى الشركات الهندية انظر ملحق رقم (عن تأثير تطور النفط في عملية السلام – السودان بلا حقوق ميدان سبتمبر 1999م).

ومن مشاهد التأثير العالمي على البترول السوداني المشهد الأوروبي أما يسمى بالتحالف الأوروبي من أجل البترول السودان) (انظر ملحق رقم) وهو تحالف لقيم أكثر من 80 منظمة أوروبية تعمل من أجل السلام في السودان وقد أسسوا هذا التحالف من أجل أن يجلب البترول السلام والرفاهية لشعب السودان.

وأن الشركات ليست مسؤولة عـن عملياتهـا بـل عـن آثارهـا أيـضا ومايترتـب عـلى التنميـة الإقليمية والدولية والصراع السياسي وقد وضع أسس صارمة أوجب الالتزام بها في حالـة العمـل في حقل البترول ويعنى ذلك فـرض سياسـات عـلى الـبلاد مـستقبلا في حالـة عـدم الوفـاء بهـذه الالتزامات.

وأخيراً أدرك المجتمع الدولي أنه لابد من وضع حد للصراع في الـسودان لأحـد أهـم مفاصـلة (تقاسم الثروة) ولما كان للايقاد دور هام في تحقيق السلام في القـرن الأفريقـي وافقـت حكومـة الإنقاذ في التوقيع على إعلان المبادئ الستة المقترحة للحل في العام 1997م والتـي شـهدت فيهـا تحول الولايات المتحدة وشركاء الإيقاد الذين يمثلون 16 دولة منها كنـدا ودول الاتحـاد الأوروبي واليابان وذلك من واقع قبول الإدارة الأمريكية لتوصيات المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية في العام 2000م.

(انظر موقع مركز الدراسـات الاسـتراتيجية عـلى الـشبكة الدوليـة الإنترنـت) (www. Csis. Org) وهو الذي مهد إلى اقتراح المبعوث الأمريكي للسلام جون دانفورت في وضع أربع اتفاقيات لأطراف النزاع في السودان لبنـاء الثقـة والتـي أدت إلى نجـاح وسـاطة الإيقـاد في التوقيـع عـلى البرتوكول الإطاري في مشاكوس يوليو 2002م وما تلاهـما مـن برتوكـولات منفـصلة عـن الـسلطة والثروة والترتيبات الأمنية والمناطق الثلاث. والملاحق الأخرى.

انظر ملحق رقـم (مفوضـية البـترول مـن بروتوكـول تقاسـم الـثروة / اتفاقيـة الـسلام ينـاير 2005م) .

الخاتمة

نخلص من هذه البحث إلى أن السودان دخل فترة جديدة من تاريخه ، مشحونة بصراع داخلي وخارجي بعد توقيع اتفاقات السلام في نيفاشا في : 9 – 1 – 2005م، ولاجدال إن النفط سوف يشكل القوة الدافعة للسياسة الأمريكية في المنطقة الأفريقية ومنها السودان في الفترة القادمة ، وبهدف وجود سودان مستقر ومسالم بعد الحرب والذي يساعد في الاستثمارات الأمريكية ، وتأتي هذه المتغيرات في ظروف دخل فيها النظام الرأسمالي العالمي مرحلة العولمة التي اشتدت فيها ضراوة الصراع من أجل اقتسام الموارد والسيطرة الاقتصادية والعسكرية علي العالم بواسطة أمريكا ، وهذه الأوضاع كما أشار البحث تتطلب أوسع تحالف من أجل التحول الديمقراطي والصراع من أجل تحويل عائدات النفط للتنمية وتحسين حياة المواطنين المعيشية وتوفير فرص العمل للعاطلين ، وتحقيق لديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، باعتبار ذلك هو الذي يوحد البلاد علي أسس طوعية وديمقراطية ، إضافة لتحقيق الحكم الذاتي والتنمية المتوازنة بين كل أقاليم البلاد

على أن ما جاء في قسمة عائدات النفط في اتفاقيات نيفاشا ، قد يؤدى لمزيد من النزاع ، والتي قد يرى فيها بعض الجنوبيين قسمة ضيزى والمطالبة الكاملة بكل بترول الجنوب وتكريس الانفصال ، وهذا يتطلب ضرورة خطة قومية لإعادة الإعمار والتي تعطي الاعتبار للمناطق المتأثرة بالحرب الأقل نموا ، هذا فضلا عن ضرورة تخصيص جزء من عائدات النفط لحماية البيئة والتنمية والاستقرار وإعادة

إعمار الجنوب ودعم الزراعة والتعليم والصحة والصناعة وعمل البنيات التحتية (طرق ، سكك حديدية ، ...) ، وهذا هو الطريق الذي يمنع إعادة إنتاج الأزمة والنزاع من جديد .

كما كان لاكتشاف البترول خلال سنوات حكم الرئيس النميري الأثر في إضافة عامل جديد في الصراع السياسي بين الشمال والجنوب والذي قوي الدعوة إلى حق اقتسام العائد بصورة تحفظ للإقليم مكانة مميزة والشعور بإمكانية الاعتماد على الذات مستقبلا .

كما أدي النفط إلى نشوب صراع المصالح بين الشركات المتعددة الجنسيات ، والصراع من أجل السيادة الوطنية وعقود بشروط أفضل مع الشركات الأجنبية والشفافية في عائدات النفط والصراع من احترام حقوق الإنسان وتعويض الذين تم تهجيرهم من مواقع آبار النفط ، إلى حماية البيئة وتنمية المناطق التي تقع فيها حقول النفط ، وهذا يتطلب أن يعمل السودان على استغلال موارد البترول بما يلبي احتياجات شعبه في التعليم والصحة والخدمات وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي والحيواني ، وحتى نتخلص من لعنة النفط علينا أن نهتم بالقطاع الزراعي والحيواني في السودان؛ لأنه المصدر الأساسي للفائض الاقتصادي اللازم للتنمية .

ورغم ارتفاع إنتاج النفط والعائد ، إلا أن أسعار الطاقة زادت بدلا من أن تنخفض ، وهذا يرجع إلي الصرف البذخي على جهاز الدولة ونفقات الأمن والدفاع الباهظة التي تبتلع كل عائدات البترول بعد خصم القروض وفوائدها .

كما أشار البحث إلى شكل آخر من الصراع وهو أن ثروة البترول سوف تلهب الصراعات الإقليمية والجهوية كما في مثال أبيي الذي ورد في سياق البحث والذي برز فيها الصراع بين المسيرية والدينكا حول مناطق البترول والذي يحتاج للمعالجة

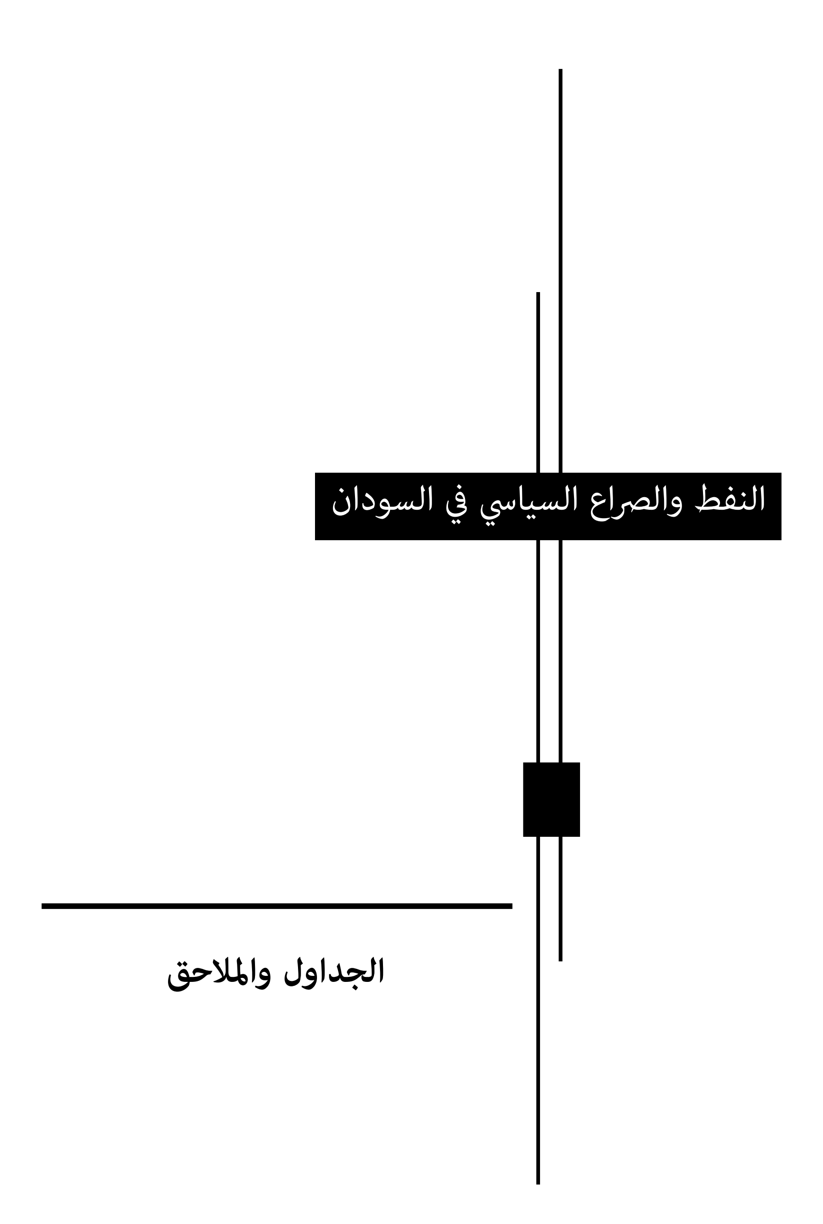
بالحكمة والنظرة الشاملة حتى الوصول لحل يرضي جميع الأطراف .

كما أشار البحث إلى أن اكتشاف النفط سوف سيجعل السودان من الصراع الدولي والإقليمي ، كما سيؤدي إلى تغييرات كبيرة في تركيبة السودان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وخاصة أن البترول بدأ 80 % من الصادر مما يعكس تراجع القطاع الزراعي ، كما سيؤدي إلي ظهور قوى جديدة عاملة بأجر في مجال النفط تتوزع في مناطق السودان المختلفة وتختلف عن توزيع القوي العاملة التي نشأت بفضل مشاريع الإدارة الاستعمارية (السكك الحديد ، مشروع الجزيرة والمشاريع الزراعية الأخرى ، خزان سنار ، ميناء بور تسودان ، ... إلخ) ، كما سيؤدي إلى ظهور فئات رأسمالية جديدة يكون مصدر تراكمها من النفط وخدماته . وفي الجانب الآخر سوف يتصاعد نضال الحركة الجماهيرية من أجل تحويل عائدات النفط لدعم التنمية الزراعية والصناعية ودعم خدمات التعليم والصحة وخدمات المياه والكهرباء ، ... إلخ . كما سيؤدي النفط إلى قيام مدن وأسواق جديدة وما يرتبط بها من خدمات المياه والكهرباء والمطارات والمدارس والمستشفيات ... إلخ ، واستقرار الرحل وارتفاع قيمة الأرض واتساع الاقتصاد السلعي – النقدي في مناطق القطاع التقليدي ، هذا إضافة لأهمية تنويع المصادر الاقتصادية ؛لأن النفط ثروة ناضبة ، كما أنه من المهم أن نتفادى تجارب دول الخليج والذي كرس فيها البترول الاستقطاب الطبقي ولعنة البترول في نيجيريا والتي صدرت بلايين الدولارات من البترول ورغم ذلك تم تكريس الفقر والأمراض والصراعات الإقليمية والفساد .

وأخيرا نشير إلي ما قاله الأستاذ / كمال الجزولي في مقالة تحت عنوان إضاءة سودانية على شبكة الإنترنت :

لقد أتاح اكتشاف البترول ولو في حدود المتوسط حسب التقديرات في مالو كانت قد أحسنت اعتماده قطاعاً جديداً في الاقتصاد الوطني يعنى على تهيئة

الظروف المطلوب لتجاوز معضلات التنمية المتوازنة، وإضافة مقدرة للدخل القومي توفر الموارد الكافية لإعادة الاستثمار في القطاع الزراعي والطاقة المتجددة التي تشكل الميزة النسبية للاقتصاد السوداني بالمقارنة مع البترول الذي يعتبر ثروة ناضبة كما يقول الاقتصاديون، كلما توفر الموارد لإعادة تأهيل الصناعة الوطنية المدمرة، وبناء القاعدة الصلبة لانطلاقتها المستقبلية واستثمار الغاز محلياً مقابل كلفة تصديره وذلك من خلال قانون للاستثمار يضمن الشروط التفضيلية مع الرأسمالية الأجنبية، علاوة على انقطاع جزء من هذه العائدات الإضافية سداد الديون الخارجية، وتخفيض أسعار المواد البترولية لقطاع النقل والمواصلات، وتعمير مناطق الآبار وميناء الصادر والبدء في بعث الحياة الجديدة في المناطق التي ظلت تعاني، تاريخياً من الإهمال والتهميش الذي يمهد، ضمن ترتيبات أخرى لا غنى عنها على رأسها السلام والوحدة والديمقراطية مداخل مرموقة لإطفاء حرائق الوطن السياسية وتحت ضغط الذهنية لبعض القوى التي تعبر عن مصالحها انطلقت تركض خلف ما تصورته كسباً عاجلا وربحاً مضموناً تحت بند التمكين فما لبث البترول أن أضحى موضوعاً للمزايدة على المعارضة المسلحة – سواء في الجنوب أو الغرب أو الشرق ومستقبلا الشمال والوسط، وذهب الأستاذ/ كمال الجزولي لاقتراح الأستاذ/ السر سيد أحمد (الرأي العام 2003/3/8م) لماذا لايتم تأهيل سودا بت السودانية كذراع وطنية في هذه الصناعة المهمة (صناعة البترول) عن طريق استقطاب مدخرات السودانيين المهاجرين والمغتربين علاوة علي أموال المستثمرين في قطاعات أقل حيوية. ويردف قائلاً أن العامل السياسي يطفي بمختلف الصدر، فإن الحاجة تصبح ماسة لأن تبرز الصناعة النفطية بصفتها ناتجا قومياً، ونقطة تلاق لمختلف القوى والتيارات السياسية، ومن ثم يصبح الاستثمار فيها استثماراً في مستقبل البلاد وتحولاتها نحو السلام مما يقلل أثر البترول على الصراع السياسي بالسودان.



الجداول والملاحق

جدول (1) : الصـادرات

الفترة : 1999 – 2003م (مليون دولار)

العام	1999	2000	2001	2002	2003
جملة الصادرات (فوب)	780.10	1806.70	1698.70	1949.11	2542.17
البترول	275.9	1350.76	1376.66	1510.83	2047.70
أخرى	504.20	455.94	322.04	438.28	494.47

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (2003م).

جدول (2):

نسبة البترول في الصادرات (العام 2003م)

السـلعة	النسبـة المئويـة
البترول	%78
القطن	%3
السمسم	%4
الحيوانات الحية	%6
أخرى	%9

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (2003م).

جدول (3):

إنتاج البترول ومشتقاته:

البيـان		2002		2003	
المشتقات البترولية	**الوحدة**	**الإنتاج**	**%**	**الإنتاج**	**%**
جازولين	ألف طن متري	1.022.9	%38.1	1.104.7	%39.6
كيروسين	» » »	33.5	%1.2	36.5	%1.3
فيرنس	» » »	299.0	%11.1	275.8	%13.5
بتوجاز	» » »	240.7	%9.0	229.1	% 8.2
بنزين	» » »	884.6	%33.0	857.9	%30.8
نافتا	» » »	34.1	%1.3	29.2	%1.0
جست	» » »	168.9	%6.3	155.9	%5.6
المجموع		**2.683.7**	**%100.0**	**2.789.1**	**%100.0**

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (2003م).

جدول (4):

إنتاج خام البترول :

البيـان	الوحدة	2002م	2003م
البترول الخام	ألف برميل	85929.7	95770.8

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (2003م).

جدول (5):

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:

القطاع	%2002	% 2003
1- الزراعة	% 46.0	%45.6
2- البترول والتعدين	%9.1	%9.6
3- الصناعة التحويلية	%7.9	%8.2
4- الكهرباء والمياه	%1.7	%1.7
5- البناء والتشييد	%4.4	%4.7
6- الخدمات	%30.9	%30.2
7- الناتج المحلي الإجمالي	%100.0	%100.0

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (2003م).

جدول (1)

إحصاءات البترول أداء المصافي (بالألف طن متري)

Refineries Performance (000 M. Ton) 1999 – 20003

السنوات Years	مصفاة بورتسودان Portsudan	الأبيض Elobied	أبو جابرة Abogabra	الخرطوم Khartoum
1999	193.9	208.7	21.9	-
2000	-	437.0	21.2	1496.3
2001	-	377.9	12.9	2045.8
2002	-	452.4	12.9	2218.6
2003	-	549.4	10.8	2228.9

المصدر: وزارة الطاقة والتعدين — Source: Ministry of Energy & Mining

جدول (2)

إحصاءات البترول (بالألف طن متري)

Refineries Performance (000 M. Ton)1999 – 20003

صادرات البترول الخام Export of Crude Petroleum	صادرات مواد بترولية Export of Petroleum Products	استهلاك مواد بترولية Consumption of Petroleum Products	استيراد مواد بترولية Imports of Petroleum Products	السنوات Years
11872409	-	1591.9	1166.4	1999
48341593	429.7	1748.5	499.5	2000
56191030	599.0	2010.3	349.2	2001
63874015	543.1	2405.5	308.2	2002
73047677	478.3	2692.7	339.2	2003

Source: Ministry of Energy & Mining المصدر: وزارة الطاقة والتعدين

* بدأ تصدير الخام من سبتمبر 1999م (بالبرميل)

*Exports of Crude Started in Sep. 1999 (in Barrel)

ملحق(1)

قسمـة عائـدات البتـرول بيـن الاقتصـاد والسياسـة

موضوع قيمة عائدات البترول يثير عدة قضايا، من ضمنها حق الأقاليم في تحـصيل عائـدات من الموارد الطبيعية، مقـدرة الأجهـزة مقارنـة بالحكومـة المركزيـة في تركيـز العائـدات في حالـة ضبابية وعدم استقرار أسعار البترول، وتداخل الـصلاحيات في مـسائل العدالـة وإعـادة التوزيـع بالإضافة إلى الهموم البيئية. هناك أيضاً دوافع قويـة أو اعتبـار اقتـصاد سـياسي مـرتبط بتوزيـع عائدات الموارد الطبيعية، خاصة البترول، يـنعكس في مطالـب المنـاطق التـي تقـع فيهـا حقـول البترول بحصة مباشرة من عائداته.

العوامل التي تحدد حصص القسمة المعقولة تشمل أيضاً اعتبارات تركيز مـالي وتجويـد أداء وإعـادة توزيـع الحجـج الداعمـة لمـذكرة عائـدات البـترول تقـوم عـلى مجموعـة مـن الاعتبارات فالحكومة المركزيـة تـستطيع الـتحكم بقـدر أحـسن في تقلبـات وضـبابية أسـعار البترول لأن لها في العادة قاعدة ضريبيـة أوسـع أقـل ارتباطـا بأسـعار الـنفط مـن الـسلطات الولائية أو الإقليمية. وإذا كان للحكومات المحلية مصادر ضرائب أخرى، فقد لا يكون هنـاك حافز للمناطق الغنية بالبترول لاسـتغلال هـذه المـصادر إن أعطـي لهـا- بالإضـافة إلى ذلـك – نصيب من عائدات النفط. هذا قد يؤدي بدوره على توظيف سلبي لعوامل الإنتـاج وإلى المزيـد من الاتكالية وعدم التوازن بـين المنـاطق فـوق ذلـك، بإمكـان الحكومـة المركزيـة أن تـساهم في العدالة الأفقية بإعادة توزيع عائدات البترول بين المناطق غنية وفقيرة الموارد. وكمورد غير دائم، فالبترول لا يمكن الاعتماد عليه كمصدر عائدات أسـاسي في المـدى الطويـل بالنـسبة للحكومـات الإقليمية إذ أن تجارب الـدول البتروليـة قـد دلـت عـلى أن العائـدات البتروليـة أكـثر تقلبـاً مـن العائـدات الكليـة. ترتيـب آخـر شـائع هـو – في معظـم الأحيـان – نتـاج محـاولات الحكومـة

المركزية إرضاء توجيهات انفصالية في الأقاليم المنتجة للنفط.

تجارب ترتيبات قيمة العائدات البترولية:

1- الدول الوحدوية الصغيرة:

تشمل هذه المجموعة دول الخليج باستثناء دولة الإمارات المتحدة. في هـذه الـدول يحـصل المركز على كل عائدات البترول كما هو الحال أيضاً في معظـم الـدول الوحدويـة الكبـيرة كـالجزائر، أذربيجان، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العـراق، ليبيـا، الـنرويج، المملكـة المتحـدة وحـديثا السودان إن المركزية الكاملة لعائدات البترول لها عدة فوائد : (1) تتحمل الحكومة المركزية كل أعباء تقلبات عائدات النفط؛ (2) الفوارق بين الأقاليم يمكن أن تعالج بصورة أفضل في حالة حصول المركز على كل العائدات النفطية حيث – أي المركز – في وضع أحسن لخلق آليـات مـساواة أفقيـة؛ و (3) الحد من السباق التنافسي على الضرائب المحلية والإقليمية.

تقلبات أسعار البترول أفرزت ثلاث قضايا للدول الوحدوية الصغيرة.

أولاً: معظم هذه الدول أدركت الحاجة لتنمية قاعدة من العائدات – مثـل إدخـال ضريبـة القيمة المضافة – غير البترولية للتقليل من التقلبات في إجمالي العائدات. هذه القاعدة مطلوبـة أيضاً لتعويض النقص في التعريفة الجمركية نتيجة لمبادرات تجارية إقليمية أو دولية.

ثانياً: بعض البلدان حاولت معالجة تقلبات أسعار النفط عن طريـق إنـشاء صـناديق تركيـز كما هو الحـال في الكويـت، والـنرويج، وأذربيجـان. لكـن واحـدة في المـشاكل الرئيـسية في هـذا الترتيب تكمن في إمكانية خلق آلية موازنة موازية – في معظم الأحيان – لا رقابة عليها بمستوى الموازنة العامة. ثالثاً: لمواجهة عـدم اسـتدامة اسـتخراج البـترول في المـدى الطويـل تمـت إقامـة صناديق إدخال لتوفير حصة من عائـدات الـنفط للأجيـال القـادة (مثـال – صـندوق الاحتيـاط الكويت للأجيال القادمة وصناديق مماثلة في ألاسكا الأمريكية والبريتا الكندية).

2- التوجهات في الدول الوحدوية الكبيرة:

هذه الدول – وخير مثال لها إندونيسيا وكولومبيا – تعرضت لضغوط سياسة هائلة للدخول في ترتيبات لقسمة عائدات النفط أو إعطاء قواعد العوائد البترولية للأقاليم والولايات المنتجة. بالإضافة إلى القضايا التي واجهتها الدول البترولية الصغيرة، فاقتسام عائدات البترول مع المناطق المنتجة أو إعطاء كل العائدات لهذه المناطق تواجه أيضاً عدة مصاعب : (1) صعوبة تحديد جهة الاختصاص التي يمكن تسليمها (الغنيمة)، خاصة إذا كانت الوحدة التي يراد إشراكها في القسمة محلية أو منطقة صغيرة. (2) إعطاء عائدات نفطية لمحليات أو مناطق إنتاج في مثل هذه الحالة يزيد من حدة عدم المساواة الأفقية بين المحليات والأقاليم، (3) من ذكر آنفا، هذا قد يؤدي إلى تشوهات في التنمية الاقتصادية عن طريق السماح بتخفيض العائدات غير النفطية، و(4) جعل وظيفة التركيز المالي عن طريق الحكومة المركزية أمراً صعب المنال.

إن الانضباط المالي قد يصعب تحقيقه إذا حصلت الحكومات الإقليمية على مبالغ طائلة من عائدات البترول المتقلبة. ففي البلدان النامية يصعب على الحكومات مقاومة شهية إنفاق الفائض البترولي في أزمان ارتفاع الأسعار نسبة لمستويات الدخول المتدنية والحاجيات التنموية الهائلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشفافية المطلوبة لإدارة الإنفاق لضمان فعالية صندوق تركيز مالي ليس من السهل تأسيسها على مستوى المركز، ناهيك عن المستوى الولائي أو الإقليمي، حيث إجراءات إدارة الإنفاق وتقنينه تكاد تكون معدومة.

إذا كانت الحكومات الإقليمية تقدم خدمات كبيرة وبنيات تحتية لاستغلال الموارد الطبيعية، فيمكن في هذه الحالات اعتبار بعض الضرائب لتعويضها عن التكلفة المترتبة عن ذلك، مما يبرر إرجاع حصة من العائدات إلى الحكومات الإقليمية تحت مظلة مبدأ «المنفعة الضريبية». إن هذه البدائل لقسمة العائدات قد تكون أقل تقلباً من عائدات النفط، ولهذا أكثر إيجابية كمصدر عائد بالنسبة

للحكومات الإقليمية.

بينما الواضح أن إنتاج البترول ليس بمصدر العائد السليم للأقاليم، فواقع الاقتصاد السياسي قد يملى أن وضع بعضا من الضرائب الإقليمية على الموارد الطبيعية شر لابد منه في حالة عدم ثقة الأقاليم في المركز لتقديم ماهو ضروري من الهبات المالية غير المشروطة للإنفاق الإقليمي. هناك مجموعة حجج اقتصادية مبنية على مبدأ المنفعة والعوامل الخارجية قد تبرر وضع ضريبة مثل هذه الموارد. بالإضافة إلى ذلك، بما أن البترول والغاز يخضعان لضريبة الدخل فيمكن اعتبار ترتيب مماثل لهذا ولمصادر أخرى. بناءً عليه، هناك عدة ضرائب على البترول والغاز يمكن أن تكون مصدر عائد للحكومات الإقليمية.

3- الدول الفيدرالية:

هذه الدول هي نيجيريا، المكسيك، روسيا، فنزويلا، والإمارات العربية المتحدة، معظم هذه المجموعة تستخدم بعضاً من نظام قسمة العائد أو إعطاء القواعد الضريبية للأقاليم في إطار القسمة، فالعائدات البترولية تجمع بواسطة الحكومة المركزية أو بواسطة الحكومات المحلية (دولة الإمارات) ثم يعاد توزيعها بعد ذلك لكل أو لبعض المستويات الحكومية وفقاً لقاعدة محددة. الحل البديل يعطي قواعد ضريبية محددة لمستويات حكومية مختلفة.

هناك عدة أشكال لترتيبات قسمة العائد البترولي، البعض يطبق نفس القاعدة لقسمة عائدات النفط كما يستخدم في التحويلات المالية الأخرى، بينما البعض الآخر له قاعدة مختلفة. بعض الترتيبات تفضل أن تكون حصة الحكومة الإقليمية مربوطة بنسبة العائد البترولي الناتج من الإقليم. آخرون يستخدمون معايير كالسكان، الحاجة الاقتصادية، والطاقة الضريبية. بعض ترتيبات قسمة العائد تقدم مواد طائلة نسبياً للحكومات الإقليمية (كولومبيا، نيجيريا، روسيا، وفنزويلا) بينما بعض آخر يقدم مبالغ مالية متواضعة (إكوادور، المكسيك، وإندونيسيا).

الفائدة الرئيسية لقسمة العائد البـترولي هـي أنهـا شـكل مـريح لتحويـل المـوارد الماليـة إلى الحكومات الإقليمية، خاصة إذا كان البـترول مـصدر العائـد الأسـاسي. بيـنما تـشجع الاعتبـارات الإدارية في معظم الأحيان على مركزة العطاء أو التنازل الضريبي - بجانب ذلك عائدات الـنفط - فإن قسمة العائد البترولي تفسح مجالاً لإعادة توزيع الموارد الماليـة إلى الحكومـات الإقليميـة والولائية.

لكن التجارب أثبتـت أن قـسمة العائـد النفطـي لهـا أضرار تتعلـق بـإدارة الاقتـصاد الكـلي والانضباط المالي العام. مضافا إلى ذلك، فـإن ترتيبـات قـسمة العائـد تميـل دائمـاً إلى أنهـا مثـيرة للجدل السياسي وعدم الاستقرار. البديل هو إعطاء قواعـد عائـد محـددة كرسـوم الإنتـاج مـثلا للحكومات الإقليمية. الرسوم المحددة والمرتبطة بالإنتاج بـدلاً مـن الأسـعار قـد تكـون مـستقرة نسبياً وهي حـتما أجـدى وأنفـع لمحاربـة الأضرار البيئيـة، وخـير مثـال ذلـك الولايـات المتحـدة الأمريكية وكندا.

الخـلاصـة:

أهم ما يمكن أن يستقى مـن التجـارب أعـلاه في قـسمة عائـدات البـترول هـو أن مركـزة هـذه العائدات ترتيب مرغوب ومفضل في الدول النامية مع تحديد قواعد ضريبية للحكومـات الإقليميـة بالإضافة إلى نظام تحويل مالي محدد لمواجهة تحديات إعـادة التوزيـع والتـساوي. حـل بـديل هـو إعطاء قواعد ضريبية أكثر استقراراً كرسوم الإنتاج لحكومات الأقاليم المنتجـة وإنـشاء نظـام تحويـل مطابق لضمان حد أدنى من الموارد لكل الحكومـات الإقليميـة لتمويـل حـد معقـول ومـستقر مـن الخدمات العامة. إن أقل الحلول تفضيلا هو قسمة عائدات البترول. فأخذ كميات عائد هائلـة مـن الحكومة المركزية يصعب بل ويعقد إدارة الاقتصاد الكلي. كما أن التحويـل الكامـل لعـبء تقلبـات عائدات البترول إلى الحكومات الإقليمية لا يساعد في تـوفير تمويـل مـستقر للخـدمات العامـة عـلى المستوى المحلي والإقليمي، كما أنه في معظـم الأحيـان لا يـنجح في إخـماد النعـرات الانفـصالية لأن الأقاليم المنتجة بإمكانها التطلع لتستأثر بكل العائدات النفطية.

السودان وتجارب قسمة العائدات البترولية:

السودان كقطر حديث العهد بالإنتاج النفطي ليس مـن الحكمـة أن يـشذ عـن تجـارب الـدول البترولية الأخرى في مجال قسمة العائدات، خاصة وأنه بين الدول الأقـل نمـواً بـين مجموعـة الـدول المنتجـة للـنفط. فـبحكم بنياتـه الهـشة، وتركيبتـه الـسكانية والحـضارية المعقـدة، وفي ظـل غيـاب المؤسسات الفاعلة، والأطر الإدارية والقانونية والتشريعية على مستوى المركز، ناهيـك عـن الأقـاليم، فالأسلم بل والأفيد أن يستمر السودان في مركزة عائدات النفط بشكل كامـل، لكـن لابـد مـن اتبـاع هذه المركزة بإجراءين مهمين: (1) تحديد عائد معقول يضمن للإدارة الإقليمية سـيطرة عـلى بعـض نسب الضرائب الرئيسية بعد التأكد من وجود إدارة ماليـة قويـة ذات مـصداقية وشـفافية لا لـبس فيهما، و (2) وضع نظام تحويل مالي محكم شفاف مبنـى عـلى أسـس متـساوية ويعطـي مـستوى مستقر من موارد التمويل للخدمات العامة – بما في ذلك مشاريع البنيات التحتية – التي تقـوم بهـا الحكومات الإقليمية وفق جدول يحدد أسبقيات كل إقليم وأولويات التنمية المطلوبة بـين الأقـاليم. بهذا تمكن معالجة قضايا تقلبات عائدات النفط والفوارق في عائدات البترول بين الأقـاليم بالإضـافة إلى الانضباط والمصداقية الماليين. أن تقسيم عائد مورد طبيعي في إطار دولـة وحدويـة أو فيدراليـة على أسس إقليمية أو جهوية، خاصة في غياب المؤسسات والقوانين والإدارة الاقتصادية اللازمة عـلى مستوى المركز والإقليم، قد لا يحـل مـشكلة في النهايـة بـل قـد يـؤدي إلى احتقـان وربمـا مـضاعفة المشاكل، هذا إن لم يكن في حد ذاته بداية سلسلة مشاكل جديدة.

(صحيفة الأيام ، العدد7808 ، الإثنين : 27 – 10 – 2003)

التيجاني الطيب إبراهيم

مندوب مقيم صندوق النقد الدولي

جمهورية جنوب أفريقيا

وزير المالية الأسبق

ملحق (2)

البتـرول والأثـر الاجتمـاعي ومعـدلات النمــو

البترول لاشك كان إضافة حقيقية لإجـمالي النـاتج المحـلي إلا أنـه يخلـق نوعـاً مـن العمالـة ويحسن وضع الصادر السوداني وميزان المدفوعات الخارجي ويـؤدي إلى دعـم احتيـاطي النقـد الأجنبي السوداني وبالتالي تقوية العملة المحلية تجاه العملات الأخرى.

فالبترول السوداني على صغر حجمه يمكن أن يؤدي إلى إيجابيات أخرى أكثر، من حيـث أنـه يمكن توظيف عائداته في مجال الاستثمار خاصة في الاسـتثمار البـشري وبالـذات مجـال التعلـيم والصحة فهي قطاعات أهملت خلال العقدين الماضيين وعانت الكثير وبالتالي عانى المواطن مـن جراء ذلك، كما يمكن أن يدعم البترول بناء البنيات التحتية لأنها عنصر أساسي في خلق أية طفرة إنمائية واقتصادية.

هذا يتطلب استراتيجية واضحة لتوظيف موارد الثروة من أجل خدمة الاقتصاد الـسوداني في هذه المجالات وخلق القاعدة الاقتصادية المطلوبة وجلب الاستثمار بشقيه المحلي والخارجي أما السلبيات أو ما يسمى بلعنة البترول، فتتلخص في أن يكون البترول هو مدخل من مداخل عـدم توزيع الثروة. أي تتركز الموارد البترولية في فئات معينة وتقتصر عليها، وبالتالي يتم تغييب كامـل للإنجازات آنفة الذكر أعلاه. وبالتالي لا يكون للبترول معنى من وجهـة نظـر المـواطن الـسوداني العادي.

بالإضافة لهذا عدم وجود إستراتجية قومية واضـحة لكيفيـة اسـتغلال البـترول إلى قفزة عالية في الاقتصاد السوداني وتتركز الأنظار على موارد البـترول وتعـاني قطاعـات إنتاجية أخرى كالزراع وهم قطاع حيوي مهم ولكـن للأسـف نجـد أن البـترول حتـى الآن لم يتم توظيفه بالصورة المطلوبة بحيث تكون هناك إستراتيجية قوميـة واضـحة

للتنمية البشرية أو البنيات التحتية.

هذا الغياب أدى إلى إحباط عام لدى المواطن السوداني مما أدى أيضا إلي نوع مـن التكامـل في الاستمرارية في القطاعات الحيوية الأخرى كالزراعة والصناعة وأيقظ للأسف توجهات إقليمية وجهوية بحيث أنه ثروة قومية.

كيف يتم توزيعه أو تقسيمه بين الولايات المختلفة أيضا. رغم وجـود إيجابيـات للبـترول في إطار الناتج المحلي نجد أنه مازالت هنالك فجوات كبيرة لابد من سدها للاستفادة بصورة مـثلى وبها نوع من التوازن الإقليمي والجهوي كالتعليم والصحة الخ..وهذا جزء من لعنة البترول كـما حدث في نيجيريا عندما تقلصت موارد البترول فيها دخلت في موقف اقتصادي صعب ومازالـت تعاني منه إلى اليوم.

فالسودان يجب أن يتجنب هذا المطب - خاصـة أن الـسودان مقبـل عـلى مرحلـة حـساسة تتطلب رؤية جديدة. لابد من سياسـات اقتـصادية تـتماشى مـع الظـروف المقبلـة واسـتراتيجية قومية تنضوي تحتها تلك السياسات الاقتصادية الجديدة، أيـضا الـسياسات الجديـدة يجـب أن تكون في كيفية التعامل مع عامل البترول وكيفية التعامل مع الموارد الاسـتثمارية الأخـرى سـواء كانت محلية أو خارجية وهذا يتطلب سياسات محدده تجاه القطاع الاقتصادي الخاص الداخلي والخارجي وفي الوقت ذاته لابد من إيجاد مركز مالي قوي، يتحكم في المـوارد المحليـة ويوزعهـا بصورة عادية وشفافة وبصورة يمكن أن تكون مقبولة قومياً.

إذا لم يكن هذا الإطار موجوداً سيظل الـسودان في دوامـة عـدم تثبيـت الاقتـصاد وتحريكه في الإطار الصحيح. آثار البترول يجب أن تكـون وقتيـة وطويلـة المـدى، إذا تم توظيفها في أشياء وقتية كتوفير السلع الضرورية كالأدوية فيمكن أن يكـون الأثـر مباشراً، كما يمكن أن تكون آثاره المستقبلية في الصحة والتعليم، إذن المشكلة ليـست مشكلة جدل محسوم لأن موارد البترول لا تظهر إلا في المدى البعيد إذ هـذا يتوقـف على السياسات الحكومية الموجـودة وفي إطـار هـذه الـسياسات يمكـن أن يكـون لـه

مردود إيجابي وقتي ومردود متوسط المدى أو طويل.

عليه لو ركزنا على القطاع الزراعي الحيوي فهذا القطاع في الأعوام الماضية أهمل كثيرا وبالتالي عانت القطاعات الإنتاجية الأخرى المتشابهة هذه أيضا أدى إلى أن يعاني الاقتصاد السوداني رغم دخول البترول الذي خلق معادلة جيدة.

وللسودان مشكلة من الأرقام لأن القاعدة الإحصائية تكاد تكون غير موجودة ولو انتقلنا من قاعدة إحصائية معلوماتية كانت موجودة في السابق إلى حالة غير موجودة الآن، لانعدام هيئات الإحصاء في السودان.

لنأخذ معدل النمو مثلا حسب الأرقام الرسمية للاقتصاد السوداني متوسط النمو 6% فالمعيار الحقيقي لهذا النمو لابد أن ينعكس على حياة الناس في سوق العمل وأسعار السلع ودخول الناس إذا لم يحدث هذا يكون السبب واحد من اثنين:

1- أما الأرقام غير صحيحة.

2- أو أن سياسات التوزيع خاطئة.

وبالتالي هذا النمو ينحصر في طبقة محددة وطبقة صغيرة جداً، والقطاعات الأساسية في المجتمع لايكاد فيها أي آثار لهذا النمو.

وأن المعدلات ليست بهذا النمو ولكن مع هذه المعادلات ليست هناك سياسات توزيعية منضبطة بحيث يتم توزيع الدخل بصورة منتظمة على القطاعات المختلفة.

حوار مع التجاني الطيب

وزير المالية الأسبق

مدير صندوق النقد الدولي العراقي مع جريدة الرأي العام

العدد 2795 بتاريخ 2005/6/8م ص 8.

ملحق (3)

حول عائدات البترول

الميدان / العدد 1984، أغسطس 2003م:

اختصم الطرفان (الحكومة والحركة الشعبية) في مشاكوس وناكورو حول ثروة لم يستمتع بها حتى الآن شعب السودان – إذ لم ينعكس البترول رخاء لخفض تكاليف المعيشة – أو بدعم الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، السكن)... ولم ينعكس تصدير البترول واستغلاله حتى على أسعار المشتقات البترولية المنتجة محلياً.

فوق هذا وذاك فإن عائدات الثروة البترولية بشقيها (التصدير والمبيعات المحلية) لا يجري تضمينها بالكامل في موازنة الدولة – وحتى تلك التي يجري تضمينها من باب ذر الرماد في العيون فإن الصرف على الأمن والدفاع يبتلعها... ويبتلع الإيرادات الأخرى... ففي موازنة هذا العام 2003م تم تقدير إجمالي للصرف على الأمن والدفاع بحوالي 341 مليار دينار بينما قدرت حصيلة كل عائدات البترول لنفس العام بـ 249 مليار دينار!!

دون الخوض في تفاصيل اقتسام الإنتاج – وهل نصيب الحكومة الآن يعادل 40% أم أكثر أو أقل فان ما هو ملاحظ على صادر البترول خلال يناير يوليو 2003م أنه:

(1) كميات الصادر التي تعود للدولة يحددها الكونسسورتيوم المعروف باسم GNPOC «شركة النيل الكبرى لعمليات البترول» وهو الذي يهيمن بالكامل على ميناء التصدير بشائر وعلى العمليات الإنتاجية بالحقول... ولاتعرف الحكومة نصيبها إلا إذا أخطرت من قبل الكونسورتيوم البترولي لينحصر دور المؤسسة السودانية للنفط بعد ذلك في طرح عطاءات البيع دون التقيد بالسعر الأعلى كما

سنرى لاحقاً.

هذا فيه مساس بسيادة الدولة على إنتاجيها النفطي أو هو أشبه بالاستعمار البترولي (إيران ما قبل مصدق)... النصيب الحقيقي للدولة ورصد تكاليف الإنتاج وأي تكاليف أخرى سيجري خصمها من حصة الدولة (أو البلد)لابد من أن تكون تحت إشراف الطرف المستثمر والمحلي على حد سواء... لكن ما يجري يعكس الريب والشكوك في وقت تغرق فيه السلطة حتى أذنيها في الفساد المعلن وغير المعلن.

(2) يجري تصدير البترول السوداني من قبل عدة شركات نذكر منها: SINOCHIM, VITOL, TRAFIGURA. CHINA OIL بأسعار تتراوح بين 42.89 دولارًا – 26.92 للبرميل الواحد في الوقت الذي تتراوح فيه أسعار البترول عالمياً بين 28 – 30 دولارًا للبرميل في الوقت الذي يمتاز فيه الخام السودان بارتفاع معدل استخلاص المنتجات البيضاء منه (نافتا- بنزين – غاز طائرات – غاز أويل)... فإذا كان معدل تصدير البترول (نصيب الحكومة) في الشهر ما بين 5 – 6 ملايين برميل فان هذا الفارق شهريا يتراوح ما بين 20 مليون إلى 35 مليون دولار (بخلاف أرباح الشركة المصدرة) وهي أموال نكاد نجزم أنها تذهب لجيوب البيروقراطية الإسلامية المهيمنة على قطاع البترول أو لحسابات حزب الجبهة داخل وخارج السودان.

(3) رغم ضخامة العائدات من صادر البترول (120 – 130 مليون دولار شهرياً) العائد للدولة فان قطاع النفط يرزح تحت وابل من القروض التي لا يعرف أين استثمرت والتي تسدد من عائدات البترول بفوائدها (القرض الصيني – القرض الماليزي) حيث يسدد ما يعادل 50 مليون دولار شهرياً سداداً لهذه القروض وفوائدها وما يعرف بزيادة التكلفة إضافة لتكاليف نقل الخام أو تكريره... هذا يبتلع نصف عائدات صادر البترول الخام العائد للحكومة.

وإذ كانت هذه القروض قد اتجهت لتطوير الحقول أو بناء الخطوط أو توسيع

المصافي فالواجب أن تضاف لكلفة الاستثمارات النفطية ليتم استردادها لاحقاً من نصيب الكونسورتيوم في النفط الخام عبر السنوات... لا أن تعامل كقروض واجبة السداد نقدا وبالفوائد الربوية .

(4) عائدات البترول (صادر الخام والمشتقات البترولية زائداً حصيلة المبيعات المحلية) وإن ضربت عليها السرية الكاملة إلا أننا يمكننا أن نرصد الجوانب التالية:

(أ) صادر البترول الخام (نصيب الحكومة) يتراوح ما بين 5 – 6 ملايين برميل شهريا بسعر 24 – 26 دولارًا للبرميل أي ما يعادل 120 – 130 مليون دولار شهرياً. العائد السنوي المتوسط لخام البترول المصدر يبلغ 1.4 – 1.5 مليار دولار.

(ب) صادرات المشتقات البترولية الأخرى (بنزين + نافتا + غاز) تعادل حالياً ما بين 100 – 150 مليون دولار سنوياً.

(ج) مبيعات البترول المحلية في الأسواق الداخلية سنوياً تقدر بمبلغ 250 مليار دينار تصب في خزانة وزارة المالية.

مجموع هذه العائدات بالدينار السوداني تعادل 642 مليار دينار في حدها الأدنى وتفوق الـ 700 مليار دينار في حدها الأقصى ... بينما لا تحتوي الموازنة العامة إلا على مبلغ 249 مليار دينار مرصودة كتقديرات عائدات البترول السوداني.

إذن فالثروة البترولية حسب الاعتقاد تحتاج إلى:

(1) مراجعة اتفاقيات النفط بما يضمن سيادة الدولة على ثرواتها وليس القبول بالأمر الواقع.

(2) تحديد العائد السنوي الفعلي لهذه الثروة – نصيب المستثمرين ونصيب الدولة.

ومن ثم يمكن بعد إنجاز هذين الشرطين الانتقال لكيفية توزيع هذه الثروة (وليست قسمتها) بما يضمن أن تكون العائدات البترولية دعماً للتنمية والاقتصاد بشكل عام... وليس بالنسب المذكورة 50% - 48% - 2%. يمكن إدراج المناطق الأقل فقراً والمنتجة للنفط كأولوية للصرف عليها من عائدات البترول.

ملحق رقم (4)

البترول والبيئة الغابات ليست وحدها المتضررة

المفوضية القومية للبترول / والمردود البيئي

الأيام 2005/6/30 العدد، 8234 ، مهدي بشير

- **المفوضية القومية للبترول:**

عند فحص الموجهات العامة لعمل مفوضية البترول الواردة في اتفاق قسمة الثروة لانجد نصاً صريحاً يعنى بقضية الآثار البيئية المحتملة لعمليات البترول ومعالجتها، ونفتقد في هذه الموجهات كلمة mitigation أي التخفيف أو المعالجة وهي كلمة مفتاحية في أدبيات دراسة المردود البيئي بل هي الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدارسة.

أما الموجهات العامة والواردة في صدر المواد فتقول بضرورة تنمية البترول كمورد طبيعي غير متجدد باستخدام منهج التنمية المستدامة في إطار السياسات القومية الموضوعية للبيئة والتنوع الحيوي مع الأخذ بالموروثات الثقافية.. كما تتناول الموجهات ضرورة مراعاة حقوق المنفعة في الأرض للمجتمعات التي تقوم في أرض منفعتها عمليات البترول. أما عن اختصاصات المفوضية فيحصرها الاتفاق في وضع السياسات العامة ومراقبة تنفيذها – وضع الاستراتيجيات البترولية – التفاوض بشأن العقود – وضع اللوائح والقوانين – رعاية حقوق المجتمعات المحلية – التحكيم في النزاع بين المستويات المختلفة في الحكم. وهنا وفي هذه الاختصاصات لا نجد نصاً صريحاً في خصوص معالجة الآثار المحتملة، وبما أن تكوين المفوضية تكوين تنفيذي عالي المستوى (رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان وأربعة أعضاء يمثلون كلاً من الحكومة القومية وحكومة جنوب

السودان وأعضاء غير دائمين لا يزيدون عن ثلاثة أعضاء يمثلون الأقاليم أو (الولاية المنتجة للنفط) فلا نتوقع أن تنشغل المفوضية بغير وضع الاستراتيجيات والسياسات والتفاوض حول العقود، لا أتوقع أن تنشغل مفوضية بهذا التكوين بقضايا مثل معالجة الآثار البيئية.

- **السيناريو المتفائل:**

يفترض هذا السيناريو زيادة عدد الشركات الراغبة في التنقيب بعد سريان الفترة الانتقالية وقد ظهرت دلالات ذلك بطلب التنقيب في دار فور والنزاع بين شركة قديمة وأخرى حديثة التكوين حول الامتياز في مربع 8(ب) بجنوب السودان، إن حلول السلام ومراقبته بواسطة بعثة هائلة للأمم المتحدة تنتشر في ستة مواقع في السودان سوف يشكل حافزاً إضافياً للشركات الراغبة في الاستثمار في البترول السوداني إضافة إلى ما تستطيع الوصول إليه من امتياز عن طريق التفاوض، والمتوقع أيضا تحت هذا السيناريو تنمية الحقول المنتجة حالياً في الوحدة وهجليج وعداريل بعد زوال الهاجس الأمني.

وفي إطار هذا السيناريو المتفائل تقوم المفوضية القومية للبترول بتفويض أحد المؤسسات الاتحادية القائمة لترعى مسؤولياتها الواردة في الموجهات الأساسية لأعمالها والواردة في المادة 1/3 من اتفاق قسمة الثروة وتتولى عمليات معالجة الآثار البيئية للبترول على مستوى قومي ومن دون خلق هيكل مؤسسي جديد بل بالتعاون التام والمثمر والمتكافئ بين المؤسسة المكلفة والمفوضية لهذا الهدف القومي والمؤسسات ذات الصلة بهذا العمل، وسوف تعمل الجهة التي يتم تكليفها على الآتي:

- نشر الدراسات السابقة في مجال المردود البيئي والتي تمت في السنوات الماضية للاستفادة من مناهجها والنتائج التي توصلت إليها والمعالجات التي اقترحتها للآثار التي شخصتها للمكونات البيئية المختلفة.

- إجراء المزيد من الدراسات حول الحقول المنتجة في الجوانب الاجتماعية والتحول من الحياة الرعوية إلى الحياة المستقرة والتخلي عن إدارة القطيع الكبير والمتنقل.
- وضع الأسس والشروط لإبرام عقود لإجراء معالجات بيئية محددة مثل استزراع الغابات وتعمير المرعى الطبيعي.
- إعادة صياغة القوانين الخاصة بالبترول باللغة الإنجليزية منعاً للالتباس في المعنى وتعقيداته القانونية وكذلك نقل النصوص العربية إلى اللغة الإنجليزية منعا لاجتهادات المجتهدين ولتوحيد لغة التعامل في قطاع البترول من الناحية التشريعية.
- يكون تفويض هذه الجهة قومياً بمعنى أن تتولى المعالجات المطلوبة على المستوى القومي ومن دون المساس بالمسؤوليات تحت المركزية والواردة في مجال الموارد الطبيعية في اتفاق قسمة الثروة.
- تأسيس برامج عملية دورية للرصد والمتابعة والمراقبة مستخدمة الكوادر والإمكانات المؤسسية ذات الصلة والقائمة والعاملة في شتى مناطق السودان لآثار عمليات البترول لاسيما فيما يتعلق بالتلوث في قطاع النقل والتكرير والمجاري النهرية أو موانئ التصدير.
- العمل على تطوير مفهوم التنسيق من الحالة الديوانية التي لا تخلو عن كونها تمرين في العلاقات العامة وحسن الجوار إلى مفهوم ثقافي مهني هدفه العمل بالإمكانات المتاحة لتحقيق أهداف قومية سامية هي المحافظة على وحدة البلاد واستدامة عطاء موارده الطبيعية.
- **السيناريو الولائي:**

في هذا السيناريو تبقى المفوضية القومية للبترول جهازاً أعلى لوضع السياسات والاستراتيجيات حسب بروتوكول قسمة الثروة بينما تتمسك حكومة جنوب

السودان وولاية جنوب كردفان (وهي الجهات التي يصدر منها البترول حاليا) على حقهما في إدارة الموارد الطبيعية تشريعاً وتنفيذاً حسب بروتوكول قسمة السلطة، وقد يذهب هذا السيناريو بعيداً ويستخدم الحق الولائي في التفاوض والتعاقد مع الجهات الخارجية للمساعدة الفنية في قضايا دراسة الآثار البيئية ومعالجة الآثار السالبة لأن من أكبر محاذير هذا السيناريو هو وجود العدد الكافي من الكوادر البيئية المؤهلة داخل الولاية المعنية أو في جنوب السودان. وندرة الكوادر في المجالات المختلفة سوف تكون واحدة من المعضلات القادمة.

ملحق (5)

الحزب الشيوعي السوداني

البترول : قطاع جديد في الاقتصاد الوطني

تشكل عمليات التنقيب والاستخراج والتكرير والمصافي وخط الأنابيب وميناء الصادر، قطاعاً جديداً حديثاً في الاقتصاد الوطني، ورافداً وافر العطاء للدخل القومي، قـابلاً للتطـور والاتـساع، تتفرع عنه مشتقات عدة للصناعات الكيمائية ويفتح أسواقاً جديدة للمنفعة المتبادلة. وبإضافة هذا القطاع إلى قطاع المنـاجم والتعـدين الناشـط حاليـاً في مجـال الكـروم والـذهب ومـستقبل الخامات المطمورة، تتوفر مقومات لايستهان بهـا لبنـاء قاعـدة صـناعية تـدعمها مـصادر طاقـة زهيدة التكلفة، وتغذيها خامات زراعية وحيوانية متنوعة، وسـوق داخـلي وإقليمـي لمنتجاتهـا. على أن تحويل هذه الإمكانات إلى واقع، رهين بنجاح شعب الـسودان في وقـف الحـرب وفـرض السلام، وتكوين نظام حكم ديمقراطي تمثل التنمية الشاملة محور أسبقياته.

لتطلعات شعب السودان نحو الاستغلال الراشد لثرواته، ومن بينها البترول والمعـادن، تـاريخ طويل منذ فجر الاستقلال. حيث صدر أول قانون للـثروة النفطيـة عـام 1958م. وانـسلخ اثنـان وأربعون عاماً حتى تحقق استخراج النفط وتصديره في مطلـع الألفيـة الثالثـة. وحـصلت خـلال تلك الفـترة ثـلاث عـشرة شركـة عـلى امتيـاز التنقيـب: إيطاليـة، فرنـسية، بريطانيـة/ هولنديـة، أمريكية، كويتية... وكانت نقطة التحول عام 1974م عنـدما انتقلـت شركـة شـيفرون الأمريكيـة بعمليات التنقيب من البحر الأحمر إلى غرب وجنوب السودان. وتفجر البترول بكميات تجاريـة من بئر أبو جابرة جنوب كردفان عام 1979م ثم بئر الوحـدة في الجنـوب... وكـان تقـدير حجـم

الاحتياطي 250 إلى 300 مليـون برميـل. ارتفعـت التقـديرات الآن إلى 900 مليـون برميـل بعـد اكتشاف حقول جديدة في تلك المناطق. وكانت تقديرات شيفرون أن يبدأ الإنتاج والتصدير عام 1986م. لكنها اضطرت لإيقاف نشاطها عام 1985 بعد هجمات الجيش الشعبي عـلى منـشآتها. ولم تخسر شيفرون بعد تجميد نشاطها وانسحابها، حيث عوضتها الحكومة الأمريكيـة مـا يقـدر بمليار دولار خصماً عـلى التزاماتهـا الـضريبية، شـأن الـشركات الأمريكيـة الكـبرى التـي تتعـرض استثماراتها لخسائر في مناطق النزاعات الخطرة، ثم باعت شيفرون امتيازها للمؤسـسات الماليـة للجبهة الإسلامية تحـت غطـاء شركـة كونكـورب التابعـة لرجـل الأعـمال، وأحـد كـوادر الجبهـة التجارية والمالية، جـار النبـي، الـذي كـشف أسرار العمليـة وصراعـات المـصالح داخـل حكومـة الجبهة، في أحاديث صحفية لا تنقصها الصراحة في يوليو 1999. وبعد تصفية مـشكلة شـيفرون، انفتح الباب لدخول شركات جديدة أجنبية أفادت من تجارب شيفرون، ووجدت الطريق ممهداً سواء في استغلال الآبار الدارة للنفط أو مـشروع المـصافي وخـط الأنابيـب وميـنـاء الـصادر وكـان بمقدور حكومة الـسودان اسـتثمار هـذه المزايـا للحـصول عـلى شروط أفـضل في تعاقـداتها مـع الشركات الوافدة.

طول الفترة الزمنية وتعرج المسار طوال أربعـة عقـود، لا ينـتقص شـعب الـسودان حقـه في الاعتزاز باحتياطيه النفطي، ولا يجرح اعتزازه كون التنقيب بـدأ في عهـد دكتاتوريـة مـايو. فقـد أطاح بالأولى، والثانية ليست عصية على قدراته وإرادته.

شركات وتعاقدات:

تتراوح الفترة الزمنية لتعاقد الحكومة مع الـشركات بـين 20 عـلى 30 عامـاً، وهـذا يعنـى ضمناً أن الشركات بما لها من خبرة ووسائط عملية، اطمأنـت إلى أن الفـترة تـضمن لهـا اسـترداد استثماراتها وأرباحها، وتمنحها أسبقية نسبية في استكشاف حقول جديدة بنفقات أقـل، اعـتماداً على البنى التحتية التي شيدتها، وما اكتسبت مـن معرفـة باقتـصاد الـسودان وسياسـاته الماليـة ومعاملاته الدولية.

شكلت الحكومة مع الشركات الثلاث التي دخلت بعد شيفرون اتحاداً مالياً - كونسورتيوم - باسم شركة النيل الكبرى، توزعت الأنصبة فيه بالنسبة التالية: شركة الصين الوطنية 40% وشركة بتروناس الماليزية 30% وشركة أراكيس الكندية 25% وحكومة السودان (باسم شركة سودابت) 5% وحلت شركة تالسمان الكندية محل أراكس.

وتشير التقديرات الأولية التي نشرت حتى الآن إلى أن حجم استثمارات والشركات الثلاث يبلغ 3.5 مليار دولار في مجمل العملية من الآبار حتى الصادر. ويفسر دخول الصين بتوسع تعاملها الاقتصادي مع السوق السوداني منذ الستينيات، وانتشار استثماراتها النفطية في الخارج لأن احتياطيها النفطي ماعاد يسد احتياجاتها، ولها استثمارات بترولية في نيجيريا وبيرو وتايلاند وكازخستان، وتستفيد من هذه الاستثمارات في تخفيف فائض اليد العاملة في سوقها الداخلي باستخدام آلاف الأيدي العاملة الصينية في مجال استثماراتها النفطية وغير النفطية، يقدر عدد العمال الصينيين في السودان بسبعة آلاف، أما شركة بتروناس فوثيقة الصلة برأس المال الإسلامي العالمي واستثمارات الجبهة الإسلامية في ماليزيا.

وكانت أراكس ضحية جهود الحكومة الكندية لتوسيع نشاط الشركات الكندية في سوف النفط من جهة، والضغوط التي مارستها منظمات حقوق الإنسان على كندا وأراكس للانسحاب من السودان جراء موقف حكومته من حقوق الإنسان ومساندة الإرهاب، فاستجابت أراكس ذات القدرات المالية المحدودة بعد أن هبطت قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية، وباعت أسهمها لشركة تالسمان، أكبر الشركات الكندية في مجال استثمارات البترول داخل كندا، وفي بحر الشمال والجزائر وترنداد وإندونيسيا. وسارعت الحكومة الكندية لمساندة كبرى شركاتها، بحجة أن انسحاب تالسمان أن يمنع شركات أخرى أن تحل محلها. ويقترب موقف الحكومة الكندية من موقف عدد من دول الاتحاد الأوروبي، المتنافسة على الأسواق،

ولا يرضيها أن تترك السوق السوداني للدول الآسيوية، خاصة في مجال البترول والمعادن والمنشآت الكبرى. وبهذه الحجة أعلنت تالسمان أنها سوف تستثمر في البترول الإيراني رغم قرار المقاطعة والحصار الأمريكي. وعندما تعاظم الضغط على الحكومة الكندية، لجأت للمناورة، وأرسلت وفداً رفيع المستوى للتمهيد لإنشاء تمثيل دبلوماسي لها في الخرطوم، وللتحقيق في الاتهامات الموجهة ضد تالسمان بأنها سمحت للطائرات الحربية للجيش السوداني باستخدام مطاراتها في حقول البترول: وبأنها نقلت (عبر طرف ثالث) شاحنات وقطع غيار لحكومة السودان من السوق الأسود في بلغاريا، ثم تفرغت للمناورة في الاتجاهين. أعلنت تالسمان أنها ستوفر أطرافاً صناعية لضحايا الحرب والألغام، واقترحت على حكومة السودان حفظ نصيب المديريات الجنوبية من عائدات البترول في «صندوق خاص» حتى تنتهي الحرب وتتمكن تلك المديريات من التصرف بحرية في نصيبها، وفي الاتجاه الثاني أعلنت كندا أنها ستطرح موضوع الحرب في السودان على مجلس الأمن!

رغم دخول شركات للتنقيب والاستثمار بعد تصدير النفط - شركة نمساوية سويدية وشركة كندية، أعلنت وزارة الخارجية الكندية أن الشركة لم تستشرها - فان الصراع الدولي و الإقليمي حول تداخل النفط والحروب الأهلية وحقوق الإنسان سيظل ملتهبا ومتجدداً. وعلى سبيل المثال نشرت مجلة إيكونومست في عددها الاستخباري المخصص للسودان للربع الثاني من عام 1999م، أن حكومة السودان تعتقد أن عائد البترول سيمكنها من الحصول على السلاح بما يحقق لها تفوقاً على الجيش الشعبي. وفي مجال آخر من مجالات الصراع، يواجه صادر البترول السوداني، على صغر حجمه ضغوط الدول الصناعية الكبرى على دول الأوبك لزيادة إنتاجها كيما تنخفض أسعار البترول في السوق العالمي!

خط الأنابيب - المصافي - محطة الطاقة الكهربائية:

تتولى شركة النيل الكبرى تكلفة إنشاء وتشغيل وصيانة خط الأنابيب - طوله

1616 كيلو مترًا – بتكلفة مليار دولار، وطاقة 150 – 200 ألف برميل في اليوم، قابلـة للزيـادة. أما المصافي، فهناك مصفاة بورتسودان التي امتلكتها حكومة السودان، وطاقتهـا 25 ألـف برميـل في اليوم، ومصفاة الأبيض وطاقتها 10 آلاف برميل في اليـوم ومـصفاة الخرطـوم بطاقـة مماثلـة، وتعاقـدت الحكومـة مـع شركـة صـينية لتـشييد محطـة حراريـة لتوليـد طاقـة كهربائيـة (200 ميجاواط) بجوار مصفاة الجيلي التي تمدها بفائض الغـاز، بتكلفـة 160 مليـون دولار... ومـازال الافـتراض قائمـاً أن تـوفر المـصافي الحـد الأدنى مـن الاسـتهلاك المحـلي مـن الفـيرنس والبوتوجـاز والجازولين وكمية محدودة من البنزين.

عائد البترول – عائد الصناعات الزراعية – عائد المغتربين:

للبترول في عالمنا المعاصر وزنه السياسي والاقتصادي، ونفـوذه الاسـتراتيجي العـسكري، لكنـه ليس العصا السحرية لحـل أزمـات اقتـصادنا الـوطني المزمنـة، وربمـا أصـبح عـاملاً مـن عوامـل تفاقمها. ونظرة مقارنة عابرة لعائدات البترول بعائدات بعض قطاعات الاقتصاد السوداني، كفيلة بوضعه في حجمه الحقيقي.

فقـد تراوحـت عائـدات المغتربـين بـين 300 و 230 مليـون دولار سـنوياً، وفـق تقـديرات بروفيسور محمد هاشـم عـوض (الأيـام 19 مـن فبرايـر 2000م) وقـد ثـابر المغتربـون طـوال سـنوات الإنقـاذ عـلى أن سياسـات الحكومـة حـدت مـن تـدفق إسـهاماتهم التـي يمكـن أن تتـضاعف رغـم تـدني مرتبـات وأجـور دول المهجـر، وأن التـسهيلات المعلنـة بعـد قـرارات 4 رمضان جـاءت متـأخرة وضـعيفة الحـافز. وأورد عـدد مجلـة إيكونمـست الـسالف ذكـره أن عائدات صادرات الزراعة والثروة الحيوانيـة لمنتـصف عـام 99 بلغـت 444 مليـون دولار. أمـا عائدات البترول لنصيب السودان حسب الأرقام التي وردت في الوثائق الرسمية فلا تزيد عـن 247 مليون دولار في العـام، ويـزداد نـصيب الـسودان الـسنوي طـرداً مـع اسـترداد الـشركات الأجنبية لاستثماراتها وأرباحها، لكن وثائق الدول لا تحدد كمية احتياطي البـترول المتبقيـة في

نهاية فترة التعاقد. ومن هذه الأرقام والمعطيات يظل القطاع الزراعي الحيواني المصدر الأول للدخل القومي والمورد الأول للعملة الصعبة، والقطاع الأول بالرعاية والأسبقية في الاستثمار والتقنيات الحديثة، إذا اتعظنا بتجارب الدول النامية التي أهملت قطاعها الزراعي الحيواني عندما أعمي بصيرتها وهج الغاز اللاهب المنبعث من فوهات آبار البترول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية من نيجيريا إلى المكسيك .. وتمت الموعظة إلى الدول السابحة في بحر البترول في الجزيرة العربية والخليج، التي وظفت عائد البترول في استزراع وتشجير الصحراء حتى استوردنا منها الحليب السعودي.

عائدات البترول لإعادة تعمير وتأهيل وإصلاح الاقتصادي الوطني:

لسنا من دعاة الانتظار السلبي اليوم في ضمير الغيب، إننا ندعو شعبنا أن يستجمع قدراته على الضغط السياسي، ليفرض على حكومة الجبهة استثمار عائدات البترول – على شحها – لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية في مجالات محددة: اقتطاع نسبة محددة من العائد لسداد الديون الأجنبية، ونسبة لتعمير مناطق آبار النفط في الجنوب والغرب وميناء الصادر، ونسبة لتخفيض أسعار المواد البترولية للإنتاج الزراعي والصناعي والنقل والمواصلات، وترتفع النسب مع ارتفاع نصيب السودان من العائد. على أن الأكثر أهمية من حجم النسب، هو تخطيط سياسة بترولية ذات مسارين: الأول: تحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي، على الأقل من الفيرنس والغاز والجازولين، والشروع في إنشاء صناعات مشتقات البترول، ومراكمة وتطوير خبرة سودانية علمية فنية وإدارية لتقليص دور الشركات الأجنبية في المستقبل. والثاني، إدراك مستجدات السوق العالمي الذي تسيطر عليه الدول الصناعية الكبرى وآليات العولمة.

ملحق (6)

اتفاقية السلام 9 من يناير 2005م

موارد البترول:

مبادئ موجهة لإدارة وتنمية قطاع البترول:

يتفق الطرفان على أن أساس الإطار المحكم، المتفق عليه لتنمية قطاع البترول خلال الفترة الانتقالية يتضمن ما يلي:

استغلال مستدام للبترول كمصدر طبيعي غير متجدد متفقاً مع:

أ) المصلحة القومية والصالح العام.

ب) مصلحة الولايات / الأقاليم المتأثرة.

ج) مصالح السكان المحليين في المناطق المتأثرة.

د) السياسات القومية للبيئة وأسس المحافظة على التنوع الحيوي ومبادئ حماية التراث الثقافي.

يمكن المستويات الحكومية الملائمة بالتشاور مع المجتمعات المحلية ذات الصلة، من تنمية وإدارة المراحل المختلفة لإنتاج البترول داخل الإطار الشامل لإدارة تنمية البترول خلال المرحلة الانتقالية.

إيلاء الاهتمام اللازم لتهيئة المناخ المناسب لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقليص المخاطر المتصلة بعد التثبت من نتائج الاستفتاء المصير في نهاية الفترة الانتقالية.

تهيئة مناخ اقتصاد كلى مستقر يعزز على استقرار قطاع البترول.

استشارة الأشخاص الذين يتمتعون بحقوق ملكية في أراضٍ تتأثر بقرار تنمية الموارد الطبيعية في باطن الأرض، وإيلاء الاعتبار اللازم لوجهات نظرهم ويكون لهم نصيب في عائدات تلك الموارد.

الأشخاص الذين يتمتعون بحقـوق ملكيـة في أرض لهـم الحـق في التعـويض العـادل بـسبب الاستيلاء على الأرض أو تنميتها لاستخراج الموارد الطبيعية من باطن الأرض.

المجتمعات المحلية التي تباشر في أراضيها تنمية الموارد الطبيعية من باطن الأرض لها الحـق في المشاركة من خلال الولاية/ الإقليم في مفاوضات التعاقد على استغلال تلك الموارد.

بصرف النظر عن النزاع بشأن ملكية الأرض والموارد الطبيعية المتصلة بها يتفق الطرفان على إطار لتنظيم وإدارة تنمية البترول في السودان خلال الفترة الانتقالية.

المفوضية القومية للبترول:

يتفق الطرفان على إنشاء مفوضية قومية مستقلة للبترول خلال الفترة قبل الانتقالية وتتخذ قراراتها بتوافق الآراء.

مع الأخذ في الاعتبار الأحكام الواردة في غير هذا المكان من الاتفاقية تتكون مفوضية البترول القومية على النحو التالي:-

أ) رئاسة مفوضية البترول القومية بالتناوب بين رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان. ويكونان عضوين دائمين.

ب) أربعة (4) أعضاء دائمون يمثلون الحكومة القومية.

ج) أربعة (4) أعضاء دائمون يمثلون حكومة جنوب السودان.

د) أعضاء غير دائمين بما لا يتجاوز ثلاثة أشخاص (3) يمثلون الولاية/ الإقليم المنتج للبترول الذي تجرى تنميته.

تكون للمفوضية القومية للبترول المهام التالية:

إعداد السياسات العامة والموجهات المتعلقة بتنمية وإدارة قطاع البترول وفقاً للفقرة 3-1-1.

رصـد وتقـويم تنفيـذ هـذه الـسياسات لـضمان خـدمتها للمـصلحة العليـا لـشعب

السودان.

وضع الاستراتيجيات والبرامج لقطاع البترول.

التفاوض لإبرام كل عقود استكشاف وتنمية البترول في السودان والتأكد من توافقها مع مبادئ وسياسات المفوضية القومية للبترول ومبادئها الموجهة.

إعداد اللوائح والإجراءات الداخلية الخاصة بها.

عند الاضطلاع بأعبائها المشار إليها في الفترة 3-4 أعلاه تأخذ مفوضية البترول القومية في الحسبان الاعتبارات ذات الصلة بما في ذلك ما يأتي:

الفوائد التي تعود على المجتمعات المحلية المتأثرة من التنمية من عقود البترول.

مدى إدراج وجهات نظر الولاية / الإقليم والمجموعات المتأثرة في العقود المقترحة.

إذا قررت المفوضية القومية للبترول والموافقة على العقد يحق للأشخاص الذين لهم حقوق ملكية على الأرض والمتضررين من القرار طلب اللجوء إلى التحكيم أو القضاء.

إذا لم يوافق الأعضاء غير الدائمين في المفوضية القومية للبترول الذين يمثلون الولاية/ الإقليم بالإجماع على قرار المفوضية لا يوقع وزير البترول القومي على العقد ويحيل الأمر إلى مجلس الولايات / الأقاليم. وإذا رفض مجلس الولايات / الأقاليم الاعتراض بأغلبية الثلثين، يوقع وزير البترول القومي على العقد. وإذا لم يرفض مجلس الولايات / الأقاليم الاعتراض بأغلبية الثلثين خلال جلسات 24 يوما من استلام القرار يحيل مجلس الولايات / الأقاليم الاعتراض خلال تلك المدة وبأغلبية الثلثين إلى آلية ينشئها المجلس للتحكيم في الاعتراض. ويتم إصدار قرار التحكيم خلال ستة أشهر من الإحالة إليها. ويكون قرار التحكيم ملزماً.

إذا وافقت المفوضية القومية للبترول على العقد، يوقع الوزير القومي المسؤول عن شؤون البترول على العقد نيابة عن حكومة السودان.

عند اضطلاعها بمهامها بموجب الفقرات الفرعية 3-4-1 و 3-4-2 و 3-4-3 و 3-4-5 من الفقرة 3-4 تكون عضوية مفوضية البترول القومية من الأعضاء الدائمين فقط.

عند اضطلاعها بمهامها بموجب الفقرة الفرعية 3-4-4- من الفقرة 3-4 تشمل عضوية مفوضية البترول القومية الأعضاء الدائمين وممثلي الولايات / الأقاليم المنتجة للبترول محل التفاوض وينظر في أمر الموافقة عليها.

عقود البترول الراهنة:

تعين الحركة الشعبية لتحرير السودان عدداً محدوداً من الممثلين لبحث كل عقود البترول الراهنة وللممثلين الحق في الاستعانة بخبراء فنيين. ويوقع كل أولئك الذين يحق لهم الإطلاع على العقود اتفاقات بالتزام السرية.

لا تخضع العقود لإعادة التفاوض.

إذا رئى أن العقود تشتمل على ما يتسبب في مضار بيئية واجتماعية أساسية تتخذ حكومة السودان الإجراءات العلاجية اللازمة.

يتفق الطرفان على أن عبارة «العقود الراهنة» تعني العقود التي تم التوقيع عليها قبل تاريخ توقيع اتفاقية السلام الشامل.

الأشخاص الذين تنتهك عقود البترول حقوق ملكيتهم للأرض، يحق لهم التعويض. وعند إثبات الانتهاك بموجب إجراء قانون صحيح يكون أطراف العقد ملزمين بتعويض الأشخاص المعنيين بقدر حجم الضرر الواقع عليهم.

مبادئ موجهة لاقتسام عائدات البترول:

يتفق الطرفان على أن الأساس لوضع إطار محكم متفق عليه لاقتسام الثروة الناتجة عن موارد البترول في جنوب السودان يشمل الآتي:

يوازن إطار اقتسام الثروة الناتجة عن استخراج الموارد الطبيعية بين احتياجات التنمية القومية وإعادة أعمار جنوب السودان.

يتفق الطرفان على أن معادلة اقتسام العائدات من موارد البترول تكون على الوجه المبين في هذه الاتفاقية.

لأغراض هذه الاتفاقية، يكون (صافي الدخل من البترول) هو جملة صافي الدخل من: صادرات البترول الحكومي ، وإمدادات البترول الحكومي المسلم للمصافي تقوم صادرت البترول على أساس السعر الفعلي للنفط تسليم ظهر السفينة (فوب) ناقصاً تكلفة نقل البترول إلى موقع التصدير، ويشمل ذلك خط الأنابيب والإدارة، يقوم البترول المسلم إلى المصفاة على أساس متوسط أسعار التصدير (فوب) في آخر شهر ميلادي تمت فيه مبيعات نفط الصادر، ناقصاً التكاليف التي كان يمكن أن تترتب على التسليم لأي موقع تصدير بما في ذلك تكاليف النقل بخط الأنابيب وتكاليف الإدارة.

ينشأ حساب تثبت إيرادات البترول من صافي إيرادات البترول الحكومي ويتحصل من مبيعات الصادر الفعلية التي تتجاوز سعراً قياسياً يتفق عليه. ويحدد السعر القياسي سنوياً ضمن الموازنة السنوية القومية وفقاً للمتغيرات الاقتصادية.

يتفق الطرفان على تخصيص نسبة لاتقل عن 2% من إيرادات البترول للولايات / الأقاليم المنتجة للنفط حسب الكمية المنتجة في تلك الولايات / الأقاليم.

بعد الدفع لحساب تثبيت إيرادات البترول للولايات / الأقاليم المنتجة للنفط يخصص – من بداية الفترة قبل الانتقالية 50% من صافي إيرادات البترول المستخرج من آبار البترول في جنوب السودان لحكومة جنوب السودان وتخصص الخمسون في المائة المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان.

ينشأ صندوق لأجيال المستقبل عندما يصل الإنتاج القومي للنفط إلى مليوني برميل يومياً (2 مليون) ويجوز أن يخفض هذا المعيار الإنتاجي إلى مليون برميل يومياً كجزء من الإجراءات العادية في موازنة الحكومة القومية.

يتفق الطرفان على أن تكون الصناديق والحسابات الخاصة المشار إليها في هذه الاتفاقية والحسابات المستقبلية في إطار عمليات الموازنة.

ملحق (7)

FORM OF BID SECURITY

(Note: The Bidder may submit either a Bond in this form or a Bank Guarantee)

Bond No…………………Date Bond Executed ……………………………..

By this bond we (name of bidder)………………………(hereafter called the PRINCIPAL) as principal and (Name of Surety) …………………… are held and firmly bound unto the KENANA SUGAR COMPANY Limited (Hereafter called the owner) as oblige ,in the sum of ………… insert amount in words and figures) for the payment of which sum , well and truly made , we ,the said principal and surety bind ourselves ,our successors and assigns ,jointly and severely ,firmly by these presents.

Sealed with our seals and dated the ………………..day of ……..............

WHEREAS the principal has submitted a written bid to the owner dated day of ………..19………………………………………………………………

(To be ascertained as per each equipment tendered for)

NOW ,THEREFORE , the conditions of this obligation are:

(1) If the principal withdraws his Bid during the period of bid validity specified in the form of Bid; or

(2) If the principal, having been notified of the acceptance of his bid by the Owner during the period for bid validity:

(a) fails or refuses to execute the Form of Agreement in accordance with the Instructions to Bidders; or

(b) fails or refuses to furnish the performance Guarantee in accordance with the Instructions to Bidders,

Then this obligation shall remain in full force and effects, otherwise it shall be null and void.

Provided however that the Surety shall not be :

Liable for a greater sum than the specified penalty of this bond.

Ms. Anne O. Krueger

Acting Managing Director

International Monetary Fund

Washington D.C 20431

Dear Ms. Krueger ,

We have carried out with the Fund staff discussions on the successful implementation of the 2004 Staff Monitored Program (SMP) and the Article IV consultation. We have also reached agreement on strong SMP for 2005 ,which maintains macroeconomic stability , while incorporating the substantial resources needed to meet the peace agreement.

The government believes that the policies set forth in the attached memorandum of Economic and Financial Policies (MEFP) are adequate to achieve the objectives of the program. In light of the uncertainties surrounding the support from the International Community and oil prices ,w may take further measures that may become appropriate for the purpose of implementing the program . Sudan will consult the Fund on adopting revision of the policies contained in the MEFP.

We look forward to the executive Board's discussion of our performance under the 2004 SMP and endorsement of the strength of our policies under the2005 SMP. We believe that the policy content of these programs is equal in strength to a Rights Accumulation Program (RAP). We will also redouble our efforts with international creditors to obtain finance assurances for debt relief under the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) framework and allow Sudan to move expeditiously to a RAP. However , in the event that such assurances are delayed , we would like the Fund to explore other options to resolve Sudan's arrears with the IMF I a timely manner to allow the

normalization of Sudan's financial relation with its international creditors and the resumption of external assistance.

In light of the substantial financing needs for post-peace reconstruction ,we propose to maintain the payment to the Fund at the 2004 program level of US$ 30 million . we hope that both the Board and management will take into consideration the need to finance new commitments arising from the peace agreement.

Sincerely Yours,

/S/ /S/

Al- Zubeir Ahmed Al- Hassan Dr. Sabir Mohamed Hassan

Minster of Finance Governor

&

National Economy Bank of Sudan

Ministry of Finance & National Economy

Table 1. Sudan: Quantitative Indicative Targets of 2005 Staff- Monitored Program

(In billions of Sudanese dinars ,unless otherwise indicated)

Cumulative Change During 2005 1 /

Dec.2004 1st . quarter 2nd. Quarter 3rd. Quarter 4th. Quarter

Actual2 indicative Mid-year Indicative End-Year

Target Program Program

Bank of Sudan Net domestic Assets 3 129.5 20.5 11.8 19.7 14.3

Domestic Financing of the fiscal deficit 4/ -100.4 -4.0 -6.3 -6.4 17.5

Privatization 0.0 4.3 6 9 10.0

Contracting or guaranteeing of external non-concessional

Debt by government & BOS (in millions of US $)5/ 310.2 .. …. … … …

Gross official usable reserves (in millions of US $)6/ 1.334 1,334 80.0 180.0 280.0 420.0

Payments to the Fund (in millions of US $) 32.4 …. …. 15.0 …. ……

Memorandum Terms

Broad Money 3/ 960.4 78.9 128.0 193.3 268.9

Oil saving account 129.0 18.4 32.7 49.8 72.6

1/ Cumulative change from end of the previous year .

2/ Outstanding Stick at end-of-year .

3/ NET BOS financing is defined as borrowing by the central bank form BOS (including GMCs) minus central government deposits at the BOS (excluding deposits accumulation in the OSA).

4/ Defined as total net borrowing by the government , including net borrowing from Bank of Sudan (GMCs and changes in deposits of the central government with BOS but excluding OSA) ,net sales of GMCs outside the BOS, revenues from privatization and payments of internal domestic debts.

5/ this indicative target applies not only to debt as defined in point No. 9 of the Guidelines on Performance Criteria with Respect to foreign debt (Decision No. 12274 – 00/ 85 , August 24/2000) ,but also commitments contracted and guaranteed for which value has not been received. Debt will be deemed to be concessional when t currency – specific discount rate (determined by the market related commercial interest reference rates (CIRR) as published by OECD) applied to the contractual schedule of charges and principal payments ,indicates grant element of at least 35% . the indicative target excludes the financing of the Merowe hydropower Project.

6/ Include foreign banknotes in the results of the BOS.

7/ Central government expenditure on medical care ; health services ,poor students' support ,supplement to poor consumers of electricity ; social and health insurance ; water ,health and education development.

SUDAN

Technical Memorandum of Understanding

1. This memorandum specifies the understanding reached with the Fund staff regarding the quantitative benchmarks and indicative targets for 2005 staff – Monitored Program (SMP).

2. The 2005 SMP relies on five quantitative indicative targets for the first and the third quarters of the year and an equal number of quantitative semi-annual benchmarks. The quantitative targets are: (i) Ceilings on the change in net domestic assets of the Bank of Sudan (BOS) ; (ii) Ceilings on the domestic financing of the fiscal deficit (iii) floors for the buildup of gross usable reserves of the central bank (iv) Ceilings on new nonconcessional external loans contracted or guaranteed by the government or the central bank (v) floors for payments to the Fund

Board Money and oil revenues will be monitored as memorandum items. All the targets and benchmarks are presented in attachment I table1.

3. The relevant definitions quantitative indicative targets and the oil revenue adjustor are set out hereafter .

4. Net domestic assets (NDA) of the BOS are defined as the sum of the Net Domestic Credit of the BOS , the net issue money market instruments and other items net (OIN) of the BOS. The Net Domestic Credit of the BOS is defined as total credit to the central government (including government musharaka certificates (GMCs) and government investment certificates (GICs) minus total claims on banks. The definition of the central government comprises all accounts of the line ministries and agencies controlled by them (corresponding to group No.11, Group No. 12 ,and some accounts of the Group No. 19 in the BOS general ledger), *the Zakat* funds (recorded under group No.13) and margin deposits placed with BOS by the central government against letters of credit issued by the BOS . Te definition includes all oil –related accounts controlled by the government. The identification of all accounting balances recorded under OIN has been established with the help of IMF ‘s statistics department mission in May 2000 and is detailed in the corresponding report.

5. **Domestic financing of the fiscal deficit** is defined as **t**otal net domestic borrowing by the central government ,including net borrowing from banking (including GMCs and GICs) , net sales of GMCs and GICs outside the banking system ,revenues from privatization and repayments by the central government of internal domestic debts to public agencies , banks and private companies. The definition of central government for the purpose of this of this criterion is the same as one applied for NDA of the BOS.

6. **Gross usable official reserves** are foreign reserve assets (as defined in the balance of payments annual) ,that are controlled by the BOS and are immediately and unconditionally available for meeting balance of payment needs . They consist of balances on accounts maintained with overseas correspondent banks and foreign exchange banknotes in the vault of the BOS.

7. **Contracting guaranteeing of new non-concessional external debt** by the government or the BOS applies not only to debt as defined in point No.9 of Guidelines on Performance criteria with respect to Foreign debt (Decision no. 12274 – 00/85) ; August 24 ,2000) but also to commitments contracted or guaranteed ,for which value has not been received . Debt will be deemed to be concessional when the currency specific discount rate applied to the contractual schedule of charges and principal payments ,indicates a grant element of at least 35%.

8. **Broad Money** is defined as the sum of local currency circulating outside of the banks ,banks' demand and time and savings deposits. It also includes transferable deposits and margin deposits against letters place by local; government ,non-financial public enterprises and non-bank private sector with BOS.

9. **The oil revenue adjustor** will be applied as follows: oil revenue arising from an export price of over $30 per barrel for crude oil export, f.o.b. Port Sudan , will be deposited in a government account at the BOS. However , amounts will be transferred, if necessary, to the government , at least on a quarterly basis, to ensure that government oil exports receipts match the amounts targeted under the program. The program targets for domestic financing of the budget deficit and for changes in the NDA of the central bank will be reduced, and the international reserve target will be raised by the difference between programmed and actual revenues accumulated in the oil savings account . In the event of oil revenue shortfalls below the program targets, the accumulated balance at the BOS can be drawn down to make up the shortfall in revenue; correspondingly, the program targets for domestic financing of the budget deficit and NDA will be raised , and the international reserve target reduced.

For program purposes, a loan is considered concessional if the grant element is at least 35% calculated using a discount factor based on the commercial interest Reference Rates (CIRRs) published by the OECD plus Margins depending on the loan Maturity. The margins are 0. 75 percent for repayment periods of less than 15 years, I percent for 15-19 years, I.15 percent for 20-29 years, and I.25 percent foe 30 years or more. The average of the CIRRs over the last ten years will be used for loans with maturity of at least 15 years and the average of the CIRRs for the preceding six months will be used for shorter maturities

ملحق(10)

English edition -4th quarter 1999

The impact of oil development on the peace process in Sudan

Presented for the Italian campaign, Sudan: a people without rights

Milan, September 17, 1999

Abstracts

The recent commencement of oil sales from Sudan could lesson the peace hopes. The goal of Khartoum regime is not only making Sudan a model Islamic state, but also of being the vehicle to which their brand of extreme Islam - was to be spread to the whole of Africa. In order to accomplish this, it needs the resources of the South at its disposal, mainly water and oil, as well as the technical assistance and unquestioning complicity of the West.

Canadian petrol Companies

For over 5 years, oil companies have been working in the Sudan to develop the oil industry there. The first Canadian company to get involved was a little known Calgary based oil company, Arakis Energy Corp. This corporation had been partnering with the Sudanese government, in a business consortium which also includes the state owned oil companies of China and Malaysia ; the Greater Nile Petroleum Operating Company (GNPOC). By Arakis own admission, they were providing over 10.000 barrels of oil per day to the Sudan government refinery in El Obeid, a city in the middle of Sudan which has very few civilian vehicles. El Obeid is, however, a major air force base and center for military operations against the Sudanese people in southern Sudan and the Nuba mountains.

In order to ensure that production went ahead as planned, the area had to be secured against any possible threats from the opposition. In 1994, a campaign of terror spread into northern Bahr El Ghazal, especially around the Heglig and Bentiu oil fields. Local militias, known as Murahaleen, as well as splinter factions under warlords such as Kerubino Kwanyin Bol, and Paulino Matep, were heavily armed by Khartoum, and given the task of creating havoc in the area. These raiders were (and continue to be) very successful in causing widespread displacement of any ethnic groups in the area considered to be a potential opposition to the government. Thousands of internally displaced people began fleeing the oil field sites and areas within a 200 kilometer proximity radius. The militia raids and forced displacement hit an all time high, and was a major factor in precipitating the famine last year, in which an estimated

200.000 people died. Thousands more are living in peril, and are still facing death.

Yet Arakis had little credibility in Western stock markets. The shadowy connections between that company and various Pakistani business associates - some of whom were implicated in the BCCI scandal a few years back, scared away investors. The result being that Arakis was unable to raise the capital to complete the oil development - especially the 1500 kilometer pipeline from the oil fields to Port Sudan. In 1998 Talisman, another Canadian oil company, bought out Arakis. Talisman is the largest Canadian based independent oil and gas producer. Talisman's main areas of operation are Canada, the North Sea, Indonesia and the Sudan, with smaller ventures in Algeria and Trinidad. This a well respected company; an influential corporation with plenty of capital. The decision to buy out Arakis was made with very little thought given to the impact on the human rights situation in the country. According to Talisman officials, Canadian officials expressed concerns only for the safety of the oil workers in a civil war context. It is unfortunate that at the very time when Talisman was reviewing the decision to link up with the Khartoum government, President Bill Clinton ordered the cruise missile attack on the El Shifa pharmacy; Assuming (incorrectly) that the spurious information which prompted the attack on El Shifa was typical of all reports critical of the Khartoum regime, Talisman closed the partnership deal. Talisman also argued that the project would go ahead whether they were there or not; If the Canadians weren't there, the Germans, or Dutch, or Italians, or someone else would be. So Canadian companies may as well cash in on the deal - an argument which could be used to justify the participation of companies in any number of illicit and immoral business activities.

In response to a myriad of letters written by human rights groups and churches across Canada, Dr. Buckee stated categorically that he had « seen nothing to lead him to believed that his company was propping up a malign regime ». Clearly the company, for obvious reasons, is working it hardest to present the Sudan regime in a very positive light. They have even hired a former Canadian career diplomat - the former ambassador to the united Arab Emirates - to be their public relations official.

Talisman officials have never visited the areas of Sudan affected by the humanitarian flight bans, the man-made famines, the slave trade, and acts of genocide. Yet since they are on the ground, many perceive them to be knowledge about the facts. Their presence in Sudan is serving to cloak the regime with a veil of legitimacy. In one fell swoop, the Khartoum regime has been able to regain lost ground from years of human rights advocacy by concerned groups. Those concerns are now minimized since - after all « the Canadians are there - it can't be all that bad » ?

Consequences

Oil is a strategic weapon. The provision of oil, and oil revenues to the NIF will assist that regime in winning the war against its own people, and facilitate more human rights abuses, regardless of what rhetoric comes from Khartoum and their supporters. Up until recently, conventional wisdom has been that no side could win the civil war. Now, thanks in part to these Canadian Oil Companies, this may no longer be true.

Jim Buckee, Talisman Energy's CEO acknowledged that approximately 250 million dollars from this initial oil investment would directly benefit the Sudan government. Yet this is only the tip of the iceberg. Add to this credit which Khartoum regime can gain from mortgaging future oil shipments ; and the good name it has already achieved from the IMF and it becomes increasingly apparent that Khartoum is fast acquiring the capital it needs to achieve its military objectives against the south. Talisman argues that the Sudan government has given them assurances that all this oil revenue is going to benefit the south by providing hospitals, roads, and humanitarian assistance. Recently, when asked by an interviewer if they really believe the Khartoum regime, Buckee replied : « I see no reason not to » ! Never mind that the party in power at Khartoum was the force behind Nimeiry's abrogation of the Addis Ababa peace Agreement of 1972 and behind the Coup in 1989 geared at stopping a peace formula worked out between the SPLA and the elected government of Sadik El Mahdi.

The Sudan government has given their word, and that is all that these Canadian oil companies need to justify their partnership with a regime accused of genocide. Yet it is on these flimsy assurances, with no corresponding action, or even a pretense of a guarantee, which Talisman, the Canadian government, and much of the world are risking the lives and human rights of millions of innocent Sudanese.

It is a case where a Canadian company is in a formal, business partnership with one of the parties to the conflict - the party which has committed the lion's share of human rights abuses. Talisman, as well as the Canadian government - through corporate taxation - has a pecuniary interest in ensuring that this present regime survives. Neither the oil company, nor the Canadian government, can be said to be neutral. It is disingenuous for a country like Canada to be on the one had talking about the need for peace in the Sudan, pressuring the warring parties to stoop fighting ; when their other hand is dipped in the till of oil revenues - revenues which can only be maintained if one side in the conflict remains in power.

But more importantly, why would a brutal junta, which has violated virtually every human right in the book, make peace with its adversary if it has the resources to be victorious and impose its own final solution ? In March 1999, the Sudanese Vice President, Ali Osman Mohamed Taha addressed a rally in Port Sudan saying « Will the start of the oil exportation, we will score a decisive victory against the rebel forces ».

For years, the Khartoum regime has kept the international community on a « peace process » All the while, it has been waiting for the oil to flow. With the oil revenues, they believe they can achieve « peace » on their terms - and their terms alone. And thanks to a myopic international community, their strategy so far appears to have worked. A just peace for the Sudan remains more elusive than ever.

Recommendations :

To day all people of good must work together. Specifically this means :

- Communicating clearly to our politicians and bureaucrats that there will, in fact, be a very heavy price to pay for allowing the preventable deaths of Africans to occur ; and

- communicating to the oil companies where they are most likely to be paying attention - on the bottom line ! As happened successfully in the cased of the apartheid regime in south Africa, we are calling for a campaign of divestment from any and all companies which provide strategic resources to the Khartoum regime until such time as there is a just peace in Sudan. Until that time - sell your shares, and tell your friends to do the same ! Its blood money.

Mel Middleton

Director : Freedom Quest International

(translation and abstracts by V.S.)

V.S. - The unabridged text of the intervention is on our web site.

During the same conference, a SPLM representative stated that petrol production is a strategic aim; his organisation had forewarned concerned petrol companies, he added, that if they came and dig, it would be at their own risks and at the risks of their employees. Mr Rino Serri, representative of the Italian Ministry of Foreign Affairs said that petrol in Sudan was not a strategic aim: Italian workers had been involved in an attempt there.

The Canadian government recently opened an inquiry on the consequences of Canadian petrol companies activities in the Sudan.

The German Manneheim was the main company in charge of the pipeline. Now the works are over and Manneheim left Sudan.

Tackling Talisman Energy

The American Anti-Slavery Group (AASG) has launched into a campaign against the Canadian petroleum company Talisman Energy.

The AASG campaign has produced some positive vibes as New

The American Anti-Slavery Group (AASG) has launched into a campaign against the Canadian petroleum company Talisman Energy.

The AASG campaign has produced some positive vibes as New ork City pension funds manager Alan Hevesi invited AASG chairman

Charles Jacobs to address the city municipal council on October 4, NYC pension funds hold 186,000 Talisman shares and Hevesi has said he wants to get out of the investment, comparing Talisman's role to that of companies active in the Republic of South Africa during the apartheid era.

The Indian Ocean Newsletter, n°875, 16 October 1999

ملحق (11)

التحالف الأوروبي للبترول في السودان

أسس مرجعية لاستغلال البترول في السودان خلال الفترة الانتقالية

12 مايو 2004

بعد ستة أشهر من التوصل لاتفاقية سلام السودان بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ستبدأ فترة انتقالية تمتد لستة سنوات تتاح خلالها العديد من الفرص للقطاع الخاص ليصبح من قوى الخير في السودان. لن تعالج اتفاقية السلام كل علل السودان المزمنة فورا، فقد عانى السودان طويلا من مشكلات التنمية غير المتكافئة، النزاعات الداخلية المتعددة، الفساد، ثقافة العنف، العنصرية وعداءات المركز والهامش وسيبقى تراث طويل من الحكم التعسفي القمعي وغير الخاضع للمساءلة تحديا جسيماً لأية شركة ترغب في المساهمة في التنمية المتكافئة والسلام.

إن على صناعة البترول التي أثارت الكثير من العداءات بتحولها لمركز للعمليات الحربية والانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان لسنوات طويلة أن تعيد النظر جذريا في الطريقة التي تعمل بها. على الاستثمارات البترولية أن تعيد تكييف أنشطتها وفقا للحقائق الجديدة في السودان وأن تبدأ العمل وفقا لمبادئ القانون الدولي ونصوص ومرامي اتفاقية السلام والالتزام بمعايير السلوك التجاري اللائقة والمقبولة طوعا لأسس المرجعية الأربعة عشر المذكورة أدناه تستند على هذه المصادر الثلاثة، وهي أسس محددة لكل قطاع على حدة وتشكل إضافة لمبادئ الاستثمارات النزيهة في السودان خلال الفترة الانتقالية أعدها التحالف الأوروبي للبترول في السودان وهي توفر للشركات إطارا يمكنها من تحقيق أفضل الفوائد من الثروة البترولية السودانية

لصالحها وصالح المجتمع، ويمكن أن تشكل في نفس الوقت معيارا لالتزام شركات البترول بالتنمية السلمية المتكافئة.

يمكن لشركات البترول أن تلعب دوراً إيجابيا في سودان ما بعد الحرب إذا التزمت بالأسس المرجعية التالية.

الظروف والالتزامات

1- اتفاقية سلام شاملة تنهي فعليا استهداف السكان المدنيين والمنشآت في وحول مناطق عمل الشركة.

2- التوصل إلى اتفاق رسمي وفعال مع جميع الأطراف والفصائل المسلحة في منطقة عمل الشركة حول كيفية تأمين المنشآت والسكان المدنيين في منطقة الامتياز.

3- أن تكفل حرية وسلامة الوصول والحركة غير المشروطة في كل منطقة امتياز الشركة وألا تدخر الشركة وسعا للحفاظ على هذه الحالة.

4- أن تبذل الشركة ما بوسعها لدعم عملية السلام والعمل على تذليل أية نزاعات أخرى محتملة ما أمكن ذلك. وتعمل الشركة على مراقبة وتوثيق أي خرق لمرامي ونصوص اتفاقية السلام تحدث في مناطق عملها وأن تخطر بذلك الهيئة الدولية التي ستعمل على مراقبة الالتزام باتفاقية السلام، وأن تعمل بفعالية للاتصال بمسؤولين حكوميين على مستوى عال لإنهاء تلك الخروقات وإذا لم ينجح ذلك في إنهاء الخروقات تعمل على إخطار هيئات حقوق الإنسان الدولية الحكومية وغير الحكومية.

5- وضع إطار زمني ملزم لتوفيق الوضع الأمني للشركة على أساس المبادئ الطوعية للأمن وحقوق الإنسان وطلب المساعدة من بلدانها الأصلية في هذا المجال.

6- الكشف الكامل عن المبالغ والأجهزة والمعدات والخدمات التي تخصصها

الشركة للأغراض العسكرية والأمنية والاستخدامات المزدوجة.

7- عدم التمييز على أساس الدين أو العرق أو النوع أو الميـول الـسياسية والعمـل بفعاليـة لتطوير القوى العاملة في كل المستويات بطريقـة تعكـس تكـوين الـسكان المحليـين في المنطقـة بطريقة عادلة .

8- تأسيس آليات للحوار وبناء شراكة بين كل الأطراف المعنية على كافة المستويات حول كل العمليات التي تؤثر على المجتمع للتوصل إلى برنامج عمل اجتماعـي اقتـصادي سـلمي لمنطقـة الامتياز تنسجم مع المبادئ والسياسات المتفـق عليهـا وطنيـاُ وتـدعم نـصوص ومرامـي اتفاقيـة السلام.

9- أن تستخدم الشركة نفوذها وثقلها لدى الحكومة والمنـابر الأخـرى لتـشجيع تبنـى نظـام شفاف وشامل لإدارة الإيرادات المالية، والانتباه والعناية بالظروف التي قد يـنجم عنهـا نـشوب نزاع حول تخـصيص الإيـرادات أثنـاء العمـل عـلى تطبيـق تلـك القواعـد والإجـراءات الـشفافة لتخصيص الإيرادات.

10- الإصرار على الكشف عـن كـل وكافـة والمبـالغ مـن الـضرائب والعوائـد والرسـوم وكـل التعاملات المالية مع الحكومة و/أو هيئات القطاع العام الأخرى.

11- الإصرار على الكشف عن كل اتفاقيات قسمة الإنتاج والاتفاقيات الأخرى مـع الهيئـات الحكومية، وإعـادة التفـاوض عـلى اتفاقيـات قـسمة الإنتـاج الـسارية حاليـا لتـضمينها المعـايير الاجتماعية والبيئية ومعايير حقـوق الإنـسان المعتمـدة والإصرار عـلى تـضمين هـذه المعـايير في اتفاقيات قسمة الإنتاج الجديدة يتم التفاوض عليها وكل الاتفاقيات الأخرى.

12- تقديم الدعم والمساندة قولا وفعلا للعودة الطوعية للاجئين والنازحين داخليا الـراغبين في العودة لمناطقهم الأصلية في مواقع امتيازات التنقيـب عـن البـترول بالتـشاور مـع المـنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني .

13- على الشركات التي شهدت مناطق امتيازها نزوحا قسريا للـسكان نتيجـة للعنـف بعـد عام 1997 أن تلتزم علنا بالمبادرة أو توفير الدعم لتنفيذ خطة شاملة بموارد مالية كافية لتعويض ضحايا النزوح الناتج عن العنف في مناطق امتيازها بالاتفاق مع القادة المحليين والمجتمع المدني.

التقييم وإعداد التقارير:

14- قبل اتخاذ أي قرار بالدخول في استثمارات، تعمل الشركة وعـلى فـترات منتظمـة عـلى تقييم آثار نشاطاتها على المجتمع وإسهاماتها في المجتمعات المحيطة بمناطق عملياتها والمجتمع على النطاق الأوسع، فيما يتعلق بالتنمية، السلام، الأمن، حقـوق الإنـسان بمـا في ذلـك الحقـوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، مع التحسب لآثارها على الأمن الشخصي والاقتصادي للسكان، والصراعات وأشكال الخصومات المختلفة على الصعيدين المحلي والوطني وعلى تطبيق نصوص ومرامي اتفاقية السلام، وسيعتمد هذا التقييم على خبراء خارجيين والمجتمعات المحليـة بمشاركة الحكومة ومنظمات المجتمـع المـدني وسيتـضمن توصـيات باتخـاذ إجـراءات والتـشاور وتسوية النزاعات. وتلزم الشركة نفسها باطلاع الآخـرين مـن ذوي المـصلحة عـلى هـذا التقيـيم وتنفيذ توصياته وتقويمه وتجديده بشكل منتظم.

15- تقدم الشركة تقريرًا علنيا على أساس سنوي حول آثار نشاطها ونشاط شركائها الآخرين ومساهمتهم في التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنـسان والبيئـة. عـلى أن يغطـي التقريـر كـل الأسس المرجعية المشار إليها آنفاً بما في ذلك النجاح الذي حققتـه في تطبيـق المبـادئ الطوعيـة، وتقييما لبرنامج العمل الاقتصادي السلمي وواقع تنفيذ توصيات تقدير وتقييم الآثار .

التحالف الأوروبي للبترول في السودان

ECOS P.O.Box 19318 3501DH Utrecht The Netherlands

Tel: +31 30 24 28 485

E-Mail: wesselink@paxchristi.nl

www.ecosonline.org



المصادر والمراجع

العربيـــة:

1- اتفاقيات نيفاشا 2005/1/9م

2- **المستشار سيف الدين حسن صالح:** البترول السوداني: قصة كفاح أمة، 2004م.

3- **أمانة العلاقات الخارجية:** حزب الأمة القومي : 28 –29 / أغسطس 2004 .

4- **البرنامج الاقتصادي متوسط المدى** (2004 – 2009م)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، أغسطس 2004.

5- **الحزب الشيوعي السوداني** : البترول قطاع جديد في الاقتصاد الوطني ، قضايا سـودانية ، العدد 25 ، مارس 2001 م .

6- **التيجاني الطيب إبراهيم** : قسمة عائدات البترول بين الاقتصاد والسياسة ، الأيام 27 – 10 – 2003 م .

7- **أمين عبد الرحيم أوشي** : قطاع البترول : تاريخ ورؤية مستقبلية ، مخطوط عير منشور

8- **تيم نبلوك** : صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التيجـاني ومحمـد عـلي جادين ، 1991 .

9- **تقرير مركز الدراسات السودانية الاستراتيجي** ، 1999 / 2000

10- **تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية** ، واشنطن ، يناير 2004 م

11- **تقرير بنك السودان** ، 2002 ، 2003 م .

12 - تقرير **مبعوث السلام الأمريكي** ، السناتور دانفورث ، 2001 م .

13 **حول اتفاقيات السلام** ، بيان التجمع الوطني الديمقراطي ، الأيام : 10 / 8 / 2004 .

14 - **حول عائدات البترول** : الميدان ، العدد 1984 ، أغسطس 2003 م .

15 - **عبد الغفار محمد أحمد** : السودان والوحدة في التنوع ، برلين الغربية 1987 .

16 - **كمال الجزولي** : إضاءة سودانية ، الإنترنت .

17 - **موسى السيد أحمد** : دعوة لمراجعة اتفاقيات البترول وتعديلها ، الأيام ، 28 / 5 / 2005

18 - **مجلة النفط والغاز** ، إصدار وزارة الطاقة ، سبتمبر 2004 ، مارس 2005م .

19 - **منصور خالد** : السودان والنفق المظلم ، دار إيدام للنشر ، لندن - مالطا 1985 .

20 - **منصور خالد** : بروتوكولات نيفاشا .. البدايات والمآلات ، الرأي العام : 15 / 8 / 2004 .

21 - **محمد علي جادين** : اتفاقية قسمة الثروة بين الحكومة والحركة الشعبية ، الأيام : 4 - 3 / 2004 .

22 - **محمد سليمان محمد** : السودان : صراع الموارد والهوية ، دار كامبردج ، 2000 .

23 - **موقع السودان من بترول أفريقيا** ، مقال الصادق عوض بشير ، الأيام :

25 / 3 / 2003م .

الإنجليزيــة:

1- P. Collierand A. Hoefflet: Oil Democracies (2005).

2- The impact of oil development on the peace process in Sudan (Milan, September 17, 1999).

3- Amro Kamal Hamauda: Petroleum has been undergrnal in the Sudanese Darfur Region for a long period.

4- Asi Director: Sudan petroleum Wealth Raise Daubts About Washington Intentions (1 -2)

5- God, Oil 8 Country / ICG *مركز الأزمات الدولية



ســـيرة ذاتيــة

الاســـــم : عادل أحمد إبراهيم محمد.

تاريخ ومكان الميـلاد : مواليد أم درمان عام 1958م.

الحـالة الاجتماعية : متزوج وأب لثلاثة أبناء.

المراحـل التعليمية : تلقى تعليمـه الأولي والأوسـط بـالخرطوم والثـانوي بـأم درمان.

المؤهــل الأكــاديمي:

- إدارة أعمال – الجامعة الأمريكية – القاهرة.
- دبلوم الدراسات التجارية / بريطانيا – لندن.

الخبــرات:

- عمل رئيسا لقسم الحسابات – شركة الشيخ للملاحة والمراقبة المحدودة.
- محرراً في مجلة الدستور بالخرطوم والتي تصدر من لندن.
- مـديراً لقـسم العلاقـات العامـة والاتـصال – الـشركة الـسودانية الكويتيـة للاسـتثمار الخرطوم.
- باحثاً وإعلامياً ومديراً لمركز دانـا كـوم للخـدمات الإعلاميـة (مركـز أبحـاث ومراسـلات وخدمات صحفية).

***

تاج السر عثمان الحاج :

- تخرج في جامعة الخرطوم ، أبريل 1978م .

- باحث ومهتم بتاريخ السودان الاجتماعي .

- كاتب صحفي ، وله عدة مقالات ودراسات منشورة في الصحف السودانية ومشارك في العديد من السمنارات وورش العمل .

- متزوج وأب لابن .

صدر له :

- تاريخ النوبة الاقتصادي – الاجتماعي (دار عزة 2003 م) .
- ملامح من تاريخ سلطنة دار فور الاجتماعي (دار عزة 2001 م) .

-لمحات من تاريخ سلطنة الفونج الاجتماعي (مركز محمد عمر بشير 2004 م) .

تحت الطبع :

- الجذور التاريخية للتهميش في السودان .
- خصوصية تطور المرأة السودانية .
- الدولة السودانية : النشأة والخصائص .
- التاريخ الاجتماعي لفترة الحكم التركي في السودان .



الفهرس

تقديم 5

مقدمة 7

الفصل الأول : تاريخ اكتشاف النفط وإرهاصات الصراع حوله 11

الفصل الثاني : الشركات متعددة الجنسيات وصراع المصالح 21

الفصل الثالث : عائدات النفط السوداني..31

الفصل الرابع : أثار النفط علي الصراع الإقليمي والدولي 39

الفصل الخامس : قسمة عائدات النفط في اتفاقيات نيفاشا – البترول وقضية أبيى...55

الفصل السادس : آثار النفط على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية 69

الفصل السابع : البترول وأثره على توقيع اتفاق السلام 79

خاتمة 85

الجداول والملاحق 89

المصادر والمراجع 138

السيرة الذاتية 141

الفهرس 143



مَكتبة جَزيرة الوَرد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com